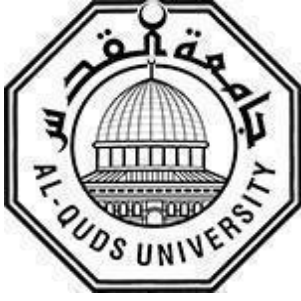




عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

سياسة القنصليات الغربية في تكريس الوجود الصهيوني - اليهودي
في القدس / دراسة تحليلية تاريخية
(1948-1838)

هيثم خليل محمد تفكجي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1445 هـ / 2023م

سياسة القنصليات الغربية في تكريس الوجود الصهيوني - اليهودي
في القدس / دراسة تحليلية تاريخية
(1948-1838)

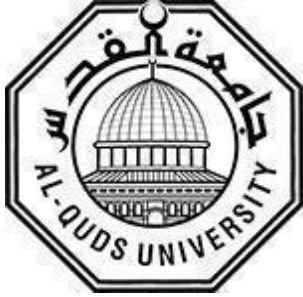
إعداد
هيثم خليل محمد تفكجي

بكالوريوس الدراسات الحضرية / جامعة القدس / فلسطين

المشرف: د. وليد سالم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
برنامج الدراسات المقدسية كلية الدراسات العليا في جامعة القدس، فلسطين.

1445 هـ / 2023م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج دراسات مقدسية

إجازة الرسالة

سياسة القنصليات الغربية في تكريس الوجود الصهيوني-اليهودي في القدس/ دراسة
تحليلية (1838-1948)

الاسم: هيثم خليل محمد تفكجي
الرقم الجامعي: 21920009

المشرف: د. وليد سالم

نوقشت هذه الدراسة و أجيزت في 2023/05/09 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
اسماؤهم وتواقيعهم:

مشرفاً ورئيساً.....

الدكتور وليد سالم جامعة القدس

عضواً داخلياً.....

الدكتور عوض منصور جامعة القدس

عضواً خارجياً.....

الدكتور نظمي الجعبة جامعة بيرزيت

القدس - فلسطين

1445 هـ / 2023م

الإهداء

إلى أُمِّي أولَ معلِّمة ومربِّية، إلى من علِّمتني، وعانت الصَّعاب لأُصل إلى ما أنا فيه، إلى أبي الذي علِّمني النِّجاح والصِّبر، وعلِّمني كيف أقف في وجه الصَّعاب، إلى إخوتي الذين كانوا يساندونني ويضيئون لي الطريق، ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي لأعيش في هُناء، أحبكم حبا لو مرَّ على أرضٍ قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة، إلى كل من سكن روحي وغرس محبته في قلبي وكان رفيقاً لي خطوة بخطوة؛ لأنَّ ألق كنجم مضيء محققاً أحلامي.

الباحث

هيثم تفكجي

إقرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

الاسم: هيثم خليل محمد تفكجي

التاريخ: 2023/08/27

الشكر والتقدير

"هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ"

اللهم إني أحمّدك، وأستهديك، وأستغفرك، وأتوب إليك، فأحمد الله على عونه لي في إنهاء هذه الدراسة

الدقيقة التي تندرج ضمن الفكر السياسي التاريخي.

يسرني أن أقدم أرقى عبارات الشكر والتقدير وأسمائها، إلى كل من أضاء بعلمه عقلي، وهدى بالجواب

الصحيح حيرة أسئلتني، وأظهر بسماحته تواضعه في العلم؛ ليمده إلي لأنتقع به، وأفيد به غيري، إلى

كادر جامعة القدس ممثلة بإدارتها وأساتذتها الأفاضل.

وأخص بجزيل الشكر الأستاذ الدكتور وليد سالم الذي تتناثر كلماته لتغرس في عقلي، وتسير في عروقي

لأصوغ منها كلمات تتكون عبارات، فأدعو الله عز وجل أن يحفظه، ويرعاه، ويمد في عمره؛ لينثر علمه

في كل أرجاء البلاد.

الباحث

هيثم تفكجي

الملخص

هدفت الدراسة إلى إبراز دور القنصليات الغربية في تكريس الوجود اليهودي في مدينة القدس بين الأعوام (1838-1948م). ونبعت أهمية الدراسة من كونها تؤصل لدور القنصليات كأحدى الأدوات الهامة في تنفيذ السياسة الصهيونية في القدس. وقد سعت الدراسة للإجابة عن إشكالية البحث الرئيسة المتمثلة بالسؤال التالي: ما هي المواقف والأدوار التي لعبتها القنصليات الغربية في تكريس الوجود اليهودي في القدس منذ 1838-1948م؟ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التاريخي الذي يساعد على نقل الوقائع التاريخية، وتناول الشواهد والأحداث التي حدثت خلال الفترة الزمنية للبحث في فهم الظروف والأحداث السياسية المعاصرة، وكذلك المنهج الوصفي، حيث تم وصف دور القنصليات الغربية في تنفيذ سياسة تكريس الوجود اليهودي في القدس، وإبراز أدواتها وأساليبها في ذلك، كما استخدم الباحث المنهج التحليلي عبر تحليل المعلومات، التي تم استخراجها، وتوضيح الارتباطات بينها وما ينتج عنها من مظاهر ونتائج.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها، أنه كان للقنصليات الأجنبية في مدينة القدس منذ 1838 وحتى 1948م دورٌ في دعم الجاليات اليهودية في البداية، ومن ثم الحركة الصهيونية، ولاحقاً في إقامة الدولة اليهودية، كل ذلك من خلال تجاوز الإجراءات العثمانية الخاصة بالهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، والإقامة في مدينة القدس، وكذلك في بيع الأراضي وتسريبها؛ وقد تنافس قناصل الدول الأوروبية في بسط الحماية على اليهود وتبعتهم لدولهم، من حيث تسهيل الإقامة والاستيطان في مدينة القدس، خلال الفترتين العثمانية والانتداب البريطاني. وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات التي تتناول فترات لم يتم تغطيتها وبخاصة بعد عام 1948م.

Highlight the Role of Western Consulates in Consolidating the Jewish Presence in Jerusalem Between the Years (1838-1948).

Prepared by: Haytham Khalil Mohammad Tafakji

Supervised by: Dr. Walid Hasan Mohammad Salem

Abstract

The study aimed to highlight the role of Western Consulates in consolidating the Jewish presence in Jerusalem between the years (1838-1948). The importance of the study stemmed from the fact that brings the role of Consulates back to its roots as one of the important tools in implementing the Zionist policy in Jerusalem. The study sought to answer the main problem of the research, which is the following question: What are the positions and roles played by Western Consulates in consolidating the Jewish presence in Jerusalem since 1838-1948? To achieve the objectives of the study, the researcher used in his study the historical method, which helps to convey historical facts, and to address the evidence and events that occurred during a period of time in understanding contemporary political conditions and events, as well as the descriptive approach, where the role of Western Consulates in implementing the policy of consecrating the Jewish presence in Jerusalem was described, and highlighting their tools and methods in that, and the researcher also used the analytical method by analyzing the information that was extracted, and clarifying the links between them and the resulting manifestations and results.

The study concluded that from 1838 to 1948, foreign Consulates in Jerusalem had a role in supporting Jewish communities in the beginning, then the Zionist movement, and later in establishing the Jewish state, all by bypassing the Ottoman procedures for Jewish immigration to the land of Palestine, and residence in the city of Jerusalem, as well as in the sale and diversion of land, and facilitation of residence in Jerusalem, during the Ottoman and Mandate periods. The study recommended further studies of periods not covered, particularly after 1948.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

1.1 المقدمة

ازدادت حدة التدخل الأوروبي في بلاد الشام، وتنافسوا للسيطرة عليها بحجة حماية مصالح الكاثوليك والأرثوذكس في تلك البلاد، وكذلك حماية المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين ممن يحملون جنسيات تلك الدول، وبخاصة أن العثمانيين فرضوا قيودا على هجرة اليهود إلى فلسطين؛ لكنهم اضطروا إلى تخفيف تلك القيود استجابة للضغوط التي مارستها الدول الأوروبية، التي بدأت ببسط نفوذها وتدخلها في شؤون الإمبراطورية العثمانية.

ومما يدل على اهتمام الأوروبيين بفلسطين، إيفاد القناصل إلى القدس بحجة الحفاظ على الأماكن الدينية المسيحية في فلسطين؛ وتمثل ذلك من خلال رغبات كل من روسيا وفرنسا في حماية المسيحيين الأرثوذكس التابعين للإمبراطورية الروسية في ذلك الوقت، والمسيحيين الكاثوليك التابعين لفرنسا، كما عمدت فرنسا - في الوقت نفسه، إلى الاهتمام بفلسطين رغبة منها في إرضاء اليهود الذين كانوا يتطلعون

للإقامة فيها، وقد نشط قناصل تلك الدول في تعزيز حضورهم من التدخل في شؤون حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية.

لعب قناصل بريطانيا في القدس -على سبيل المثال- وما زالوا دورا في المجال السياسي والقانوني والعسكري، حيث إن بريطانيا من أوائل الدول التي أقامت قنصلية عامة في القدس، وكلفوا نواب قناصل أو سكرتير أول من العرب؛ وذلك بهدف مراقبة الشارع العربي عن كثب. وقد استغلت بريطانيا نفوذها العسكري في فترة سابقة لتدعيم الطائفة البروتستانتية، واهتمت قنصليتها العامة في القدس بالإشراف المباشر على حماية اليهود، والحيلولة دون التصدي لهم أو التدخل في شؤونهم، وفرضت هذا الأمر على قاضي مدينة القدس بحجة حماية رعاياها اليهود، وهو ما تميز به القنصل "جيمس فن". كما أشرف كثير من قناصل بريطانيا على زراعة القطن وتصديره للخارج وإنجاز معاملات شراء وبيع الأراضي لليهود، وإتمام البيع بين اليهود أنفسهم عن طريق القنصلية البريطانية مباشرة.

أشارت بعض الوثائق إلى أن قناصل الدول الأجنبية نشطوا في استملاك الأراضي والعقارات في القدس عبر إقامة علاقات تجارية مع الملاك والتجار العرب، ولم يقف دور القنصلية البريطانية عند هذا الأمر، بل أنشأت "جمعية التنقيب عن الآثار في فلسطين"؛ لمساعدة اليهود في إيجاد أدلة تثبت وجودهم القديم المزعم في القدس، وسمحت القنصلية البريطانية لليهود الاستفادة من حق الحماية البريطانية، وسهلت لهم ضمانات وحصانات قانونية، وأن يحاكموا أمام محكمة قنصلية بريطانية، وليس أمام المحاكم العربية في القدس كما تقضي الأعراف (الوعري، 2007، 145-147).

وينطبق ما تقدم من حديث عن القنصلية البريطانية، على القناصل الأخرى المتمثلة بالقنصلية البروسية-الألمانية والفرنسية؛ فالأخيرة كان لها دور محوري في مساعدة اليهود على استيطان فلسطين، والاستيلاء على أرضها ومقدراتها وطرد شعبها منها، فقد كان الوجود الفرنسي على هذه الأرض أسبق من الوجود البريطاني؛ وبالتالي كان احتكاكهم مع الدولة العثمانية مباشراً في كثير من المواقع، وأبرزها بداية المعاهدة

التي تم إبرامها بين سليمان القانوني وفرنسا عام 1535 والتي بموجبها أعطيت فرنسا بعض الامتيازات الاقتصادية في أراضي الدولة العثمانية ومنها القدس الشريف.

تعامل السياسيون الغربيون بمنطق الاعتقاد الديني الراسخ لصالح فكرة الوطن اليهودي فالصهيونية المسيحية سبقت الصهيونية اليهودية في تنفيذ فكرة إنشاء "وطن قومي لليهود في فلسطين" حتى قبل أن يؤمن اليهود بإمكانية تحقيقها و اعتبروها شرطاً في "عودة المسيح". حيث آمن المسيحيون البروتستانت من أول يوم بفلسطين وطناً لليهود وهي نابعة من اعتقاد ديني ثابت مجرد من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية (رضا، 2000، 102).

وهنا يجب دقة التفريق بين موقف البروتستانت (بريطانيا وألمانيا) و الكاثوليك (فرنسا) حيث كانت القنصليات الغربية خاصة الانجليزية مدفوعة بفكرة الجمع بين العهد القديم والجديد والانطلاق في تجميع اليهود في فلسطين، وتصيرهم وقتل الباقي في معركة مجدو وبعدها ينزل المسيح من السماء ويحل ألف عام من السلام (فكرة الألفية).

أما الفرنسية انطلقت من دوافع مختلفة ذات علاقة تقوم على استثمار الحركة الصهيونية كذراع بغرض السعي في ترويج مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية كما يشير لذلك الباحث موسى سرور في حالة فلسطين سعت القنصليات الغربية لتكريس الوجود اليهودي فيها رغم اتفاقها مع الدولة العثمانية، ولكنها انتهزت هذه الاتفاقيات لحماية اليهود في فلسطين وإنشاء مستعمرات لهم؛ مما أسس لعملية تهويد فلسطين اللاحقة (سرور، 2022، 1 دراسة غير منشورة).

كان المروجون للمشروع الصهيوني في سنة 1840 من البروتستانت الإنجليز، وليس يهوداً أو صهاينة يهوداً، فمنذ أن نشأت الصهيونية عملت على تسخير القناصل ودولهم الذين كانوا وما زالوا يشكلون عاملاً مهماً في ترسيخ القدم اليهودية. لتحقيق هدفها الاسمي الا وهو - تكريس الوجود اليهودي في القدس بما تحتويه من أرض وبناء وكيان - لقد نجحت الحركة الصهيونية منذ بداياتها في التأثير على عقل المتلقي

في أن حالة اليهود، حالة استثنائية، وأن حاجتهم كانت ولا زالت ماسة في الحصول على بيت قومي يضمن لهم تحقيق أهدافهم وفي مقدمتها بناء الهيكل في القدس أرض الأجداد، حيث بادرت في الانخراط في بناء مؤسسات اجتماعية، ثقافية، أكاديمية، فنية، وإنسانية من أجل التأثير على القناصل والسفارات ودولها في خطواتها الاستعمارية، وقدمت المعلومات المزيفة عن واقع مدينة القدس، وحاولت ربط شرعية للاحتلال بمصطلحات دعائية رفعتها "الحق التاريخي" و"أرض الأجداد".

وفي هذا السياق ندرك أن الحركة الصهيونية عندما أطلقت دعايتها " لأرض إسرائيل" إنما بذلك تكون قد سرقت هذا المصطلح الذي هو في جوهره ديني وحولته إلى مصطلح جيو-سياسي وبموجبه جعلت تلك الأرض وطن لليهود منذ بواكير الحركة الأولى أي بدايات القرن العشرين (ساند، 2014، 10)؛ وعملت على أن تترجم هذا المصطلح على أرض الواقع من خلال نشر دعايتها تلك بين أوساط اليهود في الخارج وتشجيعهم على ممارسة نشاطهم الاستيطاني في أرض فلسطين التاريخية، فالنشاط الاستيطاني المحموم بتلك الفترة (1881-1948) شكل حجر الأساس للمشروع الصهيوني بأرض فلسطين (مناع، 1999، 79).

تأتي هذه الدراسة للتركيز على وسيلة مهمة ساعدت باحتلال القدس والسيطرة على أرضها، وتتمثل بمواقف ودور القناصل في مدينة القدس، فمنذ أن نشأت هذه القنصليات وهي تتساق مع التوجهات الصهيونية في تكريس الوجود اليهودي ومساعدة اليهود للهجرة لهذه المدينة.

وبناء على ما سبق، سوف تسعى هذه الدراسة إلى تناول مواقف تلك الدول وأدوار قنصلياتها في القدس عبر تسلسل زمني في عرض تلك المواقف، وذلك من خلال ثلاثة فصول تحتوي على مطالب تعالج دور القنصليات ومواقفها المختلفة؛ حيث تم التركيز على بعض القنصليات، وهي: البريطانية والفرنسية والبروسية (الألمانية)، لما لها من دور بارز على المستوى الدولي، والمستوى التاريخي في مدينة القدس.

1.2 مشكلة الدراسة

قبل أن ينطلق المشروع الاستيطاني الصهيوني في أرض فلسطين، والقنصليات الأجنبية في القدس تلعب دوراً محورياً في مساعدة هذا المشروع الصهيوني، وكان لها مواقف على أرض الواقع منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، صبت كلها في خدمة المشروع الصهيوني، وفي صالح تكريس الوجود اليهودي في القدس؛ فقد بلغ الدور الخطير لمثل تلك المؤسسات الأجنبية وتدخلاتها السافرة والعدوانية لدرجة أنها سهلت، وتآمرت، وزورت، ومولت عمليات بيع الأرض لليهود والعقارات في القدس الشريف، كذلك كان لها الدور الكبير في تسهيل الهجرة إلى مدينة القدس، وإقامة المستعمرات الزراعية فيما حولها، وأحياء خاصة باليهود في القدس نفسها، من هنا تأتي إشكالية هذه الدراسة حيث تبحث في تلك المواقف والأدوار لهذه القنصليات. لذا سيجادل الباحث الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال فهم ما هو معلن ووصف وتحليل ما هو خفي في مواقف هذه القنصليات وأدوارها، حيث تدور الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: ما هي المواقف والأدوار التي لعبتها القنصليات الغربية في تكريس الوجود اليهودي في القدس منذ 1838-1948؟

1.3 أسئلة الدراسة

وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية منها:

- ما هي محددات صنع السياسة القنصلية الغربية في القدس؟ وما هي منطلقاتها وأهدافها وأدوات تنفيذها؟
- ما هي طبيعة الأساليب التي لجأت إليها هذه القنصليات الغربية من أجل تحقيق أهدافها المنسجمة مع تكريس الوجود اليهودي للمدينة؟

- هل ما قامت به القنصليات الغربية من مساعدة في دعم المشروع الصهيوني هو تجسيد لسياسة الدول التابعة لها؟ أم هي تصرفات فردية للقناصل أنفسهم؟
- ما مدى التطابق الأيديولوجي بين الصهيونية والتوجهات الفكرية لتلك القنصليات؟

1.4 فرضية الدراسة

يفترض الباحث في هذه الدراسة، بأن القنصليات الأجنبية -ومنذ أن استقرت في مدينة القدس في الفترة العثمانية- كان لها دور بارز في تسهيل عملية تكريس الوجود اليهودي في المدينة من خلال مساعدة الحركة الصهيونية، وقبل ذلك في تهجير اليهود من أوروبا ودول العالم، وجلبهم إلى مدينة القدس من منطلق الدعاية المسيحية -الصهيونية، التي تدعي أحقية وجود اليهود في هذه المدينة. لهذا يرى الباحث، أن القناصل استخدموا أساليب كثيرة قانونية وسياسية وحتى تجارية من أجل شراء الأراضي لصالح المنظمات والمؤسسات الصهيونية؛ لتمكينهم من مدينة القدس، وفي الوقت نفسه، يعتقد الباحث أن مواقف القنصليات ما زالت تلعب دوراً في تكريس الوجود اليهودي بصورة علنية أحياناً كما يفعل القناصل الأوروبيون، الذين يبرزون مواقفهم الداعمة للإجراءات الإسرائيلية في القدس بصورة جلية.

1.5 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى استجلاء وسيلة أخرى حفزت الاستيطان الصهيوني وساندته في مدينة القدس وكرست الوجود اليهودي، وهي القنصليات والسفارات الأجنبية في القدس. وتتبلور أهداف الدراسة على النحو التالي:

- 1- استعراض محددات صنع السياسة القنصلية الغربية في القدس، ومنطلقاتها، وأهدافها، وأدوات تنفيذها.
- 2- إبراز طبيعة الأساليب التي لجأت إليها هذه القنصليات الغربية من أجل تحقيق أهدافها المنسجمة مع تكريس الوجود اليهودي في المدينة المقدسة.

3- إظهار مدى التوافق الأيديولوجي بين الصهيونية والتوجهات الفكرية لتلك القنصليات.

4- دراسة أدوار القنصليات الغربية في مساعدة المشروع الصهيوني في القدس.

1.6 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها كشف الأدوار الخطيرة لهذه القنصليات والسفارات المتمثلة في، التدخل في شؤون الحياة العامة واليومية، وبناء الخطط الكفيلة التي تضمن للقنصليات حضوراً مباشراً في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والتبشيرية في مدينة القدس، ومن الطبيعي أن تتناول هذه الدراسة موقف بعض القنصليات والسفارات التي كان لها دورٌ محوريٌّ في تثبيت الكيان الصهيوني في القدس خاصة وفلسطين عامة. لهذا سوف تستعرض الدراسة مواقف القنصليات البريطانية، والفرنسية، والبروسية-الألمانية وأدوارها.

كذلك تكمن أهمية الدراسة في التأصيل لدور القنصليات كواحدة من الأدوات الهامة في تنفيذ السياسة الصهيونية الإسرائيلية في القدس.

لذا تستمد الدراسة أهميتها من كونها تعتمد على عنصرين:

1.6.1 الأهمية العلمية

1- تقدم إطاراً فكرياً، وقانونياً، وسياسياً، واضحاً حول دور القنصليات الغربية في القدس في تنفيذ سياسة تكريس الوجود اليهودي في مدينة القدس، وهو ما يفيد في التخطيط لوضع آليات الوقاية منها ومواجهتها.

2- تقدم الدراسة مساهمة للباحثين والمهتمين بموضوعها للرجوع إليها حين الحاجة.

1.6.2 الأهمية العملية

1- توثيق ورصد تاريخي، وقانوني، وسياسي لمضامين دور القنصليات الغربية في تكريس الوجود

اليهودي في القدس.

2- تبحث في التداخل بين الخطاب الديني -السياسي الإسرائيلي مع الدور القنصلي الغربي، ومدى

تأثير الأيديولوجيا الصهيونية على الفكر المسيحي - الصهيوني وبالعكس.

3- إفادة صانع القرار السياسي الفلسطيني والعربي في مواجهة سياسة تكريس الوجود اليهودي في

القدس، وكشفها، وتعريضها أمام الرأي العام العربي والعالمي.

1.7 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج، منها:

أولاً: المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج في نقل الوقائع التاريخية، وتناول الشواهد والأحداث التي

حدثت خلال فترة زمنية؛ من أجل فهم الظروف والأحداث السياسية المعاصرة، وذلك بالعودة إلى الجذور

التاريخية التي أدت إلى نشأة القنصليات الغربية، ودورها في تنفيذ سياسة تكريس الوجود اليهودي في

القدس منذ ما قبل قيام دولة "إسرائيل" حتى الآن، ومدى تأثير هذا الدور، حيث إن المنهج يسرد الأحداث

من منطلقات تاريخية، ويربط التطورات السياسية القانونية من أجل فهم واستيعاب تلك التطورات،

وإخضاعها للتحليل؛ بهدف الاستفادة منها في وضع رؤية تحليلية للمستقبل.

سوف يحاول الباحث الرجوع إلى الوثائق والمستندات المتواجدة في أرشيف الأوقاف في القدس، بالإضافة

إلى المراجع المتاحة.

ثانياً: المنهج الوصفي حيث سيتم استخدام هذا المنهج في وصف مواقف القنصليات الغربية ودورها في تنفيذ سياسة تكريس الوجود اليهودي في القدس، وإبراز أدواتها وأساليبها في ذلك، ثم تحليل النتائج التي تم الخروج بها؛ وذلك للوصول إلى الهدف الذي تسعى إليه الدراسة.

ثالثاً: المنهج التحليلي: وذلك عبر تحليل المعلومات التي تم استخراجها، وتوضيح الارتباطات بينها وما ينتج عنها من مظاهر ونتائج.

1.8 حدود الدراسة

1- الحدود الزمانية

أ- تتناول الدراسة الفترة الزمنية منذ 1838-1948، وقد تم تحديد بداية الفترة منذ 1838 مع تأسيس القنصلية البريطانية في القدس، ونهايتها مع عام 1948؛ لتبيان كيفية الأعمال التي قامت بها القنصليات لدعم الصهيونية، والوجود اليهودي، وأدت إلى النكبة الفلسطينية في ذلك العام.

ب- سيتم تنفيذ الدراسة خلال عام 2022.

2- الحدود المكانية: مدينة القدس

1.9 الصعوبات والمعوقات

لا يخلو أي عمل بحثي جاد من صعوبات ومعوقات تواجه الباحث، وفي هذه الدراسة التي تتناول فترة حساسة من التاريخ السياسي الفلسطيني، فقد واجهت الباحث عدد من الصعوبات تمثلت في:

1- ندرة المعلومات الموثقة لدور القنصليات في تكريس الوجود الصهيوني اليهودي في القدس، خاصة الفترة من 1917-1948، حيث شح المعلومات، وقد عانى الباحث كثيراً للحصول على بعض منها.

2- عدم تعاون القنصليات الموجودة في القدس مع الباحث لفتح أرشيفها، أو تزويده بأية معلومات مفيدة حول دور القنصلية في القدس.

3- عدم تعاون الجامعة العبرية، وفتح أرشيفها الخاص بالصهيونية، لا سيما أن أرشيفها هذا زاخر بالمعلومات، التي تتعلق بتكريس الوجود اليهودي في القدس، ودور القنصليات في ذلك.

4- قلة الوثائق الأصلية التي تمكن الباحث من الحصول عليها، ومن جانب آخر ضيق الوقت لتحليل بعض الوثائق باللغات الأجنبية.

1.10 الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الباحث لأهم الدراسات السابقة التي تتناول الدور القنصلي في تكريس الوجود اليهودي في القدس، تم العثور على عدد من الدراسات، التي تتناول موضوع الأطروحة بشكل كامل. فهناك العديد من الدراسات والكتب، التي تتحدث عن دور القنصليات ضمن سياق عام، أو كجزء من كتاب، ولكنها خلت من دراسة دور القنصليات في الفترة ما بين 1917-1948 حيث توجد ندرة من الدراسات هنا، وما لفت الانتباه:

يتضح الدور الخطير الذي لعبه قناصل الدول الأوروبية في تكريس الوجود اليهودي، من خلال إنجاح حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ حيث نجح قناصل الدول الأوروبية ما بين 1840-1914 بأساليب عديدة في استغلال فساد الجهاز الإداري للدولة العثمانية، وقبول موظفي الدولة للرشاوي؛ فقاموا بمنح الجنسيات، وإعطاء حق الحماية لليهود للاستقرار، وتنظيم أحوالهم المعيشية، وإقامة المزارع والمستوطنات الزراعية. أما في العهد البريطاني، فقد أدت التسهيلات البريطانية إلى سهولة الهجرة اليهودية، وإصدار قوانين الأراضي؛ لتحقيق التوسع الجغرافي والديمقراطي، وتكريس الوجود اليهودي وترسيخه.

1.10.1 الدراسات العربية

- دراسة الكاتبة نائلة الوعري (2007) بعنوان "دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914"، حيث هدفت الدراسة إلى فهم دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان في فلسطين بشكل عام وذلك في فترة زمنية مضت.

وقد نشأت الفكرة الأساسية لدراسة نائلة الوعري، من تأكيد الوثائق المتعلقة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن حركة الاستيطان اليهودي قامت على خلفية دعم قناصل الدول الأوروبية لهذه الهجرات، وتوظيف الضعف الذي انتاب المؤسسات العثمانية في خدمة موجات الهجرة، وتكريس الهيمنة الاستعمارية الأوروبية.

وإذا كانت المؤلفة قد ركزت في الفصل الثالث من الكتاب على الدور الذي لعبه قناصل الدول الأوروبية، لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وتشجيعها سياسياً وعسكرياً، وكذلك في المجالات الاقتصادية، وعلى الصعد الدينية والتبشيرية، فقد تطرقت في الفصل الرابع إلى موقف الدولة العثمانية من النشاط القنصلي والهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين. وفي الفصل الخامس جرى الحديث عن النشاط اليهودي في فلسطين والحركة الصهيونية بين الأعوام 1840 و1914 عشية الحرب العالمية الأولى.

وهناك دراسة أخرى لنائلة الوعري بعنوان "القدس عاصمة فلسطين السياسية والروحية 1908-1948" تناولت فيها وضعية القدس السياسية والدينية، لكن ما يهمننا في هذه الدراسة تعرضها للتمثيل الدبلوماسي -كما تسميه- في فترة تاريخية مبكرة، أي منذ 1838.

- دراسة نوار الجبوري (2015) بعنوان: "نشاط القنصل الفرنسي في القدس الشريف 1840 - 1900"، حيث يتناول الكاتب في هذه الدراسة، دور نشاطات القناصل الفرنسيين وعلاقتهم مع الدولة العثمانية والطائفة المسيحية الكاثوليكية في القدس حتى بداية القرن العشرين، وكيف لعب هؤلاء القناصل دوراً مهماً في القضايا الزراعية والصناعية والتجارية، ودور الامتيازات الأجنبية في منح القناصل

الفرنسيين حرية التحرك السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في أراضي الدولة العثمانية بشكل عام، وأراضي القدس بشكل خاص. ويرى الجبوري في هذه الدراسة أنه كان لفرنسا دور بارز ومهم في التأثير على الأوضاع بشكل عام في القدس، منذ أن سيطر محمد علي باشا على بلاد الشام؛ حيث بدأ الاهتمام المتزايد للقنصلية الفرنسية فيما يحدث في القدس الشريف. وتمثل سنة 1840 بداية مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ القدس الشريف، وبداية الأعمال القنصلية المنظمة والموسعة، وبروز القدس كمركز للنشاطات الدبلوماسية الأوروبية، حيث أصبح تدخل القناصل الفرنسيين في الشؤون العامة للمدينة أحد الظواهر الأساسية في حياة مدينة القدس الشريف في القرن التاسع عشر. ويبرر الجبوري وقوفه عند سنة 1900 أن آخر امتياز حصل عليه الفرنسيون من الدولة العثمانية في مدينة القدس كان في تلك السنة، وتمثل في حصول اليهودي الفرنسي ليفان على امتياز بتأجير بعض الأراضي في المدينة، فضلاً عن شراء بعض الأراضي في مناطق أخرى في فلسطين، التي تنازل عنها إلى جمعية التوطين اليهودية.

- دراسة فن، جيمس، (2017) كتاب "أزمة مثيرة / وقائع من سجلات القنصلية البريطانية في بيت المقدس خلال الأعوام 1853-1856" والكتاب عبارة عن توثيق لشخص عاصر الأحداث، حيث كان جيمس فن من أوائل القناصل الذين تواجدوا في مدينة القدس، وكذلك لعب دوراً كبيراً في تمكين اليهود في القدس، هذا الكتاب من منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وهو باللغة الإنجليزية، وقام جمال أبو غيدا بترجمته، يكشف الكاتب في هذا الكتاب الكثير من رؤى شخصيته الخاصة، ودورها في تلك الفترة، في حين أن الكتاب ينضح بالكثير من المعلومات، التي تؤرخ لفلسطين في ظلال الرؤية التي يمكن أن نعتها نموذجاً استشراقياً؛ على الرغم من أن القنصل البريطاني لا ينتمي بصورة مباشرة إلى المجال الاستشراقي، غير أنه لم يكن بعيداً عن ظلاله، إذ يمكن القول: إن قراءته لفلسطين وتمركزها في الوعي الاستعماري؛ ينطلق من إيمانه بأن دوره يعد جزءاً من فعل التمهيد لولادة الكيان الصهيوني، وهو في مجمل كتابه يرى هذا المكان ضمن هذا المنظور، القائم على النظريات ذات المرجعية التوراتية

بخصوص هذه الأرض، ومن جانب آخر، فإن معظم ما يحتويه الكتاب معلومات أرشيفية سردية ذات قيمة تاريخية كبيرة تفيد موضوع دراسة الباحث.

- دراسة محمود حامد (1966) بعنوان: "الدعاية الصهيونية، وسائلها وأساليبها وطرق مكافحتها".

تناولت الدراسة تطور الدعاية الصهيونية وأهدافها في المجالات الداخلية والخارجية، وأهمية تغيير الرأي العام العالمي لصالح المشروع الصهيوني، وسلطت الدراسة الضوء على جهاز الدعاية الإسرائيلي ونشاطاته، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء وحدات إعلام عربية؛ للرد على الدعاية الإسرائيلية، من خلال إقامة مشروع عربي متكامل موحد لمقاومة الدعاية الصهيونية.

- دراسة صبري جريس (1977)، "تاريخ الصهيونية 1862 - 1948" يتحدث الكتاب عن

الصهيونية من الداخل ابتداء من أسباب نشوئها وانتشارها، مروراً بزعمائها وعقيدتها في مختلف مراحلها، وتنظيماتها، وأحزابها، ومؤسساتها، وانتهاء بمساعيها الهادفة إلى السيطرة على فلسطين وجوارها. أما الفترة التي يتناولها الكتاب بالبحث، فهي مرحلة نشوء الصهيونية عقيدة وتنظيماً، ثم تسلل الصهيونيين إلى فلسطين حتى صدور وعد بلفور، ودخول الجيش البريطاني إلى القدس في أواخر سنة 1917 حتى خروجهم عام 1948.

- دراسة أنس أبو عريش (2018)، "خطاب الأصلانية في الفكر الصهيوني: من هيرتسل إلى

نتنياهو". قامت هذه الدراسة على محاولة فهم الخطاب الأصلي الصهيوني، وذلك بتناول العديد من النصوص والمقالات، التي تتعلق بقيادة الصهيونية منذ هرتزل وحتى نتنياهو، حيث استخدم الباحث أسلوب النقد والتحليل، اعتبر الكاتب أن الخطاب الدعائي الصهيوني، هو أحد الأدوات والوسائل الاستعمارية الاستيطانية، التي استخدمتها الصهيونية لتمرير مشاريعها ومخططاتها في احتلال أرض فلسطين.

كما حاول الباحث الكشف عن تناقضات هذا الخطاب وتعريفه، من خلال كشف ميزاته الاستعمارية التي تحاول الصهيونية التتصل منها بادعاء الأحقية التاريخية في أرض الآباء والأجداد. كما حاول الباحث من خلال هذه الدراسة، معرفة فيما إذا كان هذا الخطاب الدعائي يشهد تماثلاً أم تنافراً بين القوى اليمينية في الصهيونية والقوى اليسارية فيها.

1.10.2 الدراسات الأجنبية

- Isphording, Bernd (2009) ' Germans in Jerusalem 1830-1914'.

يتعرض الكاتب في هذه الدراسة إلى تاريخ تواجد الألمان في القدس باعتبارها مدينة لاهوتية، لها قيمة دينية عند جميع الأديان، حيث يعتبر أن منبع الوجود الألماني ومنطقاته في القدس دينية، ويرى أن الألمان وصلوا إلى القدس في البداية كحجاج مسيحيين في أواسط القرون الوسطى، ثم تطور الأمر وأصبح هناك جالية؛ مما أدى إلى فتح قنصلية لرعاية المسيحيين البروس، وكذلك رعاية اليهود القادمين من ألمانيا، ومع الوقت لعبت هذه القنصلية دوراً في تملك اليهود للعقارات في مدينة القدس وما حولها.

- Arnon Golan (2002), Israeli historical geography and the Holocaust: reconsidering the research agenda".

توضح هذه الدراسة حالة الجغرافيا التاريخية الإسرائيلية التي بنيت عليها الرواية الدعائية الصهيونية لأرض الميعاد، كذلك تبين الدراسة كيف تؤثر النزعة القومية اليهودية على جدول أعمال البحوث الأكاديمية الإسرائيلية المتعلقة بالجغرافيا السياسية لدولة "إسرائيل".

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجغرافيين الإسرائيليين لعبوا دوراً هاماً في التلاعب بالجغرافيا الطبيعية والأماكن التاريخية، التي تشكل الهوية الوطنية اليهودية الإسرائيلية الحديثة، ويرى الباحث اتساع هذا الدور في بناء الدعاية التاريخية التي أثرت على الوعي الوطني الإسرائيلي، خاصة بعد تطور الصراع

الإقليمي مع العرب الفلسطينيين. كذلك، وعلى الرغم من ثمانية عشر قرناً من الشتات الصهيوني، وحقيقة أن أكثر من نصف اليهود في العالم يعيشون خارج إسرائيل، فإن الباحث يرى أن الجغرافية التاريخية الإسرائيلية تهمل تماماً أنماط حياة اليهود في الشتات وأماكن تواجدهم، وتركز على بناء المفاهيم الوطنية الجغرافية الصهيونية في "إسرائيل".

1.10.3 تعقيب على الدراسات السابقة

تشابهت هذه الدراسة مع دراسة الوعري من حيث الموضوع، حيث تحدثت الدراسة عن دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان في فلسطين بشكل عام. كما تشابهت مع دراسة الجبوري من حيث تناول دور نشاطات القناصل الفرنسيين وعلاقتهم مع الدولة العثمانية، والطائفة المسيحية الكاثوليكية في القدس حتى بداية القرن العشرين، وكيف لعب هؤلاء القناصل دوراً مهماً في القضايا الزراعية والصناعية والتجارية، ودور الامتيازات الأجنبية في منح القناصل الفرنسيين حرية التحرك السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في أراضي الدولة العثمانية بشكل عام، وأراضي القدس بشكل خاص. وتشابهت الدراسة مع دراسة "فن" من حيث تناول التاريخي لدور القناصل، فالكاتب كان قنصلاً فرنسياً، وبالتالي فهو يؤرخ لحقبة تاريخية عايشها بنفسه، وهو ما تشابه مع دراستي حيث أشرت إلى دور بعض القناصل بعينهم. كما تشابه مع دراسة Isphording من حيث تناول دور القنصلية البروسية، حيث بدأ تواجد الألمان كحجاج في القدس، ثم جالية، ثم قنصلية ترعى شؤون المسيحيين واليهود، ثم دورها في تملك اليهود العقارات في القدس.

أما يميز هذه الدراسة عن دراسة الوعري، فهي الفترة الزمنية المبحوثة، حيث انتهت الوعري حتى تاريخ 1914، بينما دراستي فتمتد حتى عام 1948 لما لفترة الانتداب البريطاني من دور كبير في ترسيخ قدم الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس. وما يميز دراستي عن دراسة الجبوري أنها تتناول الموضوع

بشمولية، بمعنى أنه لم يتم التركيز على الجانب التاريخي، والقانوني والسياسي، إضافة إلى الفترة الزمنية الموسعة أيضاً، كما إنها تختلف عن دراسة فن في طريقة تناوله للموضوع، والفترة التي تناولها، فدراسته تاريخية بحتة

تتناول الأحداث من وجهة نظر شخصية معيشة، وتختلف عن دراسة Isphording من حيث اختصار تلك الدراسة على دور القنصلية الألمانية (بروسيا) في فقط، بينما دراستي جات أعم وأشمل منها. يمكن القول: إن يميز دراستي عن الدراسات السابقة هو أن الدراسات السابقة تحدثت عن دور القنصليات ضمن سياق عام، أو كجزء من كتاب، ولكنها خلت من دراسة دور القنصليات في الفترة ما بين 1917-1948 حيث توجد ندرة من الدراسات هنا.

الفصل الثاني

القنصليات وأدوارها في القدس خلال العهد العثماني

2.1 النظام القنصلي والمعاهدات في فترة الدراسة

كانت فلسطين وما تزال مركز الصراع في هذا العالم، تأمر عليها الأوروبيون منذ أواسط القرن التاسع عشر، لهذا عملت الدول الأوروبية والغربية على وضع قدم لها في فلسطين من خلال إيجاد تمثيل دبلوماسي ووجودي، مستغلة بذلك نظام الامتيازات العثماني الذي فتح الباب للتدخل الأجنبي في فلسطين وخاصة القدس، ولكن قبل الحديث عن دور القناصل في مدينة القدس، وكيف لعبوا دورا بارزا في تحقيق تكريس الوجود اليهودي؛ نجد لزماً علينا أن نتعرض للنظام القنصلي.

نشأ النظام القنصلي قديماً منذ العهد اليوناني؛ وذلك بهدف إيجاد آلية تواصل مع العالم الخارجي، كذلك، فالنظام القنصلي هو من أهم أشكال العمل الدبلوماسي، الذي من خلاله يتم رعاية مصالح الدول ومواطنيها في دول أخرى، أي أن النظام القنصلي -من خلال السفارات والقنصليات وعملها الدبلوماسي

مع الدول التي تتواجد على أراضيها- يقوم بالاهتمام بمصالح دولته الاقتصادية، والتجارية، بالإضافة إلى رعاية مواطنيه المقيمين في أراضي الدول الأخرى (الوعري، 2007، 46)

يقدم القنصل العام أوراق اعتماده للدولة المستضيفة، ويعتبر ممثلاً للبعثة القنصلية، وهو أعلى مسؤول فيها وفق قواعد النظام القنصلي، ومن ثم تعترف الدولة بالبعثة القنصلية بجميع أعضائها بمن فيهم القنصل العام. ومن أهم "ما تحصل عليه القنصلية سياسياً، بموظفيها جميعهم وعلى رأسهم القنصل العام، حصانة شخصية وأموراً اقتصادية ومالية مثل الإعفاء الضريبي والتفتيش على الحدود والمعابر، ولا يخضع القنصل العام للمساءلة الجزائية أو المدنية" (الوعري، 2007، 48).

ومن الجدير بالذكر، أن النظام القنصلي له أهمية كبيرة، فقد لعب القناصل أدواراً مهمة تؤدي أحياناً إلى اندلاع حروب بين الدول، أو تحقيق السلام والاستقرار في إقليم ما. لهذا حرصت الدول على تعيين القناصل بعناية، بحيث يحكم هذا التعيين تشريع كل دولة، فهناك شروط وإجراءات تتبعها الدول في تعيين القناصل، وفي الغالب لا بدّ أن يحصل توافق بين الدولتين على شخصية السفير، أو القنصل؛ لأنه إذا تحفظت الدولة المستضيفة على أي شخص موفد لديها، أو على طاقم القنصلية كان لزاماً على الدولة المرسلّة اختيار أشخاص غيرهم.

بشكل عام، هناك اتفاقيات نظمت العمل القنصلي في زمن الدولة العثمانية وما بعدها، وما يهمنا هنا الاتفاقيات التي شملتها الفترة الزمنية لدراستنا (1838-1948)، ومن أهمها المعاهدة الفرنسية العثمانية عام 1535، اتفاقية وستفاليا 1648، معاهدة الدردنيل 1809، اتفاقية لندن 1840، اتفاقية برلين 1878، وكذلك ما تضمنته الوثائق الصادرة عن عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وما انبثق بعدها خاصة معاهدة لوزان عام 1923، فقد اشتملت هذه الاتفاقيات على مواثيق دبلوماسية رسخت العمل السياسي في أوروبا نفسها وبين دولها، أو بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية، ونظمت العلاقات الدولية بين الدول.

من هنا، فإن التمثيل الدبلوماسي -قديمًا- شكل أساساً للعلاقات السياسية والتجارية ما بين الدول والامبراطوريات، التي كانت تسيطر على العالم القديم، فالعلاقات بين دول أوروبا والإمبراطورية العثمانية كانت تقوم -في بدايته- على المنافع، والتبادل التجاري، تطور -بعد ذلك- إلى تمثيل قنصلي. فالتمثيل القنصلي الفرنسي -على سبيل المثال- كانت بدايته في الدولة العثمانية عندما وقعت اتفاقية الامتيازات بين الدولتين عام 1535 في فترة حكم السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول، بحيث كان دور القنصل أو الممثل الفرنسي في حينه، متابعة متطلبات الامتيازات التي حصلت عليها هذه الدولة ومقتضياتها. وقد نجحت فرنسا في تأسيس وجود لها في بلاد الشام بعد تحسن العلاقة بشكل كبير بين البلدين، وكان من نتائج هذه السياسة أن فتحت أول قنصلية فرنسية في بلاد الشام في مدينة حلب سنة 1544 (الجبوري، 2015، 15).

إن معاهدة الصداقة التي عقدت بين البلدين -كما هو معلوم- أعطت فرنسا مكاناً مرموقاً في المشرق، وكانت هذه المعاهدة نموذجاً لتأسيس العلاقات الخارجية للدول الأوروبية؛ لأن هذه المعاهدة فتحت الباب لباقي الدول الأوروبية ليرسلوا قناصلهم إلى الدولة العثمانية، وفتحت المجال لتلك الدول أن يتدخلوا في شؤون الدولة العثمانية، وبالتالي كان من الطبيعي أن يشمل هذا التدخل مساعدة اليهود في العودة إلى فلسطين والاستيطان فيها.

وقد أدركت الدولة العثمانية متأخراً خطورة الامتيازات، ودور القناصل في التدخل في شؤونها الداخلية، وحاولت إلغاء الاتفاقيات المبرمة في معاهدة باريس 1856م، إلا أن وضع الدولة العثمانية الداخلي والخارجي لم يسمح بذلك، فقد عملت فرنسا على استغلال هذه الاتفاقيات، وأكدت معاهدة باريس أن الباب العالي قبل بالمشاركة في فوائد القانون العام والتنسيق الأوروبي، وحرمان الدولة العثمانية من حقها في إعادة النظر في الامتيازات أو إلغائها، وجاءت المادة 32 من المعاهدة لتجدد جميع الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية (عبد، 2015، 5).

2.2 نشأة القنصليات في مدينة القدس

يرى الجبوري، أن تغلغل النفوذ الأجنبي في القدس بدأ زمن إبراهيم باشا عام 1832، ففي عهده فتحت أبواب القدس للأوروبيين، وذلك من أجل أن يضمن تأييد الأوروبيين لما يقوم به من توسعات جغرافية في بلاد الشام على حساب الدولة العثمانية، فقام باتخاذ خطوات مهمة نحو إلغاء التمييز الخاص باتباع الديانات الأخرى في مدينة القدس، وأعطى المسيحيين واليهود حقوقاً متساوية مع المسلمين؛ ومن هنا، رأت فرنسا ضرورة دعمه والوقوف إلى جانب ما يقوم به من أجل تحقيق مصالحهم في بلاد الشام عامة والقدس خاصة (الجبوري، 2015، 66).

وتشير بعض المراجع إلى، أن القنصلية البريطانية كانت أول قنصلية تأسست في القدس عام 1838؛ وفي الوقت ذاته، يبين عارف العارف أن الممثلات الأجنبية دخلت إلى مدينة القدس على شكل بعثات تجارية، ورجال دين يمارسون طقوسهم الدينية من خلال أملاك الكنيسة لكل طائفة حين أصدر عبد المجيد بن السلطان محمود الثاني مرسوماً بذلك عام 1839 (العارف، 1999، 288).

اختلف المؤرخون في تاريخ بداية نشأة القنصليات في القدس، علماً أن معظم المراجع التاريخية التي وقعت تحت يدي الباحث، تشير إلى أن القنصليات الأجنبية أخذت بالظهور رسمياً في فترة حكم محمد علي عام 1838، لكننا لا نعتبر هذا التاريخ هو التاريخ الدقيق لظهور القنصليات في القدس؛ وذلك لأن المصالح الأجنبية في المنطقة ارتبطت بظهور نظام الامتيازات الذي منحه السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1535 (العلمي، 2019، 230-231)، الأمر الذي فتح شهية الدول الأوروبية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية ومن ثم وضع قدم لهم في فلسطين والقدس (عوض، 1971، 126).

من الجدير ذكره، أن نفوذ الدول الأوروبية زاد، فامتدت أيديهم إلى كل شيء في القدس بحجج كثيرة منها: حماية رعاياهم المسيحيين، أو حماية اليهود التابعين لتلك الدول، الذين يتواجدون في مدينة القدس كاليهود الروس وغيرهم؛ وهذا ما يؤكدّه ميخائيل إسكندر في كتابه "القدس عبر التاريخ"، حيث يبين أن

الدولة العثمانية في عام 1888 منحت ألمانيا امتيازات كثيرة؛ استطاعت من خلالها تحقيق مصالحها في القدس، فرسخت وجودها فيها، حيث أقامت الكنائس والأديرة التي تشرف عليها، وانتشرت الأبنية الألمانية كدار الضيافة الخ (إسكندر، 1972، 76)، وفي هذا الشأن يقول عارف العارف: "ازداد تنافس الدول الأجنبية بالقدس في عهد السلطان عبد الحميد، وتأسست قنصليات جديدة غير تلك التي تأسست في زمن السلطان عبد المجيد ... وكان القنصل عندما يصل إلى بيت المقدس يواجه المتصرف والنائب ويقدم إليهما أوراق اعتماده ورسالة التوصية التي يحملها من ولاية الأمور في الأستانة معنونة إلى المتصرف والنائب معا والرسالة تشتمل على أشياء كثيرة مثل اسم القنصل الجديد واسم سلفه والمدة التي سيمكثها بالقدس" (العارف، 1999، 289).

ويشير جيمس فن في كتابه "أزمة مثيرة" فيما يتعلق بموضوع نشأة القنصليات في مدينة القدس إلى، أن أهم أربع بعثات قنصلية نشأت في القدس عام 1838، كانت القنصلية البريطانية وتعد الأولى -وفق تعبيره -، إذ تأسست في العام 1838 إبان فترة الحكم المصري للبلاد، وكان القنصل دبلو يونج هو أول قنصل بريطاني معين فيها، ثم تبعته فرنسا وبروسيا في العام 1843، أما أحدث القنصليات - وفق فن - فهي قنصلية النمسا التي باشرت أعمالها في العام 1849، أما قنصلية إسبانيا فقد تأسست في العام 1854 (فن، 2017، 119).

إن تدخل القناصل في الشأن الداخلي لمدينة القدس جاء من باب حماية مصالح الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا، وبريطانيا، ثم روسيا والنمسا، وكذلك ألمانيا، فكل سعى لإيجاد موطئ قدم له، فبرزت أهدافهم مع الأيام، ومع مرور الزمن، فمنهم من ادعى حماية الأقليات المسيحية وآخرون ادّعوا حماية الأقليات اليهودية، والتجار اليهود، ورعايا تلك الدول اليهود الذين يحملون جنسياتها.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى، الاتفاقية العثمانية - الفرنسية التي عقدت عام 1535، التي -حسب اعتقادي- مهدت الطريق لقيام القنصليات في الولايات العثمانية وخاصة القدس، حيث شجعت هذه

الاتفاقية الفرنسية وغيرهم من الأوروبيين على الانتقال إلى مدينة القدس؛ بسبب ما أعطتهم الاتفاقية من حرية الحركة والتجارة، والامتيازات الشخصية للقنصل بشكل واسع.

وبما أن الحديث يدور عن بداية نشأة القنصليات في مدينة القدس، فمن المهم أن نعلم أن القناصل الأوروبيين استعانوا بالفلسطينيين المحليين؛ لمساعدتهم في تثبيت أركان قنصلياتهم في هذه المدينة المقدسة؛ ولذلك عمدوا إلى تعيين بعض الفلسطينيين المسيحيين وغيرهم ممن يتقنون اللغات الأجنبية؛ من أجل تسهيل عملية التواصل مع زعماء المدينة وتجارها؛ خدمة لمصالح بلادهم، والتمكن من تنفيذ مخططاتهم، وتحقيق أهدافهم بالسيطرة وتوسيع النفوذ (صبري، 1973، 225).

أخيراً، نشأت القنصليات الأجنبية -بمختلف مسمياتها- من أجل تحقيق الأطماع الاستعمارية في فلسطين كونها مركزاً دينياً وعقائدياً للعديد من تلك الدول، وموقعاً استراتيجياً يقع في قلب العالم القديم، ثم لتحقيق الهدف المرسوم -لاحقاً- والمتمثل في إقامة الدولة اليهودية على تراب فلسطين، كونها أرض الميعاد التي ذكرت في الإنجيل والتوراة. لهذا نلاحظ أن الحركة الصهيونية عملت مع القناصل من خلال الدعاية الصهيونية القائمة على فكرة "الأصلانية"، بحسب تعبير "ثيودور هرتزل" مؤسس خطاب "الأصلانية" في الدعاية الصهيونية، ويقصد به تأصيل المستوطن القادم إلى مدينة القدس، وتغريب الشعب الأصلي في القدس، بمعنى أن الخطاب الدعائي الذي بدأ بعد مؤتمر بال عام 1897 ركز على أن أرض اليهود الأصلية هي فلسطين، وأن ما فيها من سكان إنما هم عرب رُحّل لا يقيمون فيها.

ومن هنا، جاء زعم اليهود بالحقوق الدينية والتاريخية في أرض فلسطين، "الأصلانية" بنظر الدعاية الصهيونية، وهي أن يصبح اليهود الشعب الأصلي في فلسطين، ويختفي العرب والفلسطينيون من الصورة، فيصبح اليهود هم السكان المحليون وفق منطق هذا الخطاب الأصلي الصهيوني بعد استعمار فلسطين (أبو عريش، 2018، 10).

2.3 السياسة العثمانية تجاه القنصليات في القدس في عهد عبد الحميد وحزب الاتحاد

والترقي

كانت مدينة القدس في هذه الفترة ضمن الولاية العثمانية التي كانت تتنازع أنفاسها الأخيرة، فالقدس إدارياً وقانونياً وسياسياً هي تحت الحكم العثماني؛ وفي هذا المطلب نتحدث عن السياسة التركية تجاه القنصليات في فترة السلطان عبد الحميد، وفي فترة جمعية الاتحاد والترقي، التي قامت بالانقلاب (1908) على السلطان عبد الحميد الثاني.

- أولاً: عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909)

تشير العديد من المصادر إلى، أن السلطان عبد الحميد الثاني كان له موقف مشرف من فلسطين والقدس، حيث رفض عرض اليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين عاصمتها القدس، حيث شكلت منطقة فلسطين -في مرحلة حكم السلطان عبد الحميد الثاني- جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت تابعة لأقسام الشام الإدارية. وبناء على توجهات عبد الحميد، فقد تَبَتَّت متصرفية القدس الشريف عام 1887 كياناً إدارياً مستقلاً عن ولاية سورية، تُحكم من القدس ومرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة. وأصبحت فلسطين تُدار من المركز إسطنبول مباشرة، وتم ربطها بالقصر بوساطة خطوط اتصال، علماً أن أي إجراء أو تصرف، أو اتفاق الحكام الإداريين كان يتطلب تفويضاً رسمياً من إسطنبول، ولقد تم العمل بهذا النظام المركزي؛ لضمان عدم وجود أي انحراف في تطبيق الفرمانات والأوامر المركزية.

كان اليهود -خلال حكم الدولة العثمانية للبلاد العربية- من رعايا السلطان يتنقلون بحرية من فلسطين وإليها، وأقاموا في الأماكن المقدسة في القدس وصفد وطبريا والخليل (نصيرات، 2014، 41-45). وقد منحت الدولة العثمانية في فترة السلطان عبد الحميد الثاني الجاليات التي تتبع القنصليات بعض الامتيازات وكان من أهمها: "نظام الحماية" الذي طبقتة الدولة العثمانية على الأقليات الدينية عبر منحهم

المساواة التامة مع المسلمين، فصار هؤلاء الرعايا يلجؤون إلى القناصل الأجنبية في القدس؛ ليكونوا تحت حماية دولهم وليصبحوا مواطنين أجانب يتمتعون بالامتيازات الأجنبية الممنوحة لهم.

تزايد قدوم اليهود الأجانب إلى فلسطين؛ نتيجة لصدور فرمان تملك الأجانب لعام 1869، ولم تدقق الدولة العثمانية في أسباب دخولهم، الأمر الذي مكّنهم من شراء الأراضي، والبدء في إنشاء المستعمرات؛ وأعطيت لهم الحقوق الكاملة في التملك والعمل على كل الأراضي العثمانية ما عدا الحجاز. وقد أدت عوامل عديدة دوراً أساسياً في تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين منها: المذابح والاعتداءات المنظمة ضد اليهود في روسيا عام 1881، التي أسفرت عن هجرات جماعية إلى فلسطين، والنشاطات التشجيعية التي كان يقوم بها أغنياء يهود أوروبا أمثال روتشيلد وهيرش؛ وكذلك الجمعيات اليهودية التي كانت تهدف إلى مساعدة يهود أوروبا (نصيرات، 2014، 41-45).

لم يسمح السلطان العثماني عبد الحميد -في البداية- لليهود المهاجرين، الذين حاولوا من خلال القنصليات استغلال التسهيلات التي فرضت في زمنه بالاستقرار في فلسطين، فقد أعلنت الدولة العثمانية ممثلة بالسلطات القائمة في القدس عام 1882 أنه لن يسمح لليهود المهاجرين إلى أراضيها بالاستقرار في فلسطين؛ حتى وإن كانوا يحملون جنسيات الدول التي لها قنصليات في القدس؛ ولم يمنح القنصليات امتيازاً يسمح لها بتغطية هجرة اليهود سياسياً أو قانونياً؛ لكن في الوقت ذاته، سمحت السياسة الحميدية لليهود السكن والهجرة الدائمة لأي مكان في أراضي الدولة العثمانية وولاياتها الأخرى (عبد، 2015، 8). ولذلك احتج القناصل الأجانب على هذه التعليمات المتعلقة باليهود؛ ولذا كانت الحكومة العثمانية تتراجع -دائماً- عن قرار الحظر الصادر بشأن منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو الحد منها؛ لأن هذه السياسة المتشددة -كما يلاحظ- من قبل السلطات العثمانية وعلى رأسها السلطان عبد الحميد الثاني تجاه رعايا القنصليات الأجنبية من اليهود في القدس، يتناقض مع سياسة الامتيازات المنفتحة التي

أعطيت للقنصليات الأجنبية ورعاياها في الدولة العثمانية؛ فهناك اتفاقيات مبرمة مع الدولة العثمانية سمح بموجبها لرعايا الدول الأجنبية حرية التنقل والإقامة في ولايات الدولة العثمانية المختلفة.

وقد صدرت في عام 1888 فرمانات جديدة من قبل السلطان عبد الحميد الثاني، سمحت لليهود بموجبها بزيارة دينية للقدس لمدة ثلاثة أشهر؛ مما أدى إلى احتجاج قنصليات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على القيود المفروضة على الهجرة فيما يتعلق برعاياها، فاضطرت الدولة العثمانية إلى التراجع عن قراراتها، في الوقت الذي كان فيه "هرتزل" وجماعته يعملون جاهدين من أجل تسهيل هجرة اليهود وإقامتهم في القدس متعهدين للسلطان عبد الحميد باتباع فرمانات الدولة العثمانية وقوانينها (حرب، 1990، 233-234).

تشير بيان نويهض في كتابها "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين" إلى واقع الفلسطينيين في القدس، وإدراكهم للخطر الصهيوني القادم بالقول: "في سنة 1891، أرسل فريق من وجهاء القدس عريضة إلى الباب العالي يطلبون فيها وقف هجرة اليهود ومنعهم من امتلاك الأراضي، والسبب في أن اليهود كانوا يستولون على الأراضي من أيدي السكان ثم يسيطرون تدريجياً على التجارة المحلية" (نويهض، 1986، 40).

نجد- من خلال السياسة التي عمل بها السلطان عبد الحميد- أن جميع فرمانات، التي كان تقيد عمل القنصليات في موضوع هجرة اليهود إلى فلسطين، كان هدفها الأساس الحيلولة دون استيطان اليهود في فلسطين؛ ولذلك تم التشديد على سنجق القدس في تطبيق تلك فرمانات، وفرض غرامات عالية على المخالفين، وأصدر أوامره للصدر الأعظم من أجل مخاطبة الدول الأجنبية، التي لها قنصليات في القدس للعمل بهذه السياسة العثمانية، وفي عام 1898 أصدرت الدولة العثمانية تعليمات جديدة منع بموجبها اليهود الأجانب من دخول فلسطين دون تمييز بين جنسياتهم ما لم يدفعوا تأميناً، ويقدموا تعهداً بالمغادرة

خلال ثلاثين يوماً، وفي عام 1899 أصدرت فرمانات جديدة ألغت تحديد إقامة اليهود بثلاثين يوماً، وسمح لهم بتمديدتها لثلاثة أشهر (نصيرات، 2014، 45).

يخلص الباحث إلى، أن السلطان عبد الحميد الثاني انتهج سياسة متشددة تجاه الهجرة اليهودية ورعايا الدول الأجنبية من اليهود، خاصة إقامتهم وهجرتهم إلى فلسطين، كذلك تبين أن سياسة فرمانات التي كانت تصدر من قبل السلطان عبد الحميد كانت سياسة غير ثابتة، بمعنى أنها متغيرة حسب الضغط الأجنبي الذي كان يمارس على السلطان وسلطاته. وقد كانت هذه فرمانات تترك العمل الإداري في فلسطين والقدس بالذات، فأحياناً يسمح لليهود بالإقامة لمدة معينة، وأحياناً أخرى تتغير المدة ولا يسمح؛ مما فتح المجال للقنصليات الأجنبية في القدس بالتلاعب والتحايل على سياسة الدولة العثمانية المانعة بكليتها للهجرة اليهودية.

ويرى الباحث -أيضاً- أن سياسة عبد الحميد الثاني كرست الامتيازات والخصائص الممنوحة لقنصليات الدول الأجنبية خاصة الفرنسية، التي كانت أول الدول التي منحت تلك الامتيازات زمن السلطان سليمان القانوني، وكذلك الدولة البريطانية والألمانية، خاصة فيما يتعلق بحق الإقامة للرعايا اليهود من تلك الدول، والتحايل في تمليكهم وتسريبهم الأراضي في القدس خاصة وفلسطين عامة.

وتشير نصيرات إلى أن تكريس الوجود اليهودي في فترة السلطان عبد الحميد الثاني كان على مرحلتين: الأولى ما قبل 1882 وتمثلت في إقامة اليهود في أحياء خاصة بهم؛ حيث شكلوا أقليات في المدن الرئيسة ومنها القدس، أما المرحلة الثانية فكانت بعد عام 1882 حتى 1900 وفيها بدأ عدد اليهود بالازدياد وخاصة بعد هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين وإقامة المستعمرات الزراعية الخاصة بهم وسيطرتهم على الأراضي، حيث اتخذت هذه المرحلة شكلاً منظماً للمشاريع الاستيطانية، وإقامة المستعمرات مثل: مستعمرة مكفيه إسرائيل، وبتاح تكفا وغيرها الكثير. وفي النهاية ترى نصيرات أنه مع بداية القرن العشرين (1900م) كان هناك 19 مستعمرة صهيونية غطت مساحة 45000 دونماً، واشتملت على 4350

يهوديا استيطانيا، وفي ذات السياق تشير نصيرات إلى أن اليهود سكنوا في 28 قرية من قرى القدس، وبلغ عدد اليهود الإجمالي مع نهاية عبد الحميد الثاني 50 ألف يهودي (نصيرات، 2014، 45)، في حين بلغ عدد المستوطنات والمستعمرات اليهودية الصهيونية في فلسطين قبيل الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1917 حوالي 44 مستعمرة زراعية بعدد 85 ألف مستوطن وافد إلى فلسطين يقطنون تلك المستعمرات والمستوطنات.

- ثانياً: عهد جمعية الاتحاد والترقي (1909-1918)

زاد تملك اليهود في القدس في هذه الفترة- كما لوحظ-؛ بسبب القوانين التي تم سنها من قبل حكام الأستانة الجدد، حيث سمحوا للجمعيات أن تملك أراضي في القدس، وليس هذا فحسب، بل سمحت للقناصل وغيرهم أن يملكوا الأراضي الأميرية أو السلطانية بالمزادات العلنية، وكانت هذه القوانين بمثابة الكنز الثمين للحركة الصهيونية لتمكن أكبر قدر ممكن من أراضي مدينة القدس (العارف، 1999، 299).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد، انتهجت حكومة جمعية الاتحاد والترقي -في بداية الأمر- سياسة ناعمة مع العرب بشكل عام وأهل فلسطين والقدس بشكل خاص، حيث استطاعت حكومة الاتحاديين -في بداية الأمر- زرع الأحلام والأمانى للترويج لحكمهم، ولكن مع انكشاف التعاون الصهيوني بينهما، وتهميش العنصر العربي داخل الحكومة، التي تم تشكيلها بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، ومحاولة فرض سياسة التنريك القومية على العنصر العربي خوفاً من انفصال العرب عن الدولة العثمانية، استخدمت الحكومة الاتحادية سياسة التعليم الإجباري؛ لتحقيق الانصهار بين جميع مكونات الدولة بغض النظر عن الديانة أو العرق أو الجنسية (عيسى، 2018، 287-295).

تميزت سياسة حكومة الاتحاد والترقي اتجاه اليهود بالتسامح واللين، لهذا نجدهم تساهلوا في السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين والإقامة في القدس، وذلك من أجل الحصول على قروض من أغنياء الحركة الصهيونية، فتشير بعض المراجع التاريخية "أن جاويد بك نجح في عقد قرض مع بيوت المال اليهودية الباريسية بقيمة 6 ملايين ليرة عثمانية، وكذلك مع بنك "سالونيك" سلفة بمبلغ 500 ألف ليرة عثمانية" (عيسى، 2018، 287-295). وفي مذكرة أرسلها السفير البريطاني في تركيا إلى وزارة خارجيته في أغسطس سنة 1910 يقول فيها: إن اليهود الذين يبدون الآن في موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي للدولة يعملون على السيطرة الاقتصادية والصناعية على تركيا الفتاة ويبدون مصممين (عيسى، 2018، 287-295).

ومن هنا، انتهجت حكومة الاتحاد والترقي سياسة إزالة كل العراقيل التي تعارض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فعملت في استانبول على تسهيل ترخيص الجمعيات اليهودية، التي تعمل على جلب اليهود إلى مدينة القدس خاصة، وقد أعلنت هذه الجمعيات أنها لا تريد أخذ فلسطين من الدولة العثمانية، بل تريد السكن فيها تحت الرعاية العثمانية. ومن هنا، يتبين لنا مدى التساهل الذي أبدته حكومة الاتحاد والترقي مع هجرة اليهود إلى فلسطين والإقامة فيها، وما ترتب على ذلك من ازدياد في حركة الهجرة إلى فلسطين، بفضل أهم منظمة للتعامل مع الهجرة اليهودية إلى فلسطين "لجنة أوديسا". فبالنظر إلى أرقام الهجرة الصهيونية من ميناء أوديسا وحدها إلى ميناء يافا يفهم مدى التسهيلات التي كان يجدها المهاجرون الصهاينة إلى فلسطين (عيسى، 2018، 287-295).

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة الاتحاديين في فلسطين، التي ساعدت بموجبها- اليهود في الاستيطان، وإقامة المستعمرات سن ما عرف بقانون الولايات العثمانية في سنة 1864، الذي استفاد منه اليهود؛ لأنه جاء متضامناً مع أعضاء حركة الاستيطان اليهودي، حيث أصبح في استطاعتهم أن ينتخبوا عدداً في مجلس العموم داخل متصرفية القدس، الأمر الذي مكنهم من التصرف كما يشاؤون. كما سعى

المتنقذون من اليهود في الأستانة لدى الحكومة لتعديل حدود متصرفية القدس من أجل إلحاق المستعمرات الزراعية ضمن حدود المدينة المقدسة؛ من أجل الحصول على امتيازات إدارية من أجل شراء أكبر قدر من الأراضي وتسجيلها لصالح اليهود، وهذا الأمر يعتبر الهدف الرئيس للحركة الصهيونية، فقد أدركت الحركة الصهيونية ذلك من أجل خلق كثافة سكانية في فلسطين. ولم تتوقف الإجراءات والتسهيلات التي منحها الاتحاديون لليهود بتسريب الأراضي وتسجيلها مستغلين قوانين مثل قانون الحصص المشاع وغيرها، بل أيضا سهلت حكومة الاتحاد والترقي على اليهود في قطاعات حياتهم كلها، فأخذوا امتيازات في الزراعة والصناعة والتجارة. (Simon, 1918, 15 - 20)

استمرت مدينة القدس تحت الإدارة التركية رسمياً في هذه الفترة حتى قيام الحرب العالمية الأولى؛ وهنا يجب الإشارة إلى، أن أهل القدس وسكانها أصبحوا يدركون مدى الخطر الواقع على مدينتهم من قبل الحركة الصهيونية، التي تقاوم خطرها بالسيطرة على مزيد من أراضي القدس خاصة وفلسطين عامة؛ حيث كتب نجيب عازوري كتاباً عن خطر اليهود على أرض فلسطين عام 1905. كما كان المؤتمر العربي الأول في باريس عام 1913 بداية مخاطبة المجتمع الدولي حول الخطر الصهيوني الحقيقي الذي يتهدد القدس والأرض الفلسطينية، ورغم أن الوجود الصهيوني بدأ منتصف القرن التاسع عشر، إلا أن مؤتمر باريس 1913 (المؤتمر العربي الأول) كان بوابة لإيصال صوت الشعب الفلسطيني، الذي شعر بقرب الخطر الصهيوني - على الأقل هكذا اعتبره الشعب الفلسطيني في تلك الفترة -، لهذا، وردت إلى المؤتمرين عشرات رسائل التأييد للمؤتمر والتنديد بالخطر الصهيوني، وقد دعا مرسلوها إلى اتخاذ موقف حازم من الهجرة اليهودية. فقد ورد إلى المؤتمر 387 رسالة كان من بينها 139 رسالة وردت من فلسطين، ومع ذلك وجدنا أن المؤتمرين لم يدركوا حجم ما هو قادم، بالإضافة إلى انشغالهم بأمور أخرى أهمها الحكم التركي الرابض على صدورهم؛ لهذا تجاهل المؤتمر الخطر الصهيوني، مما أثار حفيظة شعب فلسطين (قاسمية، 1974، 135).

ومع اقتراب انتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت المنطقة العربية جميعها في خطر داهم وليس فقط فلسطين، حيث تم توقيع اتفاقية سايكس - بيكو بين فرنسا وبريطانيا، وتم الاتفاق على تقسيم المنطقة العربية إلى مناطق سيطرة، فتم الاتفاق على وضع لبنان وسوريا تحت السيطرة الفرنسية، والعراق وفلسطين تحت السيطرة البريطانية (رغم أنه وفق سايكس-بيكو تم الاتفاق أن تبقى فلسطين خارج سيطرة أي من الطرفين، إلا أن بريطانيا بحكم الواقع سيطرت عليها).

وعندما تولى لويد جورج رئاسة الوزارة البريطانية، وأرثر بلفور وزارة الخارجية وكان من الصهيونيين البارزين في كانون الأول /ديسمبر 1916، اعتبرت الاجتماعات بين الساسة البريطانيين والزعماء الصهيونية بمثابة مفاوضات جدية؛ أدت بالنتيجة إلى التزام بريطانيا بتحقيق حلم الصهيونية في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، ويعتبر عبد الوهاب الكيالي أن هناك حدثان عجلاً إعلان السياسة البريطانية بشأن فلسطين:

أولهما، دخول أمريكا الحرب رسمياً في نيسان / أبريل 1917.

ثانيهما، إقبال الشبان اليهود في روسيا إثر الثورة البلشفية على الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي بقيادة لينين، الذي كان معارضاً للحرب الأولى؛ مما دفع الجنرال مكدونوف قائد المخابرات البريطانية إلى طلب الإسراع في إعلان فلسطين وطناً قومياً لليهود؛ لكي يتجه الشبان اليهود نحو العقيدة الصهيونية المولدة للاستعمار، عوضاً عن الانخراط في صفوف الأحزاب الثورية المعادية لبريطانيا (الكيالي، 1971، 83).

ومن أجل اكتمال الصورة قامت الحكومة البريطانية في 2 تشرين ثاني/نوفمبر 1917 بإطلاق تصريح بلفور في هيئة رسالة من وزير خارجيتها جيمس آرثر بلفور إلى الثري اليهودي روتشيلد، تعهد فيها وزير خارجية بريطانيا بأن تقوم حكومة جلالة الملكة بالعمل بأفضل ما يمكنها من أجل تحقيق هدف تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، كما تعهد بأن لا تقوم بريطانيا بعمل أي شيء من شأنه أن يضر

بمصالح الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين وحقوقها، بقوله: "إن حكومة جلالة الملك تنتظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسنبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يسمح بأي إجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي يتمتع بها المجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين، ولا بالحقوق أو بالمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى" (الكياي، 1971، 84).

ومع دخول القوات البريطانية للقدس عام 1917، واحتلالها عسكرياً من قبل الجنرال إدوارد اللبني، دخلت مدينة القدس تحت الإدارة العسكرية، إلى أن تم تحويلها إلى إدارة مدنية عام 1920 من قبل عصابة الأمم، حيث كان هذا القرار عاملاً مهماً لتحقيق تصريح بلفور، والعمل في صالح تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين (يوسف، 1983، 388).

- ثالثاً: دور الولاية في القدس

من أجل اكتمال إطار الصورة من جوانبها كافة، لا بد من الحديث -هنا- عن دور الولاية العثمانية في فلسطين عامة وفي القدس خاصة بتسريب الأراضي لليهود، وقيام المستعمرات الصهيونية بالتنسيق الكامل، وبغض الطرف عن أفعال القناصل الأجانب في القدس.

من المعلوم أن الولاية العثمانية هم حكام فلسطين الفعلية، وهم عبارة عن هيئات مدنية وعسكرية، ويجسد الولاية في عملهم الموقف الرسمي المؤتمن على العباد والبلاد، ومن واجبهم الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وتنفيذ سياسة الدولة العثمانية والفرمانات السلطانية؛ ولكن للأسف ما شهدناه في فلسطين عامة وفي القدس خاصة، أن الولاية الأتراك -في كثير من الأحيان- لم يلتزموا بموقف السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته - خاصة بعد عزله- والذي منع تسريب الأراضي، أو إقامة مستعمرات لليهود في فلسطين، لا بل في مراحل لاحقة حد من الهجرة، وقيد دخول اليهود إلى القدس؛ لكن تلك السياسة لم تكن مفعلة كما أريد لها، وهذا بسبب تراخي الولاية والقائمين على السلطة العثمانية في القدس،

وعليه فقد كان للجهاز الإداري الحاكم بالقدس أثر واضح فيما قامت به الحركة الصهيونية، من شراء أراض أو بناء مستوطنات زراعية، وقد تراوح هذا الأثر صعودا وانحدارا وفق ما كان يصدر من تعليمات وأوامر من ولاية الشام، أو من الباب العالي، أو حتى من السلطان نفسه (الوعري، 2012، 124-126) لقد حظيت متصرفية القدس في الفترة العثمانية باهتمام خاص، فمنذ عام 1864 وحتى عام 1909 أرسل إلى هذه المدينة الشريفة مجموعة من الولاة والمتصرفين ممن يتمتعون بخبرة إدارية وعسكرية، وكثير منهم يحمل مؤهلات علمية رفيعة، وتمتعوا بسمعة طيبة، وحصلوا على أوسمة عالية، كل ذلك من أجل المحافظة على هذه المدينة المقدسة، ومنع التغلغل اليهودي فيها، أو تمدد النفوذ الأجنبي إلى مفاصلها المختلفة. فقد أدركت السلطنة العثمانية أن المشروع الصهيوني كان هدفه الأسمى مدينة القدس، حيث كان يحاول أن يشتري أكبر عدد من الدونمات فيها، ويسعى لتهجير اليهود إليها. لذلك كان يتم اختيار الولاية بعناية ليتولوا متصرفية القدس، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الوالي ثريا باشا الذي حكم الولاية ما بين 1859-1862، وكانت له اليد الطولى في فرض الاستقرار والأمن، بل كان ممن منع بشكل تام أي هجرة يهودية إلى هذه المدينة، وحدد إقامة اليهود وتابع فترة مكوثهم للسياحة في القدس الشريف. ومن الولاة الذين وقفوا في وجه المشروع الصهيوني، ووقفوا كذلك في وجه النفوذ المتزايد من قبل قناصل القدس وتدخلهم لصالح اليهود، الوالي رؤوف باشا، الذي تولى متصرفية القدس بين عامي 1877-1889، ونتيجة وقفته المشرفة هذه تعرض لضغوط كبيرة، ومن ثم مارس السفراء في إسطنبول نفوذهم من أجل إزاحته عن متصرفية القدس، إلى أن نجحوا في ذلك وتم نقله إلى ولاية سوريا (الوعري، 2012، 159-160) وفي شأن هذا الوالي (رؤوف باشا) تقول فدوى نصيرات في كتابها "دور عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة على فلسطين" ما نصه:

"تجدر الإشارة إلى محاولة رؤوف باشا بوضع العراقيل في وجه المهاجرين اليهود الذين أبدوا رغبتهم في اكتساب حق الرعاية العثمانية وبذل الجهود لأجل طرد المقيمين الأجانب الذين خرّقوا الفرمان، وفرض ضريبة عالية على الذين سعوا

للحصول على الجنسية العثمانية وطلبه من الباب العالي أن تكون فلسطين خارج حرية الدخول والإقامة فكان الرد بما نصه "إن اليهود القادمين إلى فلسطين من أجل الحج والتجارة لا يستطيعون البقاء فيها أكثر من شهر وبعدها يغادرون البلاد" مثل هذه القرارات برأي رؤوف باشا هي التي سمحت لليهود بالاستيطان الدائم وهي الخطوات التي اتبعتها الصهاينة لتسهيل أمور الهجرة إلى فلسطين" (نصيرات، 2019، 16).

رغم صدق العمل والإخلاص من بعض الولاة، إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلاً بعد أن تم عزل السلطان عبد الحميد عن سدة الحكم عام 1909، ومجيء جمعية الاتحاد والترقي؛ فتولى متصرفية القدس ولاية وإداريون مرتشون وفاسدون؛ حيث استطاعت الصهيونية من تحقيق بعضاً من أهدافها على أرض الواقع، خاصة على صعيد شراء الأراضي، وبناء المستوطنات وحشد المهاجرين فيها. كل هذا التقدم الصهيوني كان بفعل ضغوطات القناصل الأجانب على الإداريين الفاسدين وبعض المتصرفين، الذين كانوا يلتفون على القوانين مقابل الرشاوى، خاصة في مجال الهجرة والجنسية، وشراء الأراضي وتسجيلها في الدوائر المتخصصة. ومن هنا، يجب أن ندرك أن الحركة الصهيونية استطاعت في ظل فساد ولاية ومتصرفي القدس منذ 1909 وحتى الحرب العالمية الأولى عام 1914 أن تحقق ما لم تستطع أن تحققه في مدينة القدس منذ عام 1856 (الوعري، 2012، 161-162).

2.4 الوضع الراهن "الستاتسكو (status quo)" - حول الأماكن المقدسة زمن

العثمانيين

يقصد بالوضع الراهن أي الوضع القائم، وهنا تعني، حق كل طائفة دينية بإدارة شؤونها ومرافقها الدينية باستقلالية وفق ما يناسب أحكام شريعته، ووفق ما كان عليه الوضع القائم في فترة صدور فرمانات العثمانية (سالم، 2022، 435).

لم يكن هنالك حق لليهود بالعبادة حوالي البراق في أي من فرمانات العثمانية، والتي اقتصر على تنظيم الوضع القائم (الستاتسكو) في الأماكن المسيحية فقط. ومن خلال فرمان 1852 و1856، الذي

أقر في معاهدة باريس عام 1856، نظمت الستاتسكو للأماكن المسيحية فقط، ولم يذكر ما يخص مطلقاً أي أماكن دينية يهودية، ونصت المادة 62 في معاهدة برلين عام 1878 على حرية إقامة الشعائر الدينية لكل طائفة وفق شعائرها، وعلى تنظيم الستاتسكو بما يتعلق بالأماكن المسيحية المقدسة فقط، والذي استمر حتى عهد الانتداب البريطاني (سالم، 2022، 435-436).

في حين منحت -فقط- لليهود رخصة (وليس حق) بالزيارة في منطقة حائط البراق، وذلك خلال فترة محدودة اقتصرت على فترة حكم محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا على فلسطين (1832-1840). وتعود الوثيقة الوحيدة بشأن "حق" اليهود بالتواجد في منطقة حائط البراق لعام 1840 في فترة حكم إبراهيم باشا على فلسطين، وهي رسالة إلى متسلم القدس أحمد آغا دزدار من محمد شريف الحكمدار المصري لبلاد الشام، والتي تشير إلى رخصة بالزيارة (وليس حقاً بالزيارة) مع منع رفع الأصوات، أو إقامة مرافق ثابتة في المكان، ولم تشمل الستاتسكو (سالم، 2022، 436-437).

وقد بدأت أولى المحاولات عام 1910 نهاية العهد العثماني حين قام يهود متدينون بوضع كراسٍ ثابتة ومواد للصلاة بشكل جماعي؛ وحينها قام متصرف القدس عزمي بك بإزالة الخروقات، بعد أن قدم متولي وقف أبو مدين الغوث شكوى بذلك (سالم، 2022، 435).

2.5 دور القنصليات في تكريس الوجود اليهودي في القدس

2.5.1 دور القنصلية البريطانية (1838-1917)

يعتبر الموقف البريطاني من تكريس الوجود اليهودي ذا أهمية كبرى؛ وذلك لأن بريطانيا تسببت في قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وكانت بريطانيا ذات تأثير كبير على جميع الأطراف المتصارعة في فلسطين، وعليه سوف أتعرض لدور القنصلية البريطانية في تكريس الوجود اليهودي في القدس ضمن

إطار السياسة العامة للمملكة البريطانية خلال الفترة من 1838-1917 م. وهنا علينا أن نعلم أنه بعد عام 1917 وبعد وقوع فلسطين والقدس تحت حكم الاحتلال البريطاني لم تعد القنصلية ذات دور فعال، ويمكن القول: إنها أغلقت مؤقتاً (حلت محلها حكومة الانتداب البريطاني) إلى حين خروج بريطانيا، وقيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، لكن استمرت السياسة البريطانية تلعب دوراً في تكريس الوجود اليهودي وتمكينهم من القدس.

إن أول قنصلية بريطانية تم فتحها في مدينة القدس في الفترة العثمانية كانت عام 1838، وقد كان القنصل "دبليو يونغ" أول القناصل البريطانيين في مدينة القدس، فمنذ أن وضعت بريطانيا قدمها في مدينة القدس كان هدفها أن تتنافس النفوذ الفرنسي والروسي، وتبحث عن جاليات تقوم بحمايتها، وأن تخضع لوصايتها في الأرض المقدسة، لهذا قامت بريطانيا بتعيين أول قنصل، وقد أنيطت لهذا القنصل مهمة أساسية ألا وهي، منافسة التغلغل الروسي في الأراضي المقدسة وفي القدس. وفي هذا الجانب تذكر بعض المراجع التاريخية أن تعيين القنصل البريطاني جاء -بالأساس- بناء على مطالب المبشرين الإنجليز، الذين كانوا يزورون الأراضي المقدسة في المقام الأول، ثم بعد ذلك جاء الوجود الإنجليزي - وكما يدعي الأدب الصهيوني- من أجل إعادة اليهود إلى أرض الأجداد وبحماية بريطانيا العظمى (شولش، 1993، 62).

نفهم من ذلك على كل حال، أن الوجود البريطاني الممثل بالقنصلية في القدس، جاء من أجل حماية الجالية البروتستانتية وتمثيل مصالحها، ومنافسة الوجود الروسي، الذي كان يحمي المصالح الأرثوذكسية، والوجود الفرنسي، الذي كان يحمي الوجود الكاثوليكي، ومن هنا، تم تأسيس أسقفية إنجليزية في القدس عام 1840، ومن ثم بناء كاتدرائية بروتستانتية عام 1849، وعين لها أسقف بروتستانت مدعوم من القنصلية ومن الجمعية التبشيرية البريطانية. وجاءت هذه الخطوة في صالح السياسة البريطانية في مدينة

القدس، ومما يؤيد - ما ذهبنا إليه آنفاً - أقوال "فريدريك فيلهيلم الرابع"¹ إلى مبعوثه "بنزن" المرسل للتفاوض مع العثمانيين لفتح مؤسسات دينية تابعة لبريطانيا حيث يقول:

"إن الوضع الحالي للشؤون التركية الذي من الواضح أنه لم يكن ليصل إلى ما وصل إليه دون الإرشاد الإلهي وعلى الأخص الموقف السياسي لإنجلترا من هذا الوضع قد أتاح للمسيحية الإنجيلية للمرة الأولى أن تطالب بمركزها في مهد المسيحية وفي الأرض الموعودة جنباً إلى جنب مع كنائس الشرق العريقة في القدس وكنيسة روما وكعضو متساوي في كنيسة المسيح العامة بحيث تضمن للإنجيل كرازه حرة وللذين يدينون بالحقيقة الإنجيلية المجاهرة الحرية بعقيدتهم والحماية المتساوية إن هذه اللحظة هي لحظة مهمة في التاريخ العالمي" (شولش، 1993، 63)

كذلك، كان للقنصلية دور في رعاية اليهود المتتصرين، فقد انصب اهتمام القنصل "يونغ" على الحماية العامة لليهود كجزء مهم من مهمات وظيفته، وأصبحت هذه المهمة من ركائز القنصلية البريطانية في القدس. ومن أهم مهام القناصل اللاحقين خاصة القنصل "فن" الذي تولى المنصب عام 1846، والذي عمل على حماية اليهود جميعهم متتصرين أم غير متتصرين، فقد شملتهم رعاية القنصلية البريطانية لهذا نرى القنصل "يونغ" قبل أن يترك منصبه وجه رسالة إلى وزارة الخارجية في لندن يقول فيها:

"هناك فريقان سيطالبان في المستقبل بلا شك بأن يكون لهما حق قوي في إبداء الرأي في شؤون فلسطين: وأحد هذين الفريقين هم اليهود الذين أعطاهم الله في الأصل ملكية هذه البلاد، والفريق الآخر هم المسيحيون البروتستانت أحفاد اليهود الشرعيين وبريطانيا العظمى هي الحامية الطبيعي لكلا الفريقين اللذين يريدان الآن أن يندرجا في صفوف الطامحين إلى فلسطين" (شولش، 1993، 63).

إن سياسة القنصلية البريطانية في القدس لم تكن محصورة -فقط- فيما ورد آنفاً من شرح ونقاش، بل كانت منذ نشأتها على أرض فلسطين تعمل على تكريس الوجود اليهودي في القدس وفلسطين، وهذا ما تؤكد به الباحثة نائلة الوعري في كتابها "دور القنصليات" حيث تشير إلى أن القنصل "تمبل مور" وهو القنصل البريطاني في القدس، قد عمل منذ عام 1865 على تمكين اليهود من أراضي وعقارات مدينة

¹ - فريدريك فيلهيلم الرابع: حكم بروسيا (ألمانيا اليوم) ما بين أعوام 1795-1861 وهو الابن الأكبر وخليفة فريدرش فيلهيلم الثالث ملك بروسيا.

القدس، وكان ينفذ السياسة البريطانية في حماية اليهود والمحافظة على مصالحهم، بحيث كانت الأسر اليهودية في القدس وفلسطين عامة تتمتع بالرعاية البريطانية الأمر الذي سهل عليهم الهجرة والتملك والإقامة تحت الرعاية البريطانية (الوعري، 2007، 139).

ومن الملاحظ أيضاً، أن القنصلية البريطانية في القدس زادت من مخصصاتها من أجل أن تقوم بأعباء الرعاية العامة لليهود، وهذا ما يوضحه القنصل "يونغ" في رسائله لوزارة الخارجية البريطانية، ومن المعلوم أن القنصلية البريطانية هي الذراع البريطاني في القدس، والتي تنفذ السياسة البريطانية اتجاه اليهود والعرب في هذه المدينة، فبريطانيا اتخذت من اليهود ذريعة -في كثير من الأحيان- لتثبيت أركانها في القدس وفي قلب فلسطين والدولة العثمانية، ولهذا السبب كان القنصل العام في القدس، يقدم المساعدات لليهود في كافة مجالات حياتهم؛ لتثبيتهم في القدس، وبالتالي تثبيت الدور البريطاني المنافس في هذه المدينة المقدسة (الوعري، 2007، 140).

لقد دأب القناصل البريطانيون على مساعدة اليهود، حتى أنهم أصبحوا يعتبرون اليهود في القدس جزءاً من أسس السياسة الخارجية البريطانية، فنلاحظ مثلاً القنصل "جيمس فن" يستخدم نفوذه الشخصي وميوله الشديد لليهود، من أجل تعزيز نفوذ القنصلية البريطانية لدى السلطات العثمانية؛ بهدف التدخل في شؤون المواطنين والطوائف والنزاعات الداخلية؛ لتغذيتها وهي اللعبة البريطانية القديمة الجديدة (فرق تسد) (فن، 2017، 120).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن القنصل "فن" وأمثاله من القناصل كانوا يسعون لتقوية نفوذهم؛ لأن هذا الأمر ينعكس على قدرتهم في إدخال اليهود إلى القدس عبر الهجرة من جهة، ومن جهة أخرى التأثير على السلطات المحلية والسكان؛ من أجل تسريب الأراضي وشرائها لصالح اليهود، فقد كان للقناصل البريطانيون -في هذا المجال- دور كبير من حيث الإشراف على معاملات شراء الأراضي وتثبيت الملكيات لليهود، فمعاملات شراء الأراضي وبيعها لليهود كانت تتم عبر القنصليات، لا بل في مقر

القنصلية بالقدس. وقد ذهب القناصل البريطانيون في القدس أبعد من ذلك، حيث أصبحت لهم علاقات تجارية، ويقومون بإقراض الأموال للسكان والتجار، وأخذ مستندات ورقية بذلك، وأحياناً رهن أراضي يمتلكها المقدسيون باسم القنصلية، وفي نهاية المطاف يتم نقل ملكيتها إلى اليهود حتى بدت ملكية اليهود للأرض مسألة ظاهرة يلمسها السكان المقدسيون ويتخوفون منها (Kushner, 1996).

يطرح بعض المؤرخين تساؤلاً مهماً ذا صلة في موضوعنا وهو، أن الجالية البريطانية في القدس أوائل القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر لم يكونوا بحاجة إلى وجود قنصلية بريطانية في المدينة، حيث لم يكن يعيش فيها الكثير من الرعايا البريطانيين، ولم تكن هناك أي شركات بريطانية تعمل هناك، فما هي الحاجة إلى قنصل بريطاني في القدس إذا لم يخدم المواطنين البريطانيين أو التجار؟ فضلاً عن ذلك كيف تم إقناع الكونت "بالمرستون"، وزير الخارجية البريطاني في حينها، من أجل تعيين قنصل وفتح سفارة؟ (Yurdakul, 2018). يمكن التركيز على أن بريطانيا لم تكن لديها جالية كبيرة في القدس، وبالتالي الحاجة إلى إنشاء جالية لتبرير وجودها وهم الصهاينة اليهود، وخاصة في منتصف الحرب العالمية الأولى، الذي أدى إلى وثيقة بلفور التي كانت الأساس لصك الانتداب.

قدمت الكتب المنشورة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين تاريخاً واضحاً للدوافع الحقيقية وراء تعيين بريطانيا العظمى قنصلاً في القدس في عام 1838؛ وربط مؤرخون يهود مثل "هيامسون وجي باركس" هذا التعيين بالتعاطف الذي تشعر به الحكومة البريطانية لعودة اليهود إلى فلسطين، ويظهر من خلال آراء هؤلاء المؤرخين، أن هناك دافعين رئيسيين وراء مثل هذا القرار: الأول سياسي والثاني ديني، فلا يمكن إنكار أن البريطانيين كانوا يرغبون في عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين، ولكن في عام 1838، كانوا يرغبون في عودتهم كبروتستانت متحولين، وليس كيهود (Yurdakul, 2018).

ومن المعروف في عالم الدبلوماسية والسياسة أن الهدف الاجرائي التقليدي من القنصليات، هو تعزيز المصالح التجارية للبلد، أما بالنسبة لبريطانيا، فتظهر تحليلات المراسلات في ثلاثينيات القرن التاسع

عشر أن وزارة الخارجية البريطانية لم تتبع الإجراء المذكور أعلاه في حالة القدس، وبالنظر إلى أنه لم تكن هناك سوى أسرة أو عائلتين مبشرتين إنجليزيتين تعيشان في القدس في ذلك الوقت، واعتبارات تجارية ضئيلة، فمن الذي أقنع وزير الخارجية باقتراح أن تعيين قنصل في القدس سيكون مفيداً وضرورياً لبريطانيا.

كانت القدس -باعتبارها مدينة صغيرة في أوائل القرن التاسع عشر- ضمن منطقة عمل القنصل البريطاني المتمركز في دمشق، وفي وقت لاحق، عندما وسع محمد علي باشا، -والي مصر- منطقة نفوذه إلى سوريا، تم تعيين القنصل في القاهرة، لتشمل رعايته المواطنين البريطانيين في القدس. وفي عام 1834، أصبح القنصل البريطاني في دمشق "فارين"، أول من كتب إلى "بالمرستون" عن الرعايا الكاثوليك في الإمبراطورية العثمانية والكنيسة الكاثوليكية وتأثير فرنسا عليهم، واستشهد فارين بالعلاقات الجيدة والروابط بين المبشرين الأنجليكانيين والأرمن منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، واقترح مرشحاً للمنصب الأرمني السيد مراد، وهو أحد رعايا الإمبراطورية العثمانية. كاد "بالمرستون" أن يتجاهل اقتراح "فارين" في ذلك الوقت، ومع ذلك في ربيع عام 1836، أبلغ القنصل البريطاني في القاهرة عن وصول هدايا قيمة إلى المنطقة من الحكومة الروسية للكنيسة اليونانية في الرعوية في كنيسة القيامة في بيت لحم. وقد لفتت هذه الأخبار انتباه "بالمرستون" حقا إلى أنشطة روسيا في المنطقة؛ مما دفعه إلى ملاحظة "أنه سيكون من المناسب وجود وكيل قنصلي إنجليزي في القدس" (Yurdakul, 2018).

ومن هنا، نجد أن التنافس بين القوى الأنجلو روسية لعب الدور الأكبر في تعيين قنصل في القدس. وكذلك دخول اليهود على خط الأهداف السياسية للخارجية البريطانية، وعودة اليهود إلى فلسطين، أو بشكل عام الحماية التي يجب توفيرها لليهود في فلسطين، وهذه كلها أسباب دفعت بريطانيا لإنشاء قنصلية لها، تخدم السياسة البريطانية أولاً، ووجود اليهود في مدينة القدس ثانياً.

لم يقتصر دور القنصلية البريطانية في القدس على المهام أعلاه، بل لعبت دوراً دينياً وتبشيراً في صفوف اليهود في محاولة لتتصيرهم، حتى أن القناصل البريطانيين تدخلوا كثيراً في الأمور الدينية والطائفية للرعيا اليهود. وقد برز دور القنصلية البريطانية-كذلك- في محاولتها العبث بتاريخ القدس وتراثها، من خلال تأسيس جمعية التنقيب عن الآثار في فلسطين؛ بهدف مساعدة اليهود على إيجاد أي أدوات أو معالم أثرية تدل على وجود اليهود في القدس، أو وجود الهيكل المزعوم (الوعري، 2007، 145).

وهكذا استطاعت بريطانيا من خلال قنصليتها في القدس، أن تثبتت قدماً لها، وتشكل نفوذاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منافساً لباقي القنصليات الأجنبية، خاصة الدور الذي قامت به من خلال حق حماية اليهود واعتبارهم من رعاياها، واهتمامها بكل جوانب الحياة المتعلقة باليهود في القدس. وقد شكل ذلك كله، العامل الأكبر الذي وسع النشاط القنصلي البريطاني في القدس، باعتبارها الهدف الأبرز للاستيطان، وتكريس الوجود اليهودي (جريس، 1981، 63).

أخيراً علينا أن ندرك، أن القنصلية البريطانية في القدس لعبت دوراً رئيساً في تغيير وجه القدس السياسي والديموغرافي، وذلك بفتح أبواب هجرة اليهود إلى المدينة عبر الطرق كلها، التي كان معظمها بدون علم السلطات العثمانية، كتهريبهم مع الحجاج المسيحيين القادمين عبر الموانئ الفلسطينية، مستغلين اتفاقية الامتيازات التي منحت لهم من قبل السلطان العثماني. كذلك أصبح اليهود أكبر جالية لها الحق في الملكية في القدس؛ بفضل مساندة القنصلية والقناصل لهم، حيث أسهم إنشاء القنصلية البريطانية في القدس في تعزيز وجود اليهود، وخاصة أولئك الذين حصلوا على الحماية البريطانية بموجب معاهدة الامتيازات مع الإمبراطورية العثمانية؛ مما مهد الطريق للهجرة غير الشرعية لليهود من أجل احتلال الأراضي الفلسطينية. (Al Tarawneh, 2017, 54-58)

ومن هنا يرى الباحث، أن دور القنصلية البريطانية كان ممزوجاً بالسياسة والدين معاً، فكان توجه رجال الدين والتبشير ومن يدعمهم من الساسة البريطانيين، لإقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الحماية

البريطانية؛ بهدف إعادة اليهود إلى أرض آبائهم وأجدادهم -كما يقولون- وفي الوقت نفسه، حماية المصالح الاستراتيجية والتجارية البريطانية في الشرق، وهذه الرؤية تم ترجمتها لاحقاً على أرض الواقع بعد الحرب العالمية الأولى، وإصدار وعد بلفور عام 1917، ولاحقاً صك الانتداب على فلسطين.

2.5.2 دور القنصلية الفرنسية (1843-1917)

كان لفرنسا دور محوري في مساعدة اليهود في التملك في فلسطين، فقد كان الوجود الفرنسي على هذه الأرض أسبق من الوجود البريطاني؛ وبالتالي كان احتكاكهم مع الدولة العثمانية مباشراً في كثير من المواقع، وأبرزها المعاهدة التي تم إبرامها بين سليمان القانوني وفرنسا عام 1535، التي بموجبها أعطت الدولة العثمانية فرنسا بعض الامتيازات الاقتصادية في أراضيها، ومن أبرز بنودها حرية وصول المسيحيين الكاثوليك إلى الأراضي المقدسة في فلسطين (الزبدة، 1987، 352).

نستطيع القول: إن الاهتمام الفرنسي بأطماع اليهود بالتملك في القدس، بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر، فقد رأت فرنسا هذه الأطماع اليهودية فرصة سانحة من أجل الدخول على خط التدخلات الخارجية في شؤون الدولة العثمانية، وبالذات في فلسطين؛ وذلك كون فلسطين هي المنطقة التي يرى اليهود أنها حقهم التاريخي والديني، ومن أجل الهجرة إليها، وإقامة المستوطنات فيها، والقدس -طبعاً- هي المستهدفة بهذه الرؤية الاستيطانية، لما تمثله من رمزية دينية (الجبوري، 2018، 4). ويعتبر النائب اليهودي في البرلمان الفرنسي "أدولف كريميو" أشهر من روج لفكرة التعاون مع اليهود من أجل تحقيق مصالح فرنسا في المنطقة، فقد رأى أنه على فرنسا أن تستغل اليهود لتحقيق مصالح فرنسا في أراضي الدولة العثمانية وخاصة فلسطين، كما أسلفنا.

ومن هنا أصبح هناك ارتباط وثيق بين مساعدة فرنسا لليهود في الهجرة، والعمل على تكريس وجودهم في القدس وتثبيت بقائهم فيها، وقد ساعد -في تلك الفترة- ارتباط محمد علي بالدولة الفرنسية كون

الوالي محمد علي في أواخر القرن التاسع عشر، كان يسيطر على فلسطين ومعظم بلاد الشام (الجبوري، 2018، 4).

وبناء عليه، بدأت فرنسا العمل من أجل توطين اليهود في مدينة القدس، وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة هي، أن فرنسا أرادت التخلص من تغلغل اليهود في الحياة الاقتصادية الفرنسية، ومن سيطرتهم على مفاصل الدولة العميقة الفرنسية، ولذلك أصبحت هجرة اليهود إلى فلسطين من أولويات الدولة الفرنسية حينها؛ لهذا أرادت فرنسا، بل وعملت على مساعدة اليهود في الهجرة والتوطين في القدس الشريف. وقد ساعدت الظروف حينها الدولة الفرنسية خاصة اتفاقية باريس عام 1856، التي منحت فرنسا امتيازات في الدولة العثمانية (أتينجر، 1978، 13)

عملت فرنسا على دفع اليهود للهجرة للقدس من خلال تنشيط الواع الديني والتاريخي لديهم، وكانت تهدف من ذلك أولاً: إخراج اليهود من فرنسا بكل الوسائل؛ وذلك للتخفيف من سيطرتهم على الاقتصاد الفرنسي، ثانياً: إن دعم فرنسا لليهود في هجرتهم إلى القدس وتوطينهم فيها، سوف يخدم المصالح الفرنسية من خلال القنصل الفرنسي في القدس؛ لأن فرنسا ستجد في وجود اليهود بالقدس الوسيلة الملائمة لتحقيق مصالحها الدينية، والاقتصادية، والسياسية في فلسطين بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام (الجبوري، 2018، 7).

فقد دعا مستشار نابليون الثالث "هوارنست لاهاران" إلى إقامة دولة يهودية في القدس تكون تحت الحماية الفرنسية؛ وذلك من أجل المصالح الاقتصادية لفرنسا. وقد أكد "لاهاران" ضرورة إعادة إحياء فكرة الدولة اليهودية في عقول اليهود ومساعدتهم في ذلك؛ لأنه يرى أن هذا الأمر يشكل منارة لأوروبا في الشرق تدلهم على طريق السيطرة الاستعمارية الغربية؛ لنشر الحضارة، وفتح أسواق للصناعات الغربية في الشرق بمساعدة تلك الدولة الوليدة. وتأكيداً لما ذهب إليه "لاهاران" يرى "موسى هس" وهو أحد الآباء المؤسسين للحركة الصهيونية ضرورة مساعدة الدول الفرنسية لليهود من أجل إقامة وطنهم في فلسطين

والقدس، فيقول: "إن فرنسا تبتغي بالتأكيد أن يكون الطريق إلى الهند والصين مسيطراً عليها من قبل شعب يدافع عنها حتى الموت ومن أحسن من اليهود لهذه المهمة، أولئك الذين كان قدرهم منذ قديم الزمان أن يقوموا بهذا العمل، إن الفرنسيين واليهود خلقوا لبعضهم البعض" (الجبوري، 2018، 9).

هناك جمعيات فرنسية عملت على توطين اليهود في القدس واستملاك الأراضي فيها، مثل "جمعية الإليانس" حيث قامت بإرسال مندوبيها لبحث أسس الطرق لاستملاك الأراضي؛ لتكون بمثابة نواة لمستعمرات يهودية تعد سلفاً لاستقبال المهاجرين اليهود. وقد تم تنسيق مع القنصل الفرنسي في القدس لاستقبال المندوب "كارل نيتر" وهو يهودي فرنسي داعم للهجرة إلى القدس، وفي ذات الشأن عمل البارون روتشيلد اليهودي الفرنسي على مساعدة اليهود ودعمهم مادياً للقدوم إلى فلسطين، وذلك بالتنسيق مع القنصلية الفرنسية في القدس ومساعدتها (سعد، 1969، 18).

وقد كان للورد روتشيلد -في هذا الشأن- دور كبير في دعم جمعية الإليانس ومساندتها. وقد تأسست جمعية الإليانس عام 1860 بدعم من روتشيلد والمليونير اليهودي هوش (أبو الشعر، 2022، 456) وكانت قد بدأت أعمالها في باريس، حيث تشكلت من اليهود الفرنسيين بقيادة أدولف كريميه النائب اليهودي الفرنسي في البرلمان، وكان هدفها الأساسي مساعدة اليهود وتدريبهم والدفاع عن معتقداتهم أينما وجدوا. وقد أخذت هذه الجمعية على عاتقها مساعدة اليهود المتوجهين إلى فلسطين؛ وذلك بتمكينهم من الأرض والاستيطان فيها، حيث قامت الجمعية بتأسيس مجموعة مدارس ابتدائية في القدس، وحيفاً، ويافا، وصفد، وطبريا؛ لتعليم الفرنسية، والدين اليهودي. وفي عام 1868، تمكن أدولف كريميه من الحصول على فرمان من السلطان العثماني، تم بمقتضاه السماح لإليانس باستثمار 2600 دونم من أراضي قرية يازور القريبة من يافا، لمدة 99 سنة، فأقامت عليها الإليانس أول مدرسة زراعية لليهود في فلسطين أطلق عليها اسم مدرسة "مكفيه إسرائيل"؛ بهدف تعليم المستوطنين الأساليب الزراعية تمهيداً لإنشاء مستوطنات زراعية في فلسطين (الزهار، 2011، 19).

وفي السياق ذاته، أسس البارون روتشيلد عام 1883 مؤسسة لتملك الأراضي في فلسطين تدعى "البيكا" التي كان هدفها الأساس إنشاء المستوطنات، حيث استطاعت هذه المؤسسة تملك حوالي 450 ألف دونم من الأراضي الزراعية في محيط القدس، ومناطق أخرى في فلسطين مثل: طبريا، وصفد والخليل (الزهار، 2011، 20).

وهكذا كان الاهتمام الفرنسي بهجرة اليهود وتشجيعهم على التملك في القدس، ذا طابع رسمي حكومي وشعبي (مؤسسات أهلية)، وتمثل الاهتمام الرسمي بالقناصل وممثلي الدولة، حيث عملت القنصلية الفرنسية في القدس على التواصل المستمر مع الزعامات المحلية ومنهم متصرف القدس في أواخر القرن التاسع عشر المتصرف رؤوف باشا الذي أعفى جميع المؤسسات الفرنسية الدينية والخيرية من الضرائب والرسوم الرسمية؛ كذلك عملت القنصلية الفرنسية على تسهيل شراء الأراضي وتسريبها للإرساليات والبعثات الأوروبية الفرنسية، التي كانت -في أغلبها- من اليهود (سليم، 1982، 35).

وفي هذا الشأن، كان القناصل الفرنسيون يتحايلون على الدولة العثمانية لتملك الأراضي في القدس، حيث كانوا يشترون الأراضي بأسمائهم، وذلك بسبب القانون الخاص الذي أقرته السلطات العثمانية، المتعلق بتمليك الأراضي لليهود في القدس، فكان القناصل يشترون الأراضي بذريعة حاجة الرعايا الفرنسيين لهذه الأراضي؛ لإقامة مصالح اقتصادية، ودينية، ومن ثم كان القناصل يقومون بتحويل ملكيتها إلى اليهود أفراداً ومؤسسات، وبذلك يملك اليهود الأراضي في القدس؛ ليقيموا عليها -لاحقاً- مستوطناتهم ومؤسساتهم المختلفة.

وقد كان -كذلك- تدخل القناصل لصالح اليهود في القدس واضحاً في كثير من القضايا، وهو مما تضمنته سجلات محكمة القدس الشرعية، ومن ذلك على سبيل المثال، تدخل القنصل الفرنسي في القدس لصالح اليهودي "إسحاق كوهين" الذي عمل خياطاً عند أحد خياطي المدينة فقام بفصله من العمل

لأسباب تتعلق بسوء أخلاق اليهودي، وكذلك تدخل القنصل الفرنسي من أجل مسكن خاص للعمال اليهود.

ومما يلاحظ هنا، أن القناصل كانوا يسجلون القضايا كلها، أو بيع الأراضي في سجلات المحكمة الشرعية؛ لضمان مصداقية تدخلاتهم ولإعطائها الصفة الشرعية. وقد عمد القناصل الفرنسيون إلى إصدار جوازات مزورة لبعض اليهود باعتبار أنهم رعايا فرنسيون، ومواطنون فرنسيون من أجل تسهيل دخولهم إلى الأراضي المقدسة كحجاج، جاؤوا للإقامة في مدينة القدس، خاصة أن السلطان عبد الحميد الثاني فرض في عام 1909 إجراءات صارمة على تملك اليهود في مدينة القدس أو دخولهم أو هجرتهم إليها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، 65).

ومن جانب ذي صلة، عمل القناصل الأوروبيون والفرنسيون منهم على إضعاف السلطة العثمانية على مدينة القدس، حيث لم ينفذوا الإجراءات والقرارات الخاصة باليهود وتحايّلوا عليها، حتى بدأ الضعف العثماني في هذا الشأن واضحا مع بداية القرن العشرين، فالقناصل كانوا العامل الأول في إخفاق التدابير العثمانية عن عوامل أخرى.

وبناء عليه، فقد بدأ تكريس الوجود اليهودي في القدس واضحا -منذ ذلك الحين- فلم يمض وقت طويل حتى تم إنشاء عدة أحياء يهودية في القدس بمساعدة القناصل والأثرياء الفرنسيين وغيرهم من مؤسسات، وجمعيات يهودية فرنسية، ففي الفترة من 1900-1917 أنشئت عدة مستوطنات ومستعمرات يهودية صهيونية في القدس من أهمها: مستوطنات زخرون يعقوب، شافية، بات شلومو. وهذه الأخيرة أقيمت على أراضي كان يملكها ثري فرنسي (الجبوري، 2018، 18). ومن المعلوم -أيضا- أن تملك القناصل الفرنسيين والدولة الفرنسية للأراضي في مدينة القدس كان ضمن إطار فرضته الدولة العثمانية، يتمثل في قسمين: الأول، مستعمرات زراعية في حيازة الدولة الفرنسية، أي هي التي أقام الفرنسيون عليها مصلحة عامة مثل: المستشفيات والكنائس والأديرة، ومنها ما هو موجود اليوم عند باب العامود في

القدس فضلا عن الأراضي التي يملكها دير صهيون الفرنسي، وكذلك الأراضي التي امتلكها الرهبان الكرمل في بلدة الطور في القدس، وهناك مستشفى قرب الباب الجديد تعود ملكيته للفرنسيين، أما القسم الثاني من الأراضي التي امتلكها الفرنسيون، فهي الأملاك الفردية لمن يحمل الجنسية الفرنسية، والذين امتلكوا مجموعة من الأراضي في القدس ومحيطها. فقد تملك القنصل الفرنسي "مارتن توين" قطعة أرض في منطقة عين كارم، وآخر تملك في باب حطه، واشترى "ديمتري" مستشار دولة فرنسا الجمهورية الثالثة قطعة أرض خارج سور القدس... الخ (فاروقي، 2008، 252).

وهكذا، صار للقناصل والدولة الفرنسية بتملكهم للأرض في مدينة القدس موطن قدم، وصار لهم الكلمة المسموعة في القدس بالنسبة للمجتمع المحلي والسلطات المحلية؛ مما فتح الباب على مصراعيه لمساعدة اليهود في التوطين والتملك؛ وبالتالي تكريس الوجود اليهودي في القدس منذ فترات مبكرة من ضياعها. أما فيما يتعلق بدور القناصل الفرنسيين التجاري، وكيف لعب هذا الأمر في توطين اليهود ومساعدتهم للهجرة إلى القدس، فنلاحظ أن التجار والقناصل كانوا المحرك الأساس، والداعم الرسمي للنشاط الفرنسي في القدس، حيث عملوا على تكوين منظومة من العلاقات التجارية والاقتصادية؛ وذلك من أجل خدمة المصالح السياسية والدينية للدولة الفرنسية في القدس.

فقد عمل التجار الفرنسيين مع القناصل في القدس على التحرك ضمن خطوات مدروسة؛ لتنشيط مصالحهم التجارية من جهة، ومن أخرى عدم الوقوع في مشاكل مع المجتمع المحلي تؤدي لتعكير صفو نشاطهم التجاري، لهذا استخدموا العديد من الأساليب للحفاظ على مركزهم التجاري من المنافسة، وفي الوقت نفسه السيطرة على مفاصل التجارة في القدس، فعلى سبيل المثال قام القناصل ومعهم التجار الفرنسيون بتسليف التجار المحليين الأموال لتمويل صفقاتهم التجارية مع فرنسا؛ وبالتالي انعكست النتائج بصورة إيجابية على التجار الفرنسيين والقناصل في مدينة القدس، وذلك على اعتبار أن هذه السياسة قد

أوجدت مجموعة من التجار الذين ارتبطوا بالتجارة الخارجية الفرنسية من خلال المستحقات المالية التي كانت بذمتهم (فاروقي، 2008، 253).

وكان من نتائج هذه السياسة -أيضا- أن القناصل أوجدوا مجموعة من التجار المسلمين وغير المسلمين (اليهود)، الذين يدينون بالولاء للقناصل الفرنسيين والدولة الفرنسية أكثر من ولائهم للدولة العثمانية، كما استطاع القناصل أن يوجدوا في محيطهم عددا كبيرا من الأتباع الذين كان لهم دور كبير في دعم القنصل الفرنسي وتثبيت أركانه في القدس بصورة منافسة لباقي القناصل الأوروبيين (فاروقي، 2008، 254).

رغم ذلك كله، كان لكثير من التجار ووجهاء القدس موقف حازم من التعاون مع القناصل في تسريب الأراضي للتجار اليهود أو الجمعيات اليهودية، وقد تصدى رجال الإدارة العثمانية في القدس لهذه الممارسات خاصة انتقال الأراضي لليهود؛ مما أسهم في الحد من ظاهرة تغول القناصل الفرنسيين أو مساهمتهم في دعم تكريس الوجود اليهودي في القدس، إلا أن فساد بعض السناجق العثمانيين أدى إلى التهاون في إجراءات المنع الخاص ببيع الأراضي لليهود في القدس. ويجب أن لا نغفل حال بعض أهالي القدس، الذين كانوا تحت ضغط الحاجة والفقر، فاضطروا إلى رهن ممتلكاتهم العقارية أو بيعها إلى اليهود، أو القناصل الفرنسيين، ومن ثم تسجيلها للجمعيات اليهودية (صالحية، 2009، 195).

تجدر الإشارة أخيرا، إلى الوعد الذي قطعه كامبو، وهو الذي جعل فرنسا سبّاقة بخمسة أشهر لوعده بلفور البريطاني، حيث اعتبر هذا الوعد اعترافا رسميا فرنسا بحق اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، مع الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة الفرنسية بالحركة الصهيونية، وكان لفرنسا -أيضا- هدف من هذا الوعد، فهي لا تريد أن تصبح الأمور كلها في يد بريطانيا، فحاولت استمالة الحركة الصهيونية إليها، أضف إلى ذلك، الوضع الدولي غير المستقر بسبب الحرب العالمية الأولى والموقف الحربي الفرنسي

الصعب، فمن مصلحة فرنسا أن يستوطن الطريق التجاري المؤدي إلى الهند والصين شعب مؤالٍ تماما لمصالحها الاقتصادية والحضارية؛ مما عجل في إصدار هذا الوعد (الرشيدة، 2021، 228-229). لقد أرادت فرنسا -من ذلك- استخدام الحركة الصهيونية؛ لتعزيز مصالحها الاستعمارية، الذي تجاوزه بريطانيا التي أرادت أكثر من ذلك، وهو زرع كيان في المنطقة يلبي التوجهات الأنجليكانية عن طريق جمع اليهود تمهيدا لعودة المسيح في وقت لاحق.

وهذا الوعد -كما هو معلوم- صدر بعد مباحثات واجتماعات مطولة بين سوكولوف، وهو أحد زعماء الحركة الصهيونية وممثلها في باريس، ورئيس الوزراء الفرنسي في ذلك الوقت ريبو، والسكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية جول كامبو، حيث طالب سوكولوف أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانا مكتوبا تعبر فيه عن تعاطفها مع أهداف الحركة الصهيونية فيما يختص بقيام دولة يهودية في فلسطين. واستجابت الحكومة الفرنسية، ونشرت في الرابع من حزيران عام 1917 إعلاناً صريحاً عبرت فيه عن تعاطفها، ودعمها للمخططات الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فجاء تصريح كامبو كما يلي:

"إنك تقدر أنه إذا سمحت الظروف وتحقق استقلال الأماكن المقدسة، فإنه سيكون من الإنصاف إذا ساهمنا من خلال حماية دول الحلفاء، في إحياء الجنسية اليهودية على أرضها حيث الشعب الإسرائيلي كان قد طرد منذ قرون عديدة خلت. إن الحكومة الفرنسية التي شاركت في الحرب الحاضرة للدفاع عن الشعوب المعتدى عليها ظلما والتي تواصل المعركة لتحقيق انتصار الحق على القوة، لا تستطيع سوى أن تشهد بتعاطفها مع قضيتكم التي يرتبط انتصارها بانتصار الحلفاء" (وزارة الخارجية الفرنسية، 1917)

وبذلك كانت فرنسا سبّاقة في إصدار هذا الوعد على بريطانيا، التي أصدرت وعد بلفور بوقت قصير بعد هذا الوعد الفرنسي، وبما أن بريطانيا هي من سيطرت على أرض الواقع، عملت على تطبيق هذا الوعد وتنفيذه، حيث نعتقد أن فرنسا كانت تعمل على تنفيذ وعدها لليهود في فلسطين في حال سيطرتها

الفعلية على فلسطين بعد اتفاقية سايكس - بيكو (قمصية، 2011، 67-68)، لكن أعلن الممثلون الفرنسيون أن حكومتهم لم تعترف رسمياً بهذا التصريح عندما افتتح مؤتمر سان ريمو، في نيسان / أبريل 1920 (الشريف، 2019، 3).

يمكن القول: إن القناصل الفرنسيين في القدس لعبوا دوراً بارزاً على المستوى التجاري والسياسي والديني منذ فتح القنصلية في أواسط القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين (1917)، وتركز دورهم في دعم اليهود في جانبين أساسيين:

الأول: شراء الأراضي والعقارات وتسريبها إلى اليهود، وكذلك مساعدتهم في قيام مستعمرات زراعية، وتقديم الدعم المادي والتقني لهم، وبمساعدة الأثرياء الفرنسيين من أصل يهودي.

الثاني: قيام بدور تجاري ديني، حيث تم بناء الكنائس وإرسال البعثات التبشيرية، إلى جانب تنشيط التجارة ما بين القدس وفلسطين عامة وبين مرسيليا الفرنسية، أي تنشيط التجارة البحرية مع موانئ فلسطين ونخص بالذكر ميناء يافا الذي اهتم به الفرنسيون كثيراً.

2.5.3 دور القنصلية البروسية - الألمانية (1842-1917)

تعتبر بروسيا (ألمانيا لاحقاً) من أوائل الدول التي قوّت روابط الصداقة والتعاون مع الدولة العثمانية، فقد أصبحت ألمانيا حليفاً جديداً وقوياً للدولة العثمانية، التي رأت فيه منافساً للأطماع البريطانية والفرنسية. فالدولة الألمانية لم يكن لها أي نوايا استعمارية اتجاه أراضي الدولة العثمانية أو اتجاه فلسطين والقدس، بل على العكس من ذلك، فقد تبنت الدولة الألمانية سياسة داعمة لعدم تقسيم أملاك الدولة العثمانية، والمحافظة على سلامة أراضيها، وتقديم العون لها في معظم المجالات (ناجي، 2018، 3-4).

وقد أفسح التقارب الألماني-العثماني المجال أمام نمو المصالح الألمانية في الدولة العثمانية بشكل واسع وسريع على حساب كل من بريطانيا وروسيا وفرنسا، فحصلت ألمانيا على امتيازات واسعة منها: مهمة تدريب الجيش العثماني وتجهيزه، وامتيازات السكك الحديدية، لا سيما سكة حديد برلين بغداد، وحق حماية البروتستانت في الدولة العثمانية، وإقامة مشاريع اقتصادية وعسكرية، فضلا عن المصالح التجارية؛ إذ تعتبر الدولة العثمانية سوقا واسعة للمنتجات الألمانية عوضا عن توفر المواد الخام اللازمة للصناعة الألمانية (ناجي، 2018، 3-4).

وتعتبر "سحر ناجي" -من جهة أخرى- أن ألمانيا كانت في نظر السلطان عبد الحميد الثاني بوصفه خليفة للمسلمين القوة الأوروبية الوحيدة، التي أبدت تعاطفا مع تحقيق الجامعة الإسلامية، التي كان السلطان يتطلع لتحقيقها. كما كان لهذا التقارب دور كبير في انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وتطور العلاقات السياسية الألمانية - العثمانية، التي تمثلت بافتتاح القنصليات الألمانية، وإرسال البعثات العسكرية ابتداءً من عام 1880، وكذلك تطور العلاقات الاقتصادية ونمو المصالح الألمانية في الدولة العثمانية، وكانت مشاريع السكك الحديدية أبرز دلائل النفوذ الألماني في الدولة العثمانية، وما ترتب على ذلك من تصادم مع مصالح الدول الأوروبية الأخرى ولا سيما بريطانيا، التي رأت في تلك الامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا في الدولة العثمانية تهديداً خطيراً لمصالحها في المنطقة (ناجي، 2018، 3-4).

ويلاحظ أن الدولة الألمانية حاولت الدخول إلى القدس مع تخفيف الدولة العثمانية من قيودها ومنح امتيازاتها، فتهافتت الدول الأوروبية للحصول على هذه الامتيازات وتخفيف القيود، فكانت الدولة الألمانية كباقي الدول الأوروبية، لكن الفرق أن ألمانيا كانت تربطها علاقات مميزة مع السلطان عبد الحميد الثاني، ومن هنا أخذت ألمانيا تتغلغل في مدينة القدس من باب إقامة الكنائس، وأماكن الحجاج المسيحيين، وتأسيس المدارس والمستشفيات، فكان مع بداية الحرب العالمية الأولى في القدس ما يقرب

من عشرين مؤسسة ترعاها ألمانيا غير رعايتها للمسيحيين وبعض اليهود، لهذا قامت ألمانيا بالتعاون مع النمسا بفتح قنصلية لها في مدينة القدس عام 1849 (Isphording, 2009, 13-20) .

وقد دعمت ألمانيا العمل التبشيري في مدينة القدس منذ عام 1850 من خلال الجمعيات الخيرية مثل: جمعية البافارية "لودفيغس"، أو "جمعية سانت لويس للبعثات"، وكذلك "جمعية القيامة" عن طريق إرسال الأموال إلى الطائفة الكاثوليكية، والمؤسسات الكاثوليكية الشرقية كمؤسسة الملكيين

(Isphording, 2009, 13-20) .

أما فيما يتعلق بالحماية الألمانية لليهود، فقد رأى ثيودور هرتزل أن الاستيطان اليهودي تحت المظلة الألمانية ربما يكون مفيدا وذا جدوى؛ لهذا عمل على كسب ود الألمان، خاصة أن الألمان كان لهم وجود قوي في مدينة القدس، هذا من جانب ومن جانب آخر، العلاقة الطيبة بين الألمان والسلطان عبد الحميد الثاني، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من اليهود الألمان التي كانت ترعاهم القنصلية الألمانية في القدس.

إن تقرير القنصل الألماني لعام 1874 يوضح رعاية القنصلية لكثير من المؤسسات والجمعيات اليهودية الألمانية في مدينة القدس مثل: "دار رعاية المسنين"، التي تأسست في عام 1857، وكذلك أقدم مستشفيات يهوديين في القدس، "مستشفى روتشيلد" ومستشفى "بيكورحوليم" (Isphording, 2009, 13-20).

ومن اللافت هنا، أن القنصلية الألمانية كانت تتابع أمور الشراء والبيع للعقارات الخاصة باليهود، وكانت تساعدهم في ذلك وهناك أمثلة كثيرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان إبرام العقود يتم خارج المحاكم الشرعية، وإذا سجلت في المحاكم فإنها -لا محالة- تكون بأسماء رعايا تابعين للدولة العثمانية؛ حيث ساند القنصل الألماني عام 1850، عملية تحايل نفذها اليهودي "شلومو يحزكئيل يهودا" تهدف إلى وضع يده على قطعة أرض قريبة من القدس. ومن جانب آخر، استهدف اليهود شراء كل ما يعرض للبيع من الأراضي والعقارات المشتملة على المنازل، والمعاصر، والحواصل والطواحين،

والحواكير، والكروم، والمزارع. ومن اللافت عند حصر قضايا البيع لليهود في هذه المرحلة، أنها استهدفت -في معظمها- المنطقة المحاذية لسور المسجد الأقصى الغربي حارة اليهود والمغاربة والشرف، كما إنهم توسعوا في حارات أخرى بشكل أكثر مثل: حارة باب العمود، وهذا يظهر أن الباب أصبح مفتوحًا لليهود للتملك في جميع أنحاء المدينة دون قيدٍ أو شرط (ربابعة، 2008، 20).

2.6 خلاصة

مهدت الاتفاقية العثمانية - الفرنسية التي عقدت عام 1535، الطريق لقيام القنصليات في الولايات العثمانية وخاصة القدس، وقد شجعت هذه الاتفاقية الفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين على الانتقال إلى مدينة القدس؛ بسبب ما أعطتهم الاتفاقية من حرية الحركة والتجارة، والامتيازات الشخصية للفصل بشكل واسع، فزاد نفوذ الدول الأوروبية، في القدس لأسباب منها: حماية رعاياهم المسيحيين، أو حماية اليهود التابعين لتلك الدول، الذين يتواجدون في مدينة القدس كاليهود الروس وغيرهم. وكان من نتائج ذلك ما يأتي:

1. تأسست القنصلية البريطانية عام 1838؛ حيث كانت أول قنصلية في القدس. كما دخلت الممثلات الأجنبية إلى مدينة القدس على شكل بعثات تجارية، ورجال دين يمارسون طقوسهم الدينية من خلال أملاك الكنيسة لكل طائفة حين أصدر عبد المجيد بن السلطان محمود الثاني مرسوماً بذلك عام 1839.

2. منحت الدولة العثمانية ألمانيا امتيازات كثيرة؛ استطاعت من خلالها تحقيق مصالحها في القدس، فرسخت وجودها فيها، حيث أقامت الكنائس والأديرة التي تشرف عليها، وانتشرت الأبنية الألمانية.

3. تدخل القناصل في الشأن الداخلي لمدينة القدس بحجة حماية مصالح الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا، وبريطانيا، ثم روسيا والنمسا، وكذلك ألمانيا، فكل سعى لإيجاد موطئ قدم له.

4. منحت الدولة العثمانية في فترة السلطان عبد الحميد الجاليات التي تتبع القنصليات بعض الامتيازات وكان من أهمها: "نظام الحماية " الذي طبقته الدولة العثمانية على الأقليات الدينية، فمنحتهم المساواة التامة مع المسلمين، فصار هؤلاء الرعايا يلجؤون إلى القناصل الأجنبية في القدس؛ ليكونوا تحت حماية دولهم وليصبحوا مواطنين أجنب ي تمتعون بالامتيازات الأجنبية الممنوحة لهم.

5. كان اليهود -خلال حكم الدولة العثمانية للبلاد العربية- من رعايا السلطان يتنقلون بحرية من فلسطين وإليها، وأقاموا في الأماكن المقدسة في القدس وصفد وطبريا والخليل، تزايد قدوم اليهود الأجانب إلى فلسطين؛ نتيجة لصدور فرمان تملك الأجانب لعام 1869، ولم تدقق الدولة العثمانية في أسباب دخولهم، الأمر الذي مكّنهم من شراء الأراضي، والبدء في إنشاء المستعمرات.

6. تمثل الوجود اليهودي في فترة السلطان عبد الحميد الثاني بمرحلتين: الأولى ما قبل 1882 وتمثلت في إقامة اليهود في أحياء خاصة بهم؛ حيث شكلوا أقل يات في المدن الرئيسية ومنها القدس، أما المرحلة الثانية فكانت بعد عام 1882 حتى 1900 وفيها بدأ عدد اليهود بالازدياد وخاصة بعد هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين وإقامة المستعمرات الزراعية الخاصة بهم وسيطرتهم على الأراضي، حيث اتخذت هذه المرحلة شكلا منظما للمشاريع الاستيطانية، وإقامة المستعمرات مثل: مستعمرة مكفيه إسرائيل، وبتاح تكفا وغيرها.

7. تميزت سياسة حكومة الاتحاد والترقي اتجاه اليهود بالتسامح واللين، لهذا نجدهم تساهلوا في السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين والإقامة في القدس، وذلك من أجل الحصول على قروض من أغنياء الحركة الصهيونية. وقد انتهجت حكومة الاتحاد والترقي سياسة إزالة كل العراقيل التي تعارض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فعملت في استانبول على تسهيل ترخيص الجمعيات اليهودية. ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة الاتحاديين في فلسطين، التي ساعدت -بموجبها- اليهود في الاستيطان، وإقامة المستعمرات سن ما عرف بقانون الولايات العثماني في سنة 1864، الذي

استفاد منه اليهود؛ لأنه جاء متضامناً مع أعضاء حركة الاستيطان اليهودي، حيث أصبح في استطاعتهم أن ينتخبوا عدداً في مجلس العموم داخل متصرفية القدس.

8. تمثل دور القنصليات في:

1- لعبت القنصلية البريطانية في القدس دوراً رئيساً في تغيير وجه القدس السياسي والديموغرافي،

وذلك بفتح أبواب هجرة اليهود إلى المدينة عبر الطرق كلها، التي كان معظمها بدون علم

السلطات العثمانية، كتهريبهم مع الحجاج المسيحيين القادمين عبر الموانئ الفلسطينية، مستغلين

اتفاقية الامتيازات التي منحت لهم من قبل السلطان العثماني.

2- لعب القناصل الفرنسيين في القدس دوراً بارزاً على المستوى التجاري والسياسي والديني منذ فتح

القنصلية في أواسط القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين (1917)، وتركز دورهم في

دعم اليهود في جانبين أساسيين: أولهما: شراء الأراضي والعقارات وتسريبها إلى اليهود، وكذلك

مساعدهم في قيام مستعمرات زراعية، وتقديم الدعم المادي والتقني لهم، وبمساعدة الأثرياء

الفرنسيين من أصل يهودي. وثانيهما: القيام بدور تجاري ديني، حيث تم بناء الكنائس وإرسال

البعثات التبشيرية، إلى جانب تنشيط التجارة ما بين القدس خاصة وفلسطين عامة.

3- تعتبر بروسيا (ألمانيا لاحقاً) من أوائل الدول التي قوّت روابط الصداقة والتعاون مع الدولة

العثمانية، فقد أصبحت ألمانيا حليفاً جديداً وقوياً للدولة العثمانية، التي رأت فيه منافساً للأطماع

البريطانية والفرنسية، وقد أخذت ألمانيا تتغلغل في مدينة القدس من باب إقامة الكنائس، وأماكن

الحجاج المسيحيين، وتأسيس المدارس والمستشفيات.

الفصل الثالث

الوضع القانوني والسياسي لمدينة القدس ودور القنصليات بين 1917-1948

3.1 سلطة الانتداب البريطاني وتكريس الوجود اليهودي في القدس

منذ أن وقعت القدس تحت الحكم الإنجليزي أصبح لها واقع قانوني وسياسي مختلف عما كانت عليه، فقد لخص صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي أقر نصوصه مجلس عصبة الأمم في سنة 1922 أساس السياسة البريطانية تجاه فلسطين، وطريقة التعامل معها طوال فترة حكمها لفلسطين. فهذا الصك رسم التوجه البريطاني في المنطقة بمجملها، فقد فرض هذا الصك الدولي على الدولة المنتدبة أربعة التزامات رئيسية، وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب، ومن بين هذه الالتزامات:

- الالتزام الذي يبحث في حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في القدس، ولم يتم أي خلاف حول تفسيره (الخولي، 1970، 359).

- الالتزام الوارد في البند الثالث، الذي نص على وضع فلسطين في أحوال سياسية واقتصادية وإدارية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي للطرفين (الخولي، 1970، 359)؛ ومع ذلك نجد في البند رقم واحد ما يشجع على إقامة وطن قومي لليهود وتشجيع الهجرة، فقد نص على: "وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية في فلسطين لتحقيق وإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وتشجيع حشد اليهود في الأراضي بالتعاون مع الوكالة اليهودية" (الخولي، 1970، 359). كما نصت المادة الرابعة منها جعل الوكالة اليهودية مستشارا للانتداب.

- منحت المادة السابعة من صك الانتداب بريطانيا مسؤولية سن قانون الجنسية، الذي اشتمل على نصوص تسهل منح الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين والقدس مقاما دائما لهم، الأمر الذي فتح باب الهجرة، وتجنيس اليهود بالجنسية الفلسطينية، وهذا معناه الإقامة في أي بقعة من فلسطين والقدس، وكذلك حرية التملك والبناء، وهو ما يفسر انتشار العمران المملوك لليهود في القدس ومحيطها (يوسف، 1983، 389-400).

فهذا الموقف الوارد في صك الانتداب، الذي رسم السياسة البريطانية في فلسطين هو موقف إنجلترا من قضية إنشاء حكومة أو كيان للفلسطينيين، فقد ترجمت السياسة البريطانية على أرض الواقع تجاه إقامة دولة اليهود وحدهم، وقد تكشف "بعد التمهيد حتى بدا على حقيقته عاريا مفضوحا للناس أجمعين منذ 1916 حينما حنثت بوعودها للعرب" كما يقول الحاج أمين الحسيني (الحسيني، 1957، 129).

وما يهمنا هنا، أن السياسة البريطانية في حكمها لمدينة القدس خاصة، عملت على تسهيل الهجرة اليهودية إليها، وهذا الأمر كان بمثابة النار التي تشعل الأرض، فقد قامت بريطانيا منذ 1918 بإرسال لجنة صهيونية إلى القدس كممثلة للحركة الصهيونية؛ لتعمل كهيئة استشارية للسلطات البريطانية فيما يخص الشؤون المتعلقة باليهود وفي أمور أخرى حول إنشاء وطن قومي لهم، وأعلن بلفور أنها قادمة

لتقصي الأوضاع في المستعمرات اليهودية، قدمت لها حكومة الانتداب كل التسهيلات للاتصال بالعالم الخارجي، بينما المقدسيون محرومون من كل ذلك. وعندما جاء الجنرال البريطاني "آرثر واكهوب" إلى فلسطين فتح باب الهجرة على مصراعيه، فدخل عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود من بولندا وألمانيا، وسهل بيع الأراضي، وانتزاع ملكيتها من أصحابها، وشكل محاكم للأراضي عام 1931 لتسهيل انتقال الأراضي الأميرية إلى اليهود (القدومي، 2015).

لقد أنشأت بريطانيا -منذ أن احتلت فلسطين- محاكم للأراضي بأمر من المندوب الصهيوني "هربرت صموئيل" من أجل تسهيل تسجيلها وتسريبها لليهود، خاصة أن الأتراك حين رحيلهم عن القدس أخذوا معهم كافة الوثائق والسجلات الخاصة بالملكيات الفردية والعمومية. وقد منع البريطانيون منذ عام 1918 المحاكم المدنية من الاستماع والمرافعة في قضايا ملكية الأراضي ودعاواها، أو إصدار أحكام حول الأملاك غير المنقولة؛ لأن العثمانيين -كما أسلفنا- أخذوا معهم سجلات الأراضي، وكان من الصعب على المحاكم إثبات ملكية الأرض، وبقي المنع حتى عام 1921، وهنا أخذت محاكم الأراضي وفق المادة (3/د) في النظر في دعاوى الملكية وفض المنازعات حول الأراضي. وقد اعتمد الانتداب على محكمتين أساسيتين لهذا الغرض: واحدة في مدينة يافا، وكانت تنتظر في القضايا الخاصة بأراضي القدس، والأخرى في نابلس، وكانت تنتظر في قضايا الأراضي في الجليل والمثلث كله. ومن أجل استكمال المسلسل البريطاني في تمكين اليهود من الأرض تم تعيين قاضيين بريطانيين لهذه المحاكم مع وجود مساعدين فلسطينيين لا تأثير كبير لهما في الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم (الزامل، 2016، 84-85).

وتشير التقارير البريطانية التي يوردها "الزامل" إلى أن محكمة يافا أصدرت أحكاماً في (66) قضية فقط من أصل (260) حتى نهاية عام 1921 وأصدرت المحكمة الثانية أحكاماً في (71) قضية من أصل (194) (الزامل، 2016، 84). وعليه رأت السلطات البريطانية الحاكمة أنه من الضروري حماية

الأشخاص الذين تقدموا بشكاوى ضد ملاك الأراضي، وبناء عليه فقد صدر قانون تصحيح القيود في عام 1920، حيث خول المحكمة إصدار أمر تحفظ على سجلات الأراضي، التي يقدم الشخص دليلاً على أنه يمتلك الأرض، وأعطى القانون صلاحيات للمحاكم بإصدار أوامر تصحيح الإدخال في قيود الأراضي، حينما يقدم الشخص دليلاً على أنه يملك الأرض وهي مسجلة باسمه، أو كان مندوباً عن شخص آخر أو مؤسسة أخرى. لقد خدم هذا القانون اليهود بشكل كبير في تصحيح الأنظمة وأراضيهم؛ فمعظم الأراضي التي تعود ملكيتها لمستوطنين يهود كانت مسجلة بأسماء أشخاص عثمانيين، وبدأ اليهود في القرى اليهودية بتصحيح السجلات حسب نصوص القانون (الزامل، 2016، 84).

وهكذا عملت سلطات الانتداب على إصدار القوانين والأنظمة، من أجل أن يستفيد منها اليهود والمستوطنون الجدد في القدس والأرض الفلسطينية، وذلك بهدف تمليكهم أكبر قدر من الأراضي لإقامة الدولة المنشودة. ففي عام 1925 قامت سلطات الانتداب بوضع اليد على الكثير من الأراضي، فعلى سبيل المثال، تم انتزاع قطعة أرض من أراضي سلوان قضاء القدس عام 1928، بحجة بناء مقر عام لممثل الملكة في الأراضي الفلسطينية (المندوب السامي)، "باعتباره مشروعاً عمومياً (الزامل، 2016، 85). ويشير كامل خلة في كتابه "فلسطين والانتداب" إلى الموضوع ذاته فيقول:

"استخدم المندوبون الساميون مطلق صلاحياتهم في إصدار التشريعات الخاصة بإجراءات نزع ملكية الأرض العربية بالذات دون اليهودية، فاستناداً على قانون امتلاك الأراضي للجيش سنة 1920 أصدر هربرت صموئيل في أول يونيو 1921 أمراً بالاستيلاء على 3390 ذراعاً مربعاً من أرض تعرف كرم أبو حسين كائناً بمدينة القدس مكيدة لاغتصاب أملاك وأراضي أهل البلاد بعد أن اغتصب حقهم السياسي وهو مقدمة لتمليك الشركات اليهودية أراضي أصحاب البلاد بعد أن عجزت عن شرائها من أربابها" (خلة، 1982، 752).

أضف إلى ذلك، أن تحديد حدود البلدية جاء لضم اليهود ليصبحوا جزءاً منها، ونتيجة لانتزاع الأراضي من سكانها الأصليين وتمليكها لليهود المستوطنين. فقد توسعت مدينة القدس في فترة الانتداب وتغيرت معالمها العمرانية والسكانية، حيث بلغت مساحتها في الثلث الأول من القرن العشرين (20430) دونماً،

وبلغ عدد السكان الإجمالي مع اليهود 164,4 ألف نسمة، بنسبة أكبر لصالح اليهود؛ نتيجة لتسهيل أمور الهجرة إلى هذه المدينة، ورغم ذلك بقيت نسبة ملكية الأراضي الكبرى في مدينة القدس لصالح العائلات الفلسطينية حتى عام 1948، حيث بلغت نسبة امتلاك الفلسطينيين حوالي 60% مقابل 26% لليهود، وما تبقى من الأراضي كان لصالح مؤسسات أجنبية أو كنائس (مصطفى، 1997، 41-45). كان تغير الميزان الديمغرافي في مدينة القدس، بسبب فتح باب الهجرة من قبل سلطات الانتداب، فمنذ 1919 وحتى خروج الانتداب عام 1948 بلغ عدد المهاجرين اليهود الذين سكنوا في مدينة القدس وما حولها 65 ألف مهاجر يهودي، هذا عدا الزيادة الطبيعية لليهود، فبين عامي 1922-1931 وصل مدينة القدس حوالي 20 ألف مهاجر جديد، كذلك بين عامي 1931-1939 وصل حوالي 26 ألف مهاجر من ألمانيا، للعمل في المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي القدس (مصطفى، 1997، 41-45).

إن التنظيمات والإصلاحات كلها، التي قامت بها سلطات الانتداب في مدينة القدس، هدفت إلى خلق بنية تحتية صالحة لإقامة الوطن القومي اليهودي. فقد سمح الانتداب البريطاني لليهود بالتمدد في البناء والعمران بصورة كبيرة في مدينة القدس؛ ففي الفترة من 1917 إلى 1948 اتسم الاستيطان والعمران اليهودي بزيادة كبيرة، حيث كان الاهتمام والتركيز على الأحياء الغربية المقامة أصلاً، وكان يقطنها حوالي 20 ألف فلسطيني، فجاء السرطان الصهيوني ليقم في هذا الجزء من القدس مؤسساته الروحية، والاقتصادية، والثقافية، والتعليمية، والصحية؛ وفي الوقت نفسه أصبحت الظروف في ظل الانتداب البريطاني، والعمل الرسمي للوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي أكثر ملاءمة لشراء المزيد من الأراضي في القدس؛ مما زاد من ملكية اليهود للأراضي عام 1947 إلى 5,100 دونم أي تقريباً 26% من مساحة بلدية القدس؛ وهو ما أسهم في توسيع الأحياء التي كانت قائمة، وإقامة أحياء جديدة هي تلبوت عام 1921، ورحافيا 1922، وكيبوتس رامات راحيل خارج حدود البلدية 1926، وسانهديرا

وميكور حايم عام 1927 (مصطفى، 1997، 45)، وبيت هكيرم 1922، الجامعة العبرية 1925، وجفعات شافول 1922، ورميما 1922، وزكرون يوسف 1925، وشخونات هبوعليم 1922، وكرم أبراهام 1922 (الوعري، 2022، 95-113).

نمو سكان مدينة القدس (١٩٢٢-١٩٤٧)

١٩٢٢*			١٩٣١**			١٩٤٧***			
عرب	يهود	المجموع	عرب	يهود	المجموع	عرب	يهود	المجموع	القدس
١٦٦٠٨	٥٦٣٩	٢٢٢٤٧	١٩٩٦١	٥٢٢٢	٢٥١٨٣	٣٣٦٠٠	٢٤٠٠	٣٦٠٠٠	البلدة القديمة
١١٥١٠	٢٨٣٣٢	٣٩٨٤٢	١٩٣١٩	٤٦٠٠١	٦٥٣٢٠	٣١٥٠٠	٩٧٠٠٠	١٢٨٥٠٠	البلدة الجديدة
٢٨١١٨	٣٣٩٧١	٦٢٠٨٩****	٣٩٢٨٠	٥١٢٢٣	٩٠٥٠٣	٦٥١٠٠	٩٩٤٠٠	١٦٤٥٠٠	المجموع

المصدر: (مصطفى، 1997، 47).

إن اتفاقية (سايكس _ بيكو) سنة 1916، التي توصل إليها وزيراً خارجية بريطانيا وخارجية فرنسا، وإصدار وعد بلفور في 1917/11/2، الذي رأت فيه بريطانيا تلاقٍ مع المصالح الاستعمارية وتقاطعها مع الحركة الصهيونية، انطلاقاً من القيمة الاستراتيجية لفلسطين، وحاجتها إلى صنع جالية لرعايتها؛ وذلك رغبة من بريطانيا في كسب تأييد يهود العالم لها أثناء الحرب العالمية الأولى، ولتقليص موجات الهجرة اليهودية نحو أوروبا وتحويله اتجاه فلسطين. وقد عُهد إلى بريطانيا الانتداب على فلسطين في سنة 1920م، خلال مؤتمر "سان ريمو"، كما طُلب أن يوضع وعد بلفور موضع التنفيذ حسب ما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب، وفي عام 1922م وافق مجلس عصبة الأمم المتحدة على مشروع الانتداب.

ويرى الباحث، أن وعد بلفور، الذي عملت الحركة الصهيونية والسلطات البريطانية لتطبيقه على أرض على حساب شعب فلسطين، ومستقبل الأمة العربية بأسرها، كما إن صدور هذا الإعلان -في حينه- كان تنويعاً لجهود الفريق الصهيوني البريطاني بزعامة هاييم وايزمن، الذي استغل فترة الحرب العالمية الأولى ليحصل من بريطانيا على هذا الوعد، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا بحاجة إلى لمال اليهودي، وإلى انخراط الشباب اليهودي في صفوف الجيش البريطاني. ويفيد (الأشقر) أن "هنالك رواية أخرى أكثر مصداقية وهي، أن بلفور نفسه كان أنجيليكانياً متعصباً وكارهاً لليهود، وأصدر الوعد؛ كي يتخلص من اليهود المتواجدين في أوروبا، ولكي يساعد في تسريع تحقيق نبوءة الألفية الثانية" (الأشقر، 2019، 164).

أدرك هرتسل أن المُعادين للسامية من المسيحيين هم خير حلفاء لمشروعه السياسي الرامي إلى تأسيس دولة يهودية تتدمج في سياق الاستعمار الأوروبي، وبما أن معاداة السامية -بحسب هرتسل- هي قوة جبارة غير واعية وسط الجماهير، فلن تضر اليهود، بل تعتبر حركة مفيدة للطابع اليهودي، وأن حكومات جميع البلاد التي استقلت ستكون فيها معاداة السامية شديدة الاهتمام، وذلك بمساعدتها في الحصول على السيادة التي نبتغيها (الأشقر، 2019، 164). وقد رأى وايزمن في ذلك كله أن الفرصة قد حانت لتحقيق الهدف الصهيوني في مدينة القدس عاصمتهم التوراتية - وفق معتقداتهم التلمودية- لأن هذا الوعد جاء في الوقت المناسب، خاصة أن احتمال تفكك الدولة العثمانية كان بادياً بالأفق، فبدأ اتصالاته مع الدوائر البريطانية النافذة حتى قبل دخول تركيا الحرب رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1914 من أجل إصدار هذا الوعد والعمل على تنفيذه على أرض الواقع (الكياي، 1971، 80).

وفي شأن وعد بلفور يقول الكاتب مارتن كريمير في مقال بعنوان "الحقيقة المنسية عن وعد بلفور" ما يلي:

"شكل وعد بلفور، بكل معطياته، الخطوة الأولى نحو تحقيق هدف الصهيونية السياسية في فلسطين، كما حددها المؤتمر الصهيوني الأول في اجتماعه في بازل، سويسرا في عام 1897، والذي تمثل في سعي الصهيونية إلى إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين والذي أصبح اليوم علنياً وفي النور. ما فشل الحصول عليه هرتزل من السلطان العثماني أو من الحكام في أوروبا، حصل عليه من بريطانيا وكان الوعد هو المفتاح الذي طال انتظار، هناك مثل بريطاني عن الجمل والخيمة، قال الزعيم الصهيوني البريطاني حاييم، إذا قمت بربط الجمل بالخيمة وأدخل قدمه فسوف يدخل جسده كله لاحقاً، وهذا ما حصل" (Kramer, 2017, 5).

ويمكن تلخيص مظاهر السياسة البريطانية في القدس بما يلي:

أولاً: تنفيذ سياستها تمكين اليهود في مدينة القدس خاصة وفلسطين عامة، فقد رفضت سلطات الانتداب البريطانية اقتراح عصبة الأمم تشكيل مجلس تشريعي فلسطيني يضم الفلسطينيين واليهود عن طريق التمثيل النسبي في الأعداد، وجاء هذا الرفض البريطاني بسبب أن الانتخاب النسبي سوف يعطي الأغلبية للفلسطينيين كون أعدادهم في القدس وفلسطين أكبر؛ وبالتالي سيسيطرون على المجلس التشريعي، ولن تمر أي قرارات لصالح استيطان اليهود في القدس. وعليه فقد رفضت بريطانيا إقامة مجلس تشريعي بهذه الصورة وفضلت انتخابات بلدية خدماتية (خلة، 1982، 258).

وقد سعت السلطات البريطانية من خلال إشراك العرب في مؤسسات الحكم الذاتي إلى إضفاء الشرعية على وجودها في فلسطين، بتأكيد التزامها بصك الانتداب، وكسب مزيد من الوقت لتمكين المجتمع اليهودي في فلسطين من النمو والتطور (جرار، 2012، 473). ففي عام 1922 م أصدرت الحكومة قانون انتخابات المجلس التشريعي وحددت أعضائه بـ 22 عضواً منهم 10 موظفين (6 بريطانيين و4 يهود)، و12 بالانتخاب (8 مسلمين، 2 مسيحيين، 2 يهود) ويرأسه المندوب السامي (خلة، 1982، 288).

في عام 1923 أعلن قرار الحكومة سحب مشروع المجلس التشريعي (مؤقتاً)، وتخويل المندوب السامي العمل باستشارة مجلس استشاري، وقد فشلت محاولة إحياء المجلس التشريعي في العام 1935م بعد انطلاق ثورة 1936م، وبذلك انفتحت الطريق أمام مشاريع بريطانية من نوع جديد (جرار، 2012، 472).

ثانياً: إصدار قانون الجنسية الفلسطينية لليهود من قبل هيربرت صموئيل، حيث سمح للمهاجرين اليهود بحمل الجنسية الفلسطينية أسوة بأصحاب الأرض الأصليين. فالمادة السابعة من صك الانتداب تفرض على حكومة فلسطين بأن تتولى مسؤولية سن قانون للجنسية، الذي يجب أن يشتمل على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائماً لهم (خلة، 1982، 304).

ثالثاً: السياسة البريطانية تجاه السكان والبناء في القدس، في الواقع، فإن بريطانيا هي من أسس لوجود إسرائيل وسيطرتها على القدس أثناء الانتداب-وقد وضحنا ذلك مسبقاً- وقد قامت إسرائيل بعد احتلالها لمدينة القدس بتنفيذ مخططات تدعيم الدولة اليهودية وتكريس الوجود اليهودي، بالاستفادة من مشاريع التخطيط الحضري البريطانية، وقد أشار الدكتور نظمي الجعبة في دراسة مهمة له إلى ذلك بالقول:

"لم تولد مخططات تغيير معالم القدس مع الاحتلال الإسرائيلي للجزء الغربي منها في سنة 1948، ولا بعد هزيمة 5 حزيران / يونيو 1967 واستيلاء إسرائيل على كل فلسطين التاريخية، وإنما تعود أساساً إلى زمن الاحتلال البريطاني، ومنها مشروع المخطط الحضري باتريك غديز، إلى جانب مخططات حضرية بريطانية أخرى" (الجعبة، 2019، 48).

وبين الجعبة في دراسته أن البريطانيين هم من أسس لموضوع تكريس الوجود اليهودي من خلال تقسيم القدس إلى أربعة أجزاء تتم من خلالها السيطرة عليها من قبل اليهود فيقول:

"المخطّط الأول الذي أحضره الاحتلال البريطاني إلى القدس من أجل تقديم أفكاره بشأن تخطيطها، هو وليم ماكلين الذي كان يعمل مهندساً في الإسكندرية. قسّم ماكلين في مخطّطه المقترح القدس إلى أربعة مناطق: الأولى، تشكلت من البلدة القديمة، وفيها اقترح أنه لا يمكن البناء بشكل قاطع للمحافظة على الهوية التاريخية والحضارية لها على اعتبار أنها جزء من التراث العالمي؛ الثانية، عبارة عن منطقة خالية من المباني تقع في محيط البلدة القديمة أيضاً، وفيها يجب إزالة المباني غير الضرورية لتشكيل حزام أخضر يحمي البلدة القديمة من التمدد الحضري استحضاراً للقدس التوراتية المتخيلة؛ الثالثة، تقع إلى الشمال والشمال الشرقي من البلدة القديمة، وفيها يمكن البناء ضمن شروط خاصة وبإذن محدد (كان في ذهنه على أغلب الظن بعض المشاريع التي لم يفصح عنها)؛ الرابعة، تقع إلى الشمال والغرب من البلدة القديمة، وفيها ستتم عملية التنمية والتوسع، وهي مناطق تشكلت أساساً من الأحياء اليهودية القريبة من البلدة القديمة" (الجعبة، 2019، 48).

رابعاً: قانون نزع الملكية عام 1926

جاء القانون كغيره من القوانين السابقة لصالح اليهود؛ فكان المستفيد الأكبر من ذلك الحركة الصهيونية، فالحكومة كانت معنية بتشجيع اليهود للقيام بالمشاريع الاقتصادية الكبيرة؛ ولذلك وضعت هذا القانون تسهيلاً لحل المشاكل التي ستواجهها هذه المشاريع في حال نقص الأراضي (الحزماوي، 1998، 120-121).

ويعد هذا القانون من أخطر القوانين التي سنتها حكومة الانتداب البريطاني، حيث شمل القانون جميع أصناف الأراضي، وهو مقدمة لتمليك الشركات اليهودية أراضي أصحاب البلاد، بعد أن عجزت عن شرائها من أصحابها (سنوار، 2011، 792)؛ فبموجب القانون سمح بالاستيلاء على آلاف الأراضي بحجة المصلحة العامة، وبذلك تمت السيطرة على الكثير من الأراضي (الشورة، 2004، 139). لقد أدت القوانين البريطانية لزيادة مساحة القدس خارج الأسوار على حساب القدس القديمة. وفي سنة 1921 م، أجرت الحكومة البريطانية ترسيماً لحدود بلدية القدس، وعملت بريطانيا في عام 1931م، على توسيع

حدود بلدية القدس مرة أخرى عدة كيلومترات لتشمل جميع الأحياء، التي أقيمت غربي المدينة، والتي تبعد عن أسوار المدينة سبعة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد من الجهتين الجنوبية والشرقية على بضعة مئات الأمتار، فقد وقعت حدود البلدية أمام مداخل القرى العربية للمدينة، ومنها قرى عربية كبيرة بقيت خارج الحدود (سنوار، 2011، 788).

هنا يجب أن لا ننكر أن مدينة القدس (بشقيها) حدثت فيها طفرة عمرانية وسكانية كبيرة خلال الثلاثين عاماً من الانتداب البريطاني، حيث شهدت فترة الانتداب البريطاني طفرة ملحوظة في البناء في القدس، فبحسب تقرير صدر في سنة 1931 بشأن الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، فقد ورد أن القدس استثمرت في عمليات البناء أكثر من مليون وثمانمائة ألف جنيه فلسطيني، ولم تشهد المدينة إقامة بيوت وأبنية جديدة في مختلف أرجائها فحسب، بل شهدت -أيضاً- تطوير أساليب معمارية جديدة، فكان الاستثمار في بناء المنازل ملحوظاً ويروي كثيرون عن ادخار المال لأعوام من أجل شراء قطعة أرض، وبناء منزل عليها، ووضع مدخرات العمر في هذا الملك (تماري، 2003، 47-50).

تزايد الانتقال إلى مدينة القدس سواء إلى داخل المدينة القديمة، أو إلى الأحياء الجديدة التي بنيت في الفترة البريطانية خارج أسوار القدس، حيث امتدت في الشمال وفي الغرب أحياء جديدة عصرية، كانت مؤشراً على ارتفاع السلم الاجتماعي والطبقي في تلك الفترة. أما الذين بقوا في المدينة القديمة في القدس فهم -على الأغلب- أولئك الذين ليس في وسعهم شراء قطعة أرض، وبناء بيت، أو دفع الإيجار المرتفع نسبياً للبيوت والشقق في المدينة الجديدة، وأسهمت بريطانيا في تسهيل بناء الأحياء الجديدة لليهود في القدس الغربية بشكل كبير (تماري، 2003، 47-50).

وقد استتنت السلطات البريطانية بذلك دخول القرى العربية ضمن حدود البلدية، بالرغم من تداخل تلك القرى مع المدينة. وجرى تخطيط آخر لحدود البلدية عام 1946 م، لزيادة حدود المدينة ولتضم أحياء استيطانية أخرى (صالحية، 2009، 70). ورغم أن وجهة النمو المدني كانت معاكسة للتوجهات الطائفية

التي حاولت أن تخلقها بريطانيا بصورة عامة، فقد كانت المدينة الجديدة في القدس في المنطقة الغربية والشمالية منقسمة إلى حد ما إلى مجموعتين من الأحياء: الأولى يهودية، والأخرى عربية فلسطينية، ويونانية، وأرمنية. وفي هذه الأحياء الفلسطينية الجديدة نفسها عاش العرب المسيحيون، والمسلمون، واليونان، والأرمن معا، واشتركوا في الموارد العامة، وأماكن العمل، والمناسبات الاجتماعية، وأصبحت هذه الأحياء الجديدة مؤشرا على الطبقة الاجتماعية، واستثمرت الطبقتان العليا والوسطى الصاعدتان من المقدسيين الفلسطينيين في هذه الأحياء، واكتسبتا أوضاعا اجتماعية معيشية جديدة، تاركتين وراءهما المدينة القديمة مكانا للفقراء والمسنين.

ويصف رشيد الخالدي الطبيعة العامة للطائفة للمجتمع الفلسطيني في النصف الأول من القرن العشرين بأن القوميتين العربية والفلسطينية الجديدتين كان لؤهما للهوية الفلسطينية بدلا من الولاءات الدينية أو الطائفية الإثنية، ورغم هذا التوجه العام العريض، فإن الانقسامات الطائفية ظهرت في أحياء معينة كالتالبية التي كانت مسيحية بالكامل تقريبا (تماري، 2003، 50).

خامساً: تميز عهد الانتداب بطغيان الأجندة السياسية؛ بسبب نشاط أعضاء بلدية القدس اليهود في دعم الحركة الصهيونية، وتوسيع هجرة اليهود إلى فلسطين، ودعم بناء مستعمرات جديدة في القدس، حيث زادت حكومة الاحتلال - الاستعمار البريطاني (1917 - 1920) عدد اليهود في المجلس الذي كان قوامه ستة، منهم 4 فلسطينيين و2 من اليهود (حلي، 2000، 9)، (سالم، 2022، ب، 11).

وقد قرر الإنجليز عند تطبيق الإدارة المدنية (الانتداب) عام 1920 أن يكون قوام المجلس 7 من العرب و3 من اليهود، وإلى جانبهم 10 من الضباط الإنجليز (حلي، 2000، 10-11)، (سالم، 2022، ب، 11)، وحين أصدرت حكومة الانتداب البريطاني أول قانون للبلديات عام 1926، وثاني قانون عام 1934 تم بموجبهما وضع الأسس لعمل المجلس البلدي، وكيفية انتخابه، وتحديد صلاحياته، ورسم حدود البلدية أيضا. وجدير بالذكر، أن الانتخابات البلدية أجريت مرتين في عهد الانتداب البريطاني:

أولها، عام 1927 حيث تم انتخاب 12 عضواً ثمانية منهم عرب وأربعة يهود، وكان رئيس البلدية حينها راغب النشاشيبي، وثانيها، عام 1934 حيث انتخب أيضاً 12 عضواً ستة منهم عرب، وستة يهود، أما رئيس البلدية فكان حسين الخالدي، وقد عين له نائبين: أحدهما عربي مسيحي، والآخر يهودي (مصطفى، 1997، 41-45).

واستمر الدكتور حسين فخري الخالدي في موقعه رئيساً للبلدية حتى العام 1937، حين قررت سلطات الانتداب البريطاني نفيه إلى جزيرة سيشل، فحلّ محله نائبه اليهودي دانييل أوستر كقائم بأعمال البلدية حتى آب 1938، ثم تولى مصطفى الخالدي رئاسة البلدية من 1938 - 1944، وحلّ محله مرة أخرى نائبه اليهودي دانييل أوستر رئيس بلدية لعدة أشهر حتى 1945، وترتب علي ذلك استقالة أعضاء البلدية الفلسطينيين، وتعيين سلطات الانتداب البريطاني لجنة بلدية مكونة من خمسة ضباط إنجليز منذ 1945 وحتى رحيل الانتداب البريطاني (حلي، 2000، 13-15)، (سالم، 2022 ب، 12).

سادساً: سياسة بريطانيا تجاه المقدسات (الحرم الشريف، حائط البراق، الكنائس)، انتهجت بريطانيا سياسة المحافظة على الأمر الواقع أو الراهن، بمعنى أنها أبقت المقدسات تحت الإدارة الدينية لكل طائفة، فالمسلمون هم من يقررون بشأن المسجد الأقصى والمنشآت المحيطة به، التي تتضمن أيضاً جدار البراق، مع إقرار بريطانيا بحق اليهود في الصلاة، وممارسة الشعائر الدينية عند هذا الحائط، وكذلك الكنائس لجميع الطوائف المسيحية. كانت بريطانيا -مما يلفت الانتباه- تعمل على تمكين اليهود من حائط البراق بشكل (ناعم) محاولة عدم إثارة مشاعر المسلمين؛ وللاستدلال على ذلك نذكر واقعة البراق للعام 1928؛ علماً أن البراق هو الحائط الغربي للحرم الشريف في مدينة القدس، حيث يرى المسلمون أنه المكان الذي قام النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- بربط دابته التي عرج بها إلى السماء، ولهذا يعتبرونه موقعا إسلاميا خالصاً، بينما اليهود يرون فيه أنه الجدار المتبقي من هيكل النبي سليمان، الذي اتخذوه معبدا لهم في غابر الأزمان وأطلقوا على هذا المكان "حائط المبكى".

وتجدر الإشارة هنا إلى، أن الأوقاف الإسلامية سمحت لليهود بالصلاة في هذا الموقع دون تغيير أي معلم من معالمه، أو أية إضافة على موجوداته منذ فترة تاريخية طويلة، وقبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، لكن اليهود لم يلتزموا بذلك خاصة أن الانتداب واحتلال القدس شجعهم على تغيير الأمر الراهن في تلك الفترة؛ مما أثار حفيظة المسلمين ومشاعرهم، ومن هنا وقعت أحداث البراق وحصل الاصطدام ما بين قوات الاحتلال البريطاني والجماهير الفلسطينية الغاضبة (خلة، 1982).

ومن هنا، أصبح حائط البراق موضع نزاع دائم بين المسلمين واليهود، وقد كان اليهود يرفعون العرائض والمطالبات لإدارة الانتداب من أجل انتزاع ملكية الحائط، وينشرون دعوات لإقامة الهيكل؛ مما خلق حالة توتر دائم لدى المسلمين؛ لخوفهم من ضياع الحائط؛ وتسلسلت الأحداث إلى أن وقعت هبة البراق بعد قيام اليهود بوضع ستائر وكراسي وتنظيم العبادة بشكل يخلق واقعا دائما لهم في موقع البراق؛ ما اضطر السلطات البريطانية إلى التدخل، حيث أصدرت أمراً بإزالة الستائر، رغم احتجاج اليهود، ومناشدتهم يهود العالم للضغط من أجل امتلاك الحائط وحرية التصرف فيه.

منح اليهود في عهد الانتداب البريطاني بعد عام 1917 حق الصلاة بجوار حائط البراق لأول مرة بصورة رسمية ضمن سياسة تطبيق تصريح بلفور، وهذا، أي "حق الصلاة" لليهود على رصيف بجوار حائط البراق، لا يعني إعطاء حق ملكية المكان لليهود. وقد شمل ذلك الستاتسكو لأول مرة -أيضا- ولم ي، 14 قائما إلا في عهد الانتداب البريطاني كجزء من سياسة تطبيق تصريح بلفور، لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين (سالم، 2022 أ، 437) وجرت في عام 1919 محاولة صهيونية ثانية لخرق حق الزيارة، حيث حاولت تملك منطقة مجاورة للحائط الغربي ونشر صور لقبة الصخرة يرفرف فوقها علم يحمل نجمة داود.

ورد في صك الانتداب لعام 1922 أربعة مواد (13، 14، 15، 16) منحت لليهود حق الصلاة في رصيف البراق دون أن يكون لهم الحق في تملكه. فقد تعهد الكتاب الأبيض رقم 3229 الصادر عام 1928

من قبل الحكومة البريطانية ب "المحافظة على الوضع التاريخي والقانوني "الستاتسكو" في الأماكن المقدسة، وحق اليهود في أداء الصلاة عند الحائط مع أخذهم الأشياء الجوهرية التي سمح بها العثمانيون، وقد أرسلت عصبة الأمم -بعد هبة آب -1929 لجنة دولية للتحقيق، حيث أصدرت تقريرها عام 1930 وتضمن حصر صلاة اليهود في رصيف صغير من الحائط طيلة فترة الانتداب دون أي حق ملكية لهم (سالم، 2022 أ، 437-439)

ويشير خلة إلى أن دعوات اليهود لاقت صدى في مجلس العموم البريطاني، بحيث خضع وزير المستعمرات ووكيله إلى مساءلة حول أحداث البراق، ويذكر خلة في كتابه: "فلسطين والانتداب البريطاني" ما يلي:

"وجهت عدة أسئلة في مجلس العموم البريطاني حول حادث البراق لعام 1928 واضطر المستر أمري وزير المستعمرات إلى أن يعلن في 12 نوفمبر أن هدف الحكومة البريطانية وحكومة فلسطين بالنسبة لهذه الحوادث المحافظة على الوضع الراهن بين العرب واليهود طبقاً لنص المادة 13 من صك الانتداب وأن العمل الذي قامت به سلطات حكومة فلسطين لحفظ ذلك التوازن الدقيق وأعلن أسف الحكومة البريطانية لما أصاب جموع اليهود في ذلك اليوم المقدس بالنسبة لهم ثم أكد أن اليهود لم يثيروا قضية ملكية حائط البراق المبكى ولم يطالبوا بأي شيء وعبر عن اقتناعه بأن الأزمة القائمة سوف يمكن تقاديتها وديا باتفاق يتم بين الجانبين وأن هذا الاتفاق تؤيده حكومة صاحب الجلالة..... وأعرب المستر أمري في 16 نوفمبر 1928 عن ثقته بالقائم بأعمال المندوب السامي وأنه سي بذل الجهد للمحافظة على الوضع الراهن ووعده بأنه ينشر قريباً كتاباً أبيض عن كل القضية أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض رقم 3229 عن حادث البراق لعام 1928 جاء فيه أنه من وظائفها المحافظة على حقوق اليهود في أداء الصلاة في المبكى كما أن لهم أن يأخذوا معهم الأشياء الجوهرية التي كان مسموحاً بها أيام الحكم العثماني وسيعمل البوليس اليهودي على حفظ النظام أيام عيد اليهود في المستقبل وأن ذلك لم يتم هذا العام لأن جميع أفراد مجلس اليهود كانوا قائمين بإجازة عيد الغفران بناء على طلب رئيس الحاخاميين المستعجل وكان البوليس البريطاني مضطراً أن يقوم بإجراءاته العاجلة لأنه لم يكن في الإمكان تأخير تلك الإجراءات إلى ما بعد يوم العيد والحكومة البريطانية ترحب بأي حال أو اتفاق من هذا النوع لأنها تود أن تحول دون تكرار أي حادث في البراق" (خلة، 1982، 443-444).

في ظل السياسة البريطانية المنحازة لليهود في مدينة القدس خاصة وفي فلسطين عامة، كانت الأوضاع القانونية والسياسية في القدس تأخذ منحى آخر خاصة على الساحة الدولية بعد أن أعلن الانتداب البريطاني نيته ترك فلسطين وتحويل القضية للأمم المتحدة؛ حيث تشكلت اللجان التي تبحث في موضوع الصراع على الأرض الفلسطينية، وامتدت المناقشات حول فلسطين من 26 أيلول/ سبتمبر حتى 21 تشرين الأول /أكتوبر 1947، كما تشكلت لجنة خاصة طلبت قبل المناقشة العامة لموضوع فلسطين الاستماع إلى ممثلي الفرقاء الثلاثة، أي البريطاني والعربي واليهودي. وتكلم أولاً ممثل بريطانيا آرثر كريش جونز، فهناً لجنة الأونسكوب على عملها، وأعلن موافقة بلاده التامة على توصياتها، وأكد بالدرجة الأولى على مواقف حكومته الداعية إلى ضرورة إنهاء الانتداب حالا ودون تحفظ، وذلك بعد أن اطمأنت بريطانيا على وضع اليهود وقوة الحركة الصهيونية في فرض سيطرتها على القدس والأراضي الفلسطينية الأخرى (نويهض، 1986، 431). ثم تكلم مندوب الهيئة العربية العليا رجائي الحسيني قائلاً:

"إن حقوق عرب فلسطين قد تعرضت لما لا يقل عن ثمانية عشر تحقيقاً خلال الانتداب، ولم تؤد هذه التحقيقات إلى نتيجة، وحتى بعض التوصيات القليلة التي جاءت في صالح العرب تجاهلت سلطة الانتداب تطبيقها. لذلك فإن رفض الهيئة العربية العليا للتعاون مع لجنة التحقيق الدولية وهي اللجنة التاسعة عشرة، أمر لا يدعو للدهشة فجميعها منحازة لليهود كشعب مضطهد" (نويهض، 1986، 574).

وعليه، فقد كانت الأشهر ما بين كانون الأول/ديسمبر 1947 وأيار/مايو 1948 هي الأشهر الحاسمة في مصير فلسطين؛ فالانتداب على أبواب الانسحاب، واليهود ازدادوا تنظيمًا وقوة، سيما أن بريطانيا مصممة على تطبيق التقسيم وتدويل مدينة القدس، وفق القرار الأممي 181 الصادر بتاريخ 1947/11/29. ويعتبر إميل توما أن قرارات التقسيم الصادرة بحق فلسطين سواء أكان قرار تقسيم 1937 أو قرار تقسيم 1947، أنهما يصبان في مصلحة بريطانيا والعالم الغربي، وأن سياسة التقسيم

وضعت بوجي من بريطانيا، ومن ضمن استراتيجيتها العامة في المنطقة وسياستها الملموسة في فلسطين (توما، 1978، 173).

نستنتج مما سبق، ومن اللحظة الأولى لحكم بريطانيا لفلسطين، أن أهم أهدافها كان تقويض كل مقاومة عربية لخطتها، والقضاء على كل معارضة لحكمها، وتصفية آثار كل نضال ضد الغزو الصهيوني. ولبلوغ هذا الهدف لم تتورع بريطانيا خلال الثلاثين عاماً من حكمها لفلسطين، عن اتخاذ أقسى التدابير، وأشد الإجراءات ضد الفلسطينيين أصحاب الأرض، وأن تعرضهم باستمرار لأبشع الضربات الوحشية والاضطهاد، وأعمال البطش والجبروت والتعسف، والتنكيل، والتعذيب، والتنكيل.

وقد أثبتت الأحداث، أن السياسة البريطانية هي التي وفرت للصهاينة الوسائل والأسباب؛ للسيطرة على فلسطين وتهجير سكانها الشرعيين، ولم يكن متوقعاً أن تتبدل السياسة البريطانية تجاه فلسطين والقدس بعد عام 1917. فقد ظلت تساند المجموعات الصهيونية، وتعارض المطالب الفلسطينية، وتناهض المصلحة العربية. ولكن رغبة منها في إبقاء بعض العرب إلى جانبها، حاولت أن تتصنع مواقف المودة والصداقة، وتدعو إلى إنصاف الفلسطينيين، وتوهم العرب بأنها نادمة على مسارها السابق. لكنها عندما أعلنت انسحابها من فلسطين، وأنهت انتدابها تركت كل موروثة الاستعماري للصهيونية وللكيان الوليد؛ من أجل أن يتقوى به في حربه ضد الفلسطينيين والعرب، لا بل ذهبت أبعد من ذلك حيث ساندت الكيان الصهيوني -منذ نشأته- على الصعيد الدولي، فاعترفت به عام 1949، وأقامت معه علاقات دبلوماسية واقتصادية مختلفة (عليان، 1996، 223-225).

لهذا كله، كانت أفعال الحكومة البريطانية كلها منطلقة نحو تحقيق مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني، ولم تتخذ أية خطوة إيجابية نحو الفلسطينيين والعرب يمكن أن تؤدي إلى التقليل من مخاوفهم، بل على العكس من ذلك كانت قرارات المندوب السامي في فلسطين كلها تصب في مصلحة تثبيت أركان الدولة اليهودية من حيث: السماح بالهجرة، وإعطاء امتيازات مختلفة لليهود في فلسطين (خلة، 1982، 50).

ورغم أن صك الانتداب البريطاني جاء على أساس نص وعد بلفور، وبأن المنظمة الصهيونية هي الأساس التي سترشد الانتداب في التطبيق والتنفيذ وفق البند 4 من صك الانتداب؛ فقد حاولت بريطانيا أن تجعل وجهها القبيح، وأن تعدل من سياستها في فلسطين الانتداب بشكل يعطي الانطباع أن بريطانيا ليست منحازة لليهود، ولذلك دعت الوكالة اليهودية، ومندوبين عن فلسطين والبلاد العربية للتفاوض معهم حول سياستها في فلسطين، وما يمكن فعله لوقف الصراع عبر سنوات مختلفة؛ ولكن الحقيقة أنها تسير ضمن مخطط رسمته لنفسها ولا يمكن أن تحيد عنه (عقل، 2016، 310).

يمكن القول: كانت السياسة البريطانية في فلسطين منحازة بشكل كامل، ولم تناصر القضية العربية، بحال من الأحوال، وهذا الأمر يجعلنا نفهم موقفها من مساندة اليهود في عملية تكريس الوجود اليهودي في القدس، وهو ما كان موضع تحقيق قام به رجل إنجليزي في سنة 1923، فجاء عنوانا للمهارة والنزاهة، فنشر كتابا دل عليه عنوانه وهو "خدعة فلسطين" (البستاني، 1936، 43).

3.2 دور القنصليات الأجنبية في فترة الانتداب (الفرنسية، الألمانية)

3.2.1 القنصلية الفرنسية فترة الانتداب

وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وكنتيجة حتمية لانتصار الحلفاء في هذه الحرب تم تقسيم المنطقة العربية، وأبرمت ما عرفت باتفاقية سايكس - بيكو؛ وما تبعها من اتفاقيات مثل سان-ريمو ولوزان، وخضعت مدينة القدس للنفوذ البريطاني، حيث شككت بريطانيا في الوضع التمثيلي الفرنسي في القدس، ورغم كون فرنسا من بين المنتصرين في المنطقة العربية، إلا أن وجود البريطانيين في مدينة القدس وفلسطين عامة، صعب عودة الفرنسيين إلى القدس لممارسة نفوذها، كما كان حالها في الفترة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى (Trimbur, 2017, 128).

فقد فرض البريطانيون -بعد احتلال القدس- الأحكام العرفية المشددة، ورفضوا أي تدخل أجنبي سواء أكان فرنسياً أو غير فرنسي؛ غير أن الوجود الفرنسي استمر في القدس بعد فترة من احتلالها، حيث حرص الفرنسيون على تواجدهم عبر تمثيلهم بمفوض سام عسكري في بيروت وقنصل ممثل له في القدس، يعتبر بمثابة مندوب للمفوض السامي الفرنسي. لقد استمر هذا الوضع أكثر من ثلاث سنوات بعد احتلال القدس عام 1917، وفي عام 1920 تم إرسال مخاطبات بين وزارة الخارجية الفرنسية والبريطانية، وعلى إثر ذلك تم تسمية قنصل مستقل عن المندوب السامي في بيروت، وعندها استعادت فرنسا تمثيلها الدبلوماسي الكامل في القدس (Trimbur, 2017, 46).

فُرض الانتداب البريطاني عبر صك أممي صادر عن عصبة الأمم في حينه؛ ولذلك تغيرت قواعد الدعم الفرنسي لليهود في القدس رغم دور فرنسا الكبير الذي لعبته في عملية استقدام اليهود ومساعدتهم. فقد حصل تغير واضح في فترة ما بين الحربين العالميتين في الموقف الفرنسي، حيث أصبح التأثير الفرنسي محدوداً على هجرة اليهود إلى القدس وفلسطين؛ كون بريطانيا هي المهيمنة على المنطقة، ولكن نستطيع القول: كان موقف فرنسا منسجماً مع الموقف البريطاني والدولي بشكل عام القائم على تمكين اليهود من فلسطين (البرغوثي، 1999، 25).

وبالرجوع قليلاً إلى الوراء نرى، أنه عندما انهارت الإمبراطورية العثمانية في عام 1918، أصبحت القنصلية العامة في القدس غير تابعة للسفارة الفرنسية في اسطنبول، ولكن تواصل عملها الثقافي رغم الوجود البريطاني؛ وذلك من خلال التجمعات الدينية والمدارس الخاصة، وأخذت -كذلك- تدعم القسم الفرنسي في الجامعة العبرية الجديدة آنذاك (Consulate General of France Website). ويذكر أنه في أوائل عام 1924، اختفت آخر بقايا الحماية التي مارستها فرنسا لمدة أربعة قرون - ولم تتقطع إلا خلال الحرب العالمية الأولى - على المسيحيين "اللاتينيين" في الإمبراطورية العثمانية السابقة، لقد انتهى عصر الوجود الفرنسي المتميز في فلسطين، وبشكل أكثر تحديداً في القدس - مقر الأماكن المقدسة

المسيحية الأكثر تجيلاً-، بالنسبة للدبلوماسية الفرنسية، وقد كان هذا الفشل مؤشراً على هزيمتها النهائية ضد الإنجليز من أجل امتلاك فلسطين (Nicult, 1999, 77).

كان على فرنسا -منذ أن فُرض الانتداب البريطاني على فلسطين- أن تتعايش معه، رغم أنها لم تكن ترى أن هذا الأمر يعوق أعمالها ونفوذها في القدس، ولذلك حاولت استخدام وسائل جديدة لممارسة نفوذها من خلال الاتصال برعاياها من اليهود وغيرهم؛ ولتنفيذ هذا الهدف عمل القنصل الفرنسي حينها على إنشاء المركز الثقافي الفرنسي عام 1930 في القدس، والتواصل مع الجامعة العبرية (Trimbur, 128, 2017). كذلك عملت القنصلية على إنشاء المدرسة الفرنسية-العبرية، التي خدمت اليهود، فقد اهتم القنصل غاستون موجيس منذ تعيينه عام 1924 على الرعايا اليهود، الذين كانوا محور اهتمام الدبلوماسية الفرنسية الجديد (Trimbur, 2017, 416).

وهكذا كانت عودة التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في القدس زمن الانتداب البريطاني ضعيفا ومقتصرا على جوانب ثقافية بالأساس، لكن هذا لم يمنع القنصل جاك ديومالي -حين اندلعت ثورة البراق عام 1929- أن يتدخل لصالح اليهود، لا بل حاول حماية اليهود في القدس خاصة يهود شمال إفريقيا، عددهم 1400 يهودي، كانوا مستفيدين من الحماية القنصلية الفرنسية (Nicult, 2000, 170) وفي 28 مايو 1941، اضطرت فرنسا إلى إغلاق قنصليتها العامة في القدس، للمرة الثانية خلال 25 عاما من حكم البريطانيين لهذه المدينة، وذلك لما كانت تمر به باريس من أزمات، وسيطرة حكومة فيشي على أوضاع فرنسا (Trimbur, 1998, 146-147).

3.2.2 القنصلية الألمانية في فترة الانتداب

أعادت ألمانيا فتح قنصليتها في المدينة عام 1924، بعد أن كانت مغلقة في فترة الحرب العالمية الأولى حتى فُرض الانتداب على فلسطين. وفي عام 1933 م كلفت الخارجية الألمانية هنريخ وولف قنصلا

عاما في مدينة القدس، ومُنح صلاحية رعاية المصالح الألمانية في فلسطين وشرق الأردن. وقد نشر خبر اعتماده في جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة في مدينة القدس بالصيغة التالية: "ليكن معلوما بأن جلالة الملك قد أصدر في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول لسنة 1932 براءة باعتماد السيد هنريخ وولف قنصلا عاما لحكومة ألمانيا في القدس على أن تشمل صلاحياته في فلسطين وشرق الأردن 1933-3-22" (الوعري، 2022، 388). وتبين الوعري أن القنصلية في القدس تعرضت للحرق والتخريب عام 1935 من قبل عصابات الحركة الصهيونية آنذاك؛ وذلك بسبب أعمال هتلر العدائية ضد اليهود في ألمانيا، ووصول العديد من المهاجرين اليهود من ألمانيا إلى فلسطين، ولكن الألمان أعادوا ترميمها، وتحصينها، وأعادوا فتحها؛ لممارسة دورها وصلاحياتها الدبلوماسية. وفي عام 1939 تم إغلاق القنصلية مع دخول ألمانيا النازية الحرب ضد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (الوعري، 2022، 388).

ومن الجدير ذكره، أن التمثيل الألماني في مدينة القدس قد خفض إلى مستوى الملحقية قبيل اشتعال الحرب العالمية الثانية 1939، ومن المرجح أن هذا الإجراء كان متبادلا بين حكومة الانتداب في فلسطين والخارجية البريطانية في لندن والخارجية الألمانية في برلين. وكان "إدوارد مريرو" ممن تولى أمر الملحقية، وذلك قبل أن تحزم حكومة الانتداب أمرها وتعتمد إلى اعتقال جميع الألمان في القدس، وحيفا، ويافا، وإصدار الأوامر بإغلاق جميع المقرات الدبلوماسية الألمانية، وتكليف القنصلية السويسرية برعاية المصالح البريطانية في ألمانيا وحلفائها والبلاد التي احتلتها؛ مما يعني أن التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين برلين ولندن قد تمت رعايته من جانب الدبلوماسية السويسرية" (الوعري، 2022، 388).

ومن اللافت للنظر في موضوع دور القنصلية الألمانية في فترة الانتداب، أن القنصلية تم إعادة افتتاحها عام 1924 بجهود اليهود ودعمهم؛ حيث تم ترميمها، وقد استمرت العلاقة مع يهود بيت المقدس حتى عام 1935 حين بدأت الحركة الصهيونية تعادي القنصلية؛ بسبب أفعال هتلر. وقد كانت القنصلية

الألمانية ترعى مصالح اليهود في القدس قبل هذا التاريخ، حيث واصل القناصل الألمان رعاية المستشفيات والمدارس اليهودية، التي تمتعت برعاية خاصة من العمل الخيري اليهودي الألماني، حتى المؤسسات اليهودية التي لم تكن -في الأساس- ألمانية في توجهها، مثل الجامعة العبرية في القدس (Blumberg, 2021).

عمل القناصل الألمان في الفترة من 1924-1932 (القنصل كاب والقنصل أريك نورد) على جعل العلاقة مع الحركة الصهيونية في فلسطين والقدس ودية وطيبة ومنفتحة بصورة مكنت اليهود من الاستفادة من الدعم الألماني للمؤسسات اليهودية في المدينة المقدسة. لكن بعد صعود هتلر إلى سدة الحكم عام 1933، تغيرت نظرة الحركة الصهيونية في القدس لدور القنصلية، وتغير تعامل اليهود مع القنصل "هاينريش وولف"، الذي تسلم التمثيل الدبلوماسي الألماني من عام 1933-1935، حيث اتهمه اليهود بالنازي، الذي ينفذ سياسة هتلر الرسمية. وتبين المراجع -رغم ذلك كله- التي بين أيدينا أن هذا القنصل استمر في التعامل مع اليهود بكل ود واحترام، لا بل أكثر من ذلك كان هناك تواصل ودعم للجامعة العبرية والمؤسسات التعليمية، وهذه رسالة من سكرتيرة مدرسة يهودية للقنصل الألماني تقول فيها: "سكنون ممتنين للغاية إذا أمكنك تزويدنا بأي مواد دراسية لديك عن بلدك، سواء في شكل مطبوعات أو ملصقات أو الطوابع أو القراءة" (Blumberg, 2021).

لقد استمر القناصل الألمان حتى عام 1939 في التعامل مع اليهود الألمان ورعايتهم، هؤلاء الذين دخلوا بتأشيرات من ألمانيا وخاصة الأكاديميين وأساتذة الجامعات الذين قدموا من ألمانيا، وعملوا في الجامعة العبرية، فالاهتمام باليهود الألمان كان السمة الأبرز في تعامل القناصل مع اليهود بالقدس وفلسطين. ومن جانب آخر كان للقناصل في القدس دور كبير في الوساطة بين النظام الحاكم في ألمانيا وبين الوكالة اليهودية؛ من أجل تدريب اليهود الألمان لاستقدامهم إلى فلسطين والعيش فيها، وبمعنى آخر قيام القناصل الألمان في القدس بمساعدة الوكالة اليهودية؛ لتهجير اليهود في الفترة من 1924-1939 إلى

فلسطين والقدس. وفي عام 1936 أجرى المدير التنفيذي للوكالة اليهودية اتصالات مع الحكومة الألمانية من خلال القنصل العام الألماني في القدس، وذلك من أجل طلب الإذن لـ 15 مدرسًا يهوديًا يقيمون في القدس ممن يتحدثون العبرية بدخول ألمانيا لمدة عام واحد؛ لإنشاء قرى شبابية يمكن فيها تدريب اليهود الألمان الشباب على الحياة في فلسطين؛ كما طلبت الوكالة اليهودية من خلال القنصل العام "دوهلي" السماح لعضوين من الوكالة اليهودية، وهما: أمين صندوق المدير التنفيذي للوكالة اليهودية، وممثل دائرة الهجرة بدخول ألمانيا لمدة عام واحد، وذلك من أجل تجهيز اليهود الألمان ونقلهم إلى فلسطين (Blumberg, 2021).

3.3 خلاصة

لخص صك الانتداب السياسة البريطانية في فلسطين، وهو موقف إنجلترا نفسه من قضية إنشاء حكومة أو كيان للفلسطينيين، حيث ترجمت السياسة البريطانية على أرض الواقع باتجاه إقامة دولة اليهود وحدهم؛ فقد حثت بريطانيا بوعودها للعرب. فعملت بريطانيا على تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما قامت منذ 1918 بإرسال لجنة صهيونية إلى القدس كممثلة للحركة الصهيونية؛ لتعمل كهيئة استشارية للسلطات البريطانية فيما يخص الشؤون المتعلقة باليهود وفي أمور أخرى حول إنشاء وطن قومي لهم، وقدمت لهم بريطانيا كل التسهيلات، وفي الوقت نفسه حرمت المقدسين من ذلك.

وقد عمل الجنرال البريطاني "آرثر واكهوب" على فتح باب الهجرة لليهود، فدخل عشرات الألوف من المهاجرين اليهود من بولندا وألمانيا، وسهل بيع الأراضي، وانتزع ملكيتها من أصحابها، وشكل محاكم الأراضي عام 1931 لتسهيل انتقال الأراضي الأميرية إلى اليهود. أضف إلى ذلك أن سلطات الانتداب عملت على إصدار القوانين والأنظمة من أجل أن يستفيد منها اليهود والمستوطنون الجدد في القدس

والأرض الفلسطينية، وكل ذلك بهدف تمليكهم أكبر قدر من الأراضي لإقامة الدولة المنشودة. وقد أتاحت سلطات الانتداب ضم اليهود ليصبحوا جزءا من مدينة القدس، حين قامت بتحديد حدود البلدية، نتيجة لانتزاع الأراضي من سكانها الأصليين وتمليكها لليهود المستوطنين، وبذلك توسعت مدينة القدس في فترة الانتداب وتغيرت معالمها العمرانية والسكانية. كما قامت سلطات الانتداب في مدينة القدس بمجموعة من التنظيمات والإصلاحات هدفت كلها إلى خلق بنية تحتية صالحة لإقامة الوطن القومي اليهودي، فقد سمح الانتداب البريطاني لليهود بالتمدد في البناء والعمران بصورة كبيرة في مدينة القدس. كما منح الانتداب البريطاني بعد عام 1917 اليهود حق الصلاة بجوار حائط البراق لأول مرة بصورة رسمية ضمن سياسة تطبيق تصريح بلفور.

وفرت السياسة البريطانية للصهاينة الوسائل والأسباب؛ للسيطرة على فلسطين وتهجير سكانها الشرعيين، ولم تتبدل السياسة البريطانية تجاه فلسطين والقدس بعد عام 1917، فقد ظلت تساند الكيان الصهيوني، وتعارض المطالب الفلسطينية، وتهاض المصلحة العربية.

كان للقنصلية البريطانية، دور رئيس في تغيير وجه القدس السياسي والديموغرافي، وذلك بفتح أبواب هجرة اليهود إلى المدينة عبر الطرق كلها، التي كان معظمها بدون علم السلطات العثمانية، حيث أصبح اليهود أكبر جالية لها الحق في الملكية في القدس، بفضل مساندة القنصلية في تعزيز اليهود.

اقتصرت التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في القدس زمن الانتداب البريطاني على جوانب ثقافية بالأساس، حيث عمل القنصل الفرنسي على إنشاء المركز الثقافي الفرنسي عام 1930 في القدس، والتواصل مع الجامعة العبرية، وكذلك عملت القنصلية على إنشاء المدرسة الفرنسية-العبرية، التي خدمت اليهود، وقد تدخل القنصل جاك ديومالي لصالح اليهود حين اندلعت ثورة البراق عام 1929.

قامت القنصلية الألمانية بدورها في رعاية مصالح اليهود في القدس، وقد عمل القناصل الألمان في الفترة من 1924-1932 على تمتين العلاقة بين الحركة الصهيونية في القدس مما مكن اليهود من الاستفادة

من الدعم الألماني للمؤسسات اليهودية. وقد قام القنصل في القدس بدور كبير في الوساطة بين النظام الحاكم في ألمانيا والوكالة اليهودية؛ من أجل تهجير اليهود الألمان، وجلبهم والعيش في القدس؛ لكن بسبب أفعال هتلر بدأت الحركة الصهيونية تعادي القنصلية.

الخاتمة

ساعد المنهج التاريخي الوصفي الذي اعتمدته الباحثة في تناول المعلومة التاريخية حول موضوع الدراسة وتحليلها وتوضيح مقاصدها لخدمة موضوع الدراسة، حيث تم وصف دور القنصليات الغربية في تنفيذ سياسة تكريس الوجود اليهودي خلال العهد العثماني ومن ثم الانتداب، وإبراز أدواتها وأساليبها في ذلك. وقد استطاع الباحث الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال استخدام الاستقصاء والبحث في المراجع والوثائق، وتحديد محددات صنع السياسة القنصلية الغربية في القدس ومنطلقاتها الفكرية الاستعمارية، وأهدافها، وأدوات تنفيذها على أرض الواقع في مدينة القدس سواء أكان بالوسائل الدبلوماسية أم بالتحايل أم بالقوة والعنف.

يرى الباحث، أن المعطيات التي احتوتها الدراسة قد حققت الهدف الأساسي لهذه الدراسة، والذي تمثل في استجلاء دور القنصليات الأجنبية في المساعدة بتكريس الوجود اليهودي في مدينة القدس في فترة الدراسة، وهكذا تبين للباحث أن مدينة القدس كانت وما زالت محور الصراع السياسي والديني - وإن جاز التعبير - ما بين الصهيونية الدينية والعرب الفلسطينيين بخاصة، والأمة العربية الإسلامية بعامه. فقد رأينا كيف سعت الصهيونية - منذ بواكير انطلاقها - أن تستحوذ على أكبر قدر من الأرض والعقار داخل المدينة المقدسة؛ من أجل تكريس الوجود اليهودي فيها، ومن ثم لاحقاً بعد عام 1967 تغيير معالمها العربية الإسلامية إلى معالم يهودية.

وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج منها:

- 1- تبين للباحث صدق فرضيته القائلة: بأن القنصليات الأجنبية - ومنذ أن استقرت في مدينة القدس في الفترة العثمانية وأواسط القرن التاسع عشر - كان لها دور بارز في تسهيل عملية تكريس الوجود

اليهودي في المدينة من خلال مساعدة الحركة الصهيونية، وقبل ذلك في تهجير اليهود من أوروبا ودول العالم، وجلبهم إلى مدينة القدس، من منطلق الدعاية المسيحية -الصهيونية، التي تدعي أحقية وجود اليهود في هذه المدينة. لهذا يرى الباحث، أن القناصل استخدموا أساليب كثيرة قانونية وسياسية، وحتى تجارية من أجل شراء الأراضي لصالح المنظمات والمؤسسات الصهيونية؛ لتمكينهم من مدينة القدس، وفي الوقت نفسه يعتقد الباحث، أن مواقف القنصليات ما زالت تلعب دورا في تكريس الوجود اليهودي بطريقة أو بأخرى.

2- عزز وجود القنصليات الأجنبية في القدس -منذ العهد العثماني- تنسيقها معا بشأن الجاليات اليهودية، وحماية الرعايا المسيحيين في القدس، وبحسب ما تقدم من حديث عن القنصليات المتمثلة بالقنصلية البريطانية البروسية -الألمانية والفرنسية، فقد كان لها دور بارز على المستوى الدولي، والمستوى التاريخي في مدينة القدس في مساعدة اليهود؛ لاستيطان فلسطين والاستيلاء على أرضها.

3- أسهمت القنصليات الأجنبية بتسهيل هجرة اليهود من الدول التي كانوا فيها إلى أرض فلسطين؛ فلم يعدم هؤلاء القناصل الوسيلة من أجل مساعدة اليهود بالسيطرة على أراضي القدس وإقامة المستعمرات فيها. ويذكر هنا، أن الدولة العثمانية عارضت ذلك، وعملت على منعه، ولكن نظام الامتيازات، ولاحقا فساد الولاة وحكام الاتحاد والترقي لعبا دوراً لا يقل أهمية عن دور القناصل في تسريب أراضي القدس لليهود.

4- تشابهت أدوار القناصل في القدس، وطرق مساعدتهم للجاليات اليهودية على المستوى التجاري، والسياسي، والديني، وتركزت أدوارهم في دعم شراء اليهود الأراضي والعقارات، لقد كان دورا مشتركا بين جميع القنصليات من أجل رعاية الجالية اليهودية، التي تواجدت في مدينة القدس، وحمايتها.

5- تم فتح القنصلية الألمانية عام 1924، لتمارس دورها وصلاحياتها الدبلوماسية، المتمثلة برعاية مصالح اليهود في القدس، مثل رعاية المستشفيات والمدارس اليهودية والمؤسسات اليهودية. وقد

عمل القناصل الألمان في الفترة من 1924-1932 على جعل العلاقة بين الحركة الصهيونية في القدس ودية وطيبة ومنفتحة بصورة مكنت اليهود من الاستفادة من الدعم الألماني للمؤسسات اليهودية كما كان للقناصل في القدس دور كبير في الوساطة بين النظام الحاكم في ألمانيا والوكالة اليهودية؛ من أجل تهجير اليهود الألمان، وجلبهم والعيش في القدس؛ لكن بسبب أفعال هتلر بدأت الحركة الصهيونية تعادي القنصلية. وقد تابعت القنصلية الألمانية أمور الشراء والبيع للعقارات الخاصة باليهود، كما كانت تساعدهم في إبرام العقود خارج المحاكم الشرعية؛ فالقنصل الألماني عام 1850 ساند عملية تحايل نفذها اليهودي "شلومو يحزكيئيل يهودا" بهدف وضع يده على قطعة أرض قريبة من القدس.

6- هناك اختلاف في التوجه الفرنسي عن التوجه الأنجلو ألماني؛ فالقنصلية الفرنسية كان لها دور محوري في مساعدة اليهود لاستيطان فلسطين، فالوجود الفرنسي كان منذ بداية المعاهدة التي تم إبرامها مع سليمان القانوني، والتي بموجبها أعطيت فرنسا بعض الامتيازات في القدس الشريف عام 1535. إضافة إلى أن القناصل الفرنسيين في القدس لعبوا دورا بارزا على المستوى التجاري، والسياسي، والديني منذ فتح القنصلية، وتركز دورهم في دعم اليهود في شراء الأراضي والعقارات، وكذلك كان لهم دور ديني، حيث تم بناء الكنائس وإرسال البعثات التبشيرية.

7- لعبت القنصلية البريطانية، دورا رئيسا في تغيير وجه القدس السياسي والديموغرافي، وذلك بفتح أبواب هجرة اليهود إلى المدينة عبر الطرق كلها، التي كان معظمها بدون علم السلطات العثمانية، حيث أصبح اليهود أكبر جالية لها الحق في الملكية في القدس، بفضل مساندة القنصلية في تعزيز اليهود.

8- شكل الدور البريطاني -لاحقا بعد الحرب العالمية الأولى- العنوان الأبرز في تمكين اليهود والحركة الصهيونية من أرض القدس خاصة وفلسطين عامة. لم تتبدل السياسة البريطانية تجاه

فلسطين والقدس بعد عام 1917، بل على العكس من ذلك، فقد كانت كل قرارات المندوب السامي في فلسطين تصب لصالح تثبيت أركان الدولة اليهودية من خلال السماح بالهجرة، وإعطاء امتيازات مختلفة لليهود في فلسطين.

9- قامت بريطانيا -منذ اللحظة الأولى خلال الثلاثين عاما من حكمها لفلسطين- باتخاذ أقصى التدابير، وأشد الإجراءات ضد الفلسطينيين أصحاب الأرض، فالسياسة البريطانية هي التي وفرت للصهاينة الوسائل والأسباب للسيطرة على فلسطين وتهجير سكانها الشرعيين، وبذلك يمكن القول: كانت السياسة البريطانية في فلسطين منحازة بشكل كامل، حيث مساندة اليهود. ولا يختلف موقف فرنسا عن بريطانيا، بل كان منسجماً مع موقف بريطانيا لصالح تمكين اليهود من فلسطين؛ التي وضعت ضمن النفوذ البريطاني، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وقد تم التشكيك في وضع التمثيل الفرنسي؛ لأن وجود البريطانيين صعب الأمر على الفرنسيين للعودة إلى القدس، وممارسة نفوذهم كما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى.

10- فرض البريطانيون -بعد احتلال القدس- الأحكام العرفية المشددة، ورفضوا أي تدخل أجنبي؛ لكن بعد فرض صك أممي صادر عن عصبة الأمم، تغيرت قواعد الدعم الفرنسي لليهود في القدس كون بريطانيا هي المهيمنة على المنطقة. وهكذا كان التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في القدس زمن الانتداب البريطاني ضعيفا ومقتصر على جوانب ثقافية بالأساس، لكن ذلك لم يمنع -حين اندلعت ثورة البراق عام 1929- أن تتدخل لصالح يهود شمال أفريقيا، الذين كانوا مستفيدين من الحماية القنصلية الفرنسية.

11- جاء التعاون الأنجلو -بروسي لخدم اليهود في سياق خضوعهم إلى حماية البروتستانتية الإنجيلية؛ لحماية اليهود ومساعدتهم من خلال دور القناصل المشترك، فقد تشابهت أدوارهم وطرق مساعدتهم

سواء أكان على مستوى السيطرة على العقارات والأراضي، أم مساعدتهم في الهجرة إلى فلسطين، والإقامة في القدس باعتبارهم رعايا لتلك الدول.

12- لعبت القنصليات دورا في تكريس الوجود اليهودي في القدس منذ 1838-1948، حيث كانت أدوارها ممزوجة بالسياسة والدين، فقد كان توجه رجال الدين المسيحيين لإقامة دولة يهودية في فلسطين؛ بهدف إعادة اليهود إلى أرض آبائهم وأجدادهم -كما يقولون، وخلق التنبؤات البروتستانتية التي جمعت العهدين القديم والجديد معا، وفي الوقت نفسه حماية المصالح الاستراتيجية والتجارية في الشرق.

13- عملت القنصليات في القدس لإثبات الرؤية التوراتية العبرية، وهذا تعبير عن التقارب المسيحي - اليهودي، حيث سعوا نحو الهدف ذاته باعتبار أن البروتستانتية -الإنجيلية مثلت القوة المهيمنة وراء وجود دور للقناصل في هذا الموضوع بالذات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

1. أبو الشعر، هند (2022)، القدس في أواخر العهد العثماني 1908-1914، مؤسسة التراث العربي، عمان.
2. أتينجر، صمويل (1978)، اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
3. إسكندر، ميخائيل (1972)، القدس عبر التاريخ: دراسة جغرافية تاريخية أثرية للمدينة المقدسة، المعهد العالي للدراسات القبطية، القاهرة.
4. الأشقر، جليبر (2019)، "الازدواجية الكامنة في المشروع الصهيوني بين الهروب من الاضطهاد العنصري وارتكاب مثله في سياق استعماري": في الشريف ماهر، مئة عام على وعد بلفور - الثابت والمتحول في المشروع الكولونيالي إزاء فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
5. البستاني، وديع (1936)، الانتداب الفلسطيني باطل ومحال / حجج وحقائق ووثائق في سبيل حل للمشكلة الفلسطينية، المطبعة الأمريكية، بيروت.
6. تماري، سليم (2003)، القدس 1948 تقسيم القدس إلى طوائف الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
7. توما، إميل (1978)، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، منشورات البيار، القدس.
8. الجبوري، نوار (2015)، النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف 1840-1900، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
9. جريس، صبري (1981)، تاريخ الصهيونية 1862 - 1917، ج1، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

10. حرب، محمد (1990)، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار (1842-

1918)، ط1، دار القلم، دمشق.

11. الحزماوي، محمد (1998)، ملكية الأراضي في فلسطين (1918-1948)، ط1، مؤسسة الأسوار،

عكا.

12. الحسيني، محمد أمين (1957)، حقائق عن قضية فلسطين / تصريحات وأحاديث للحاج محمد

أمين الحسيني / كشف بها الستار عن أسباب كارثة فلسطين وعلاقتها بالمؤامرة الدولية الصهيونية،

مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة.

13. حلبي، أسامة (2000)، بلدية القدس العربية، ط2، باسيا -الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون

الدولية، القدس.

14. خلة، كامل (1982)، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، المنشأة العامة للنشر والتوزيع

والإعلان، الطبعة الثانية، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

15. الخولي، حسن صبري (1970)، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول

من القرن العشرين، وثائق ونصوص تاريخية، ج 2، دار المعارف، بيروت.

16. رضا، هلال (2000)، المسيح اليهودي ونهاية العالم المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، ط

1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

17. الزاملي، إبراهيم (2016)، فلسطين في التقارير البريطانية 1919 - 1947. دار ابن رشد القاهرة.

18. الزبدة، عبلة المهدي (2000)، القدس: تاريخ وحضارة (3000 ق.م-1917م)، ط1، دار نعمة،

بيروت.

19. ساند، شلومو (2014)، "كيف لم أعد يهودياً"، ترجمة أنطوان شلحت، مدار المركز الفلسطيني

للدراستات الإسرائيلية، رام الله.

20. سعد، إلياس (1969)، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتل، سلسلة دراسات فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث، بيروت.
21. سليم، محمد عبد الرؤوف (1982)، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
22. الشريف، ماهر (2019)، مائة عام على وعد بلفور - الثابت والمتحول في المشروع الكولونيالي إزاء فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
23. الشورة، صالح (2004)، مدينة القدس تحت الاحتلال والانتداب البريطانيين 1917-1948، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.
24. شولش، الكزندار (1993)، تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882، ترجمة كامل العسلي، ط 2، عمادة البحث العلمي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.
25. صالحية، محمد عيسى (2009)، مدينة القدس.. السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368 هـ/ 1858-1948م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
26. العارف، عارف (1999)، المفصل في تاريخ القدس، ج1، ط 5، مطبعة المعارف، القدس.
27. العلمي، محمد (2019)، قضاة القدس الشريف ومجالس حكمهم 1517-1917، دار الرعاة للدراسات والنشر، رام الله، وجسور ثقافية للنشر والتوزيع، عمان.
28. عقل أمين، الخالدي وليد (2016)، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: من أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية، المجموعة الأولى 1915-1946، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين 1957، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
29. فاروقي، ثريا (2008)، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، دار المدار الإسلامي، بيروت.

30. فن، جيمس (2017)، أزمنة مثيرة / وقائع من سجلات من سجلات القنصلية البريطانية في بيت المقدس، ترجمة جمال أبو غيدا، تقديم جوني منصور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
31. الكيالي، عبد الوهاب (1971)، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
32. محمود، حامد (1966)، الدعاية الصهيونية، وسائلها وأساليبها وطرق مكافحتها. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
33. مصطفى، وليد (1997)، القدس سكان وعمران من 1850 إلى 1996، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس.
34. مناع، عادل (1999)، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني (1700-1918) قراءة جديدة. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
35. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1973)، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بالاشتراك مع وزارة الدفاع الوطني - الجيش اللبناني، الأركان العامة، الشعبة الخامسة، بيروت.
36. نصيرات، فدوى (2014)، دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
37. نصيرات، فدوى (2019)، دور السلطان عبد الحميد الثاني في السيطرة الصهيونية على فلسطين؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
38. نويهض، بيان (1986)، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، دار الهدى للطباعة، ط3، بيروت.

39. الوعري، نائلة (2007)، دور القنصليات في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-

1914، دار الشروق، عمان

40. الوعري، نائلة (2012)، موقف الولاة والعلماء والإقطاعيين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

بيروت.

41. الوعري، نائلة (2022)، القدس عاصمة فلسطين السياسية والروحية 1908-1948، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، بيروت.

42. يوسف، محسن (1983)، نصوص تاريخية مختارة، وثيقة "صك الانتداب على فلسطين بتاريخ 6

تموز/يوليو 1921، جامعة بيرزيت، رام الله.

ثانياً: المجلات والدوريات والتقارير

1. الجبوري، احمد حسين (2018)، سياسة فرنسا تجاه اليهود في فلسطين خلال النصف الثاني من

القرن التاسع عشر، دراسة وثائقية، جامعة تكريت، ص 4-20.

2. جرار، مروان فريد (2012)، مواقف الفلسطينيين من مؤسسات الحكم الذاتي البريطانية المقترحة

في فلسطين - قراءة تحليلية في الخطاب السياسي الفلسطيني (1920-1935م)، مجلة الجامعة

الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص 426-428.

3. الجعبة، نظمي (2019)، "مئة عام على إعلان بلفور: القدس في المخطط الحضري البريطاني

1919"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 120.

4. ربايع، إبراهيم (2008)، "طائفة اليهود في مدينة القدس منذ بدايات الحكم العثماني إلى قبيل قيام

الحركة الصهيونية (922 هـ / 1516 م - 1315 هـ / 1897 م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار،

المجلد 2، العدد 2.

5. الرشيدة، بلال (2021)، "العلاقات الفرنسية الاسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي حتى نهاية حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة 1958"، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، ملحق 2، مجلد 7، ص 228-229.
6. سالم، وليد (تموز 2022 أ)، "المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف: حرية العبادة والسيادة السياسية"، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات: مجلة إكليل، عدد خاص، ص 433-440.
7. سالم، وليد (2022 ب)، بلدية القدس الفلسطينية، تاريخها.. ونافذة على مستقبلها، سياسات، معهد السياسات العامة، عدد 55، رام الله، ص 11-13.
8. سنوار، زكريا، وآخرون (2011)، التغلغل الصهيوني في القدس من 1918-1948م، مؤتمر القدس الخامس لكلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 792.
9. عبد، أحمد حسين، وآخرون (2015)، دور الدول الأوروبية في الهجرة اليهودية إلى فلسطين وموقف الدولة العثمانية منها 1841-1914، كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ، جامعة تكريت، تكريت، ص 1-22.
10. عليان، نور الدين (1996)، "بريطانيا ونكبة فلسطين" مجلة صامد، ع 4، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين.
11. عوض، عبد العزيز محمد (1971)، "متصرفية القدس أواخر العهد العثماني"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 4، فلسطين، ص 126-141.
12. عيسى، هيثم (2018)، "التغييرات والتسهيلات التي حصل عليها اليهود في فلسطين في عهد الاتحاديين 1909-1914"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج 2018، ع 44، جامعة عين شمس مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، مصر، ص 287-295.

13. قاسمية، خيرية (1974)، "مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية 1913-1914"، شؤون فلسطينية العدد 31، ص 135.

14. قمصية، مازن (2011)، "المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله.

15. ناجي، سحر أحمد (2018)، "النفوذ الألماني في الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر"، بحث مقدم إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر جامعة المستنصرية المؤتمر العلمي التخصصي الرابع والعشرين، العراق، ص 3-4.

16. وزارة الخارجية الفرنسية، تصريح جول كامبو، المسألة اليهودية، باريس، الأرشيف السياسي، حرب 1914-1918. من الكتابة العامة لوزارة الخارجية إلى السيد ناحوم سوكولوف، 4 جوان 1917. ص. 44-45.

17. سرور، موسى (2022)، الهجرة الصهيونية إلى فلسطين العثمانية والحماية الفرنسية: حقوق تاريخية ودينية، أم استغلال استعماري؟ في ضوء وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، جامعة بيرزيت، ص 1-

36

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. أبو عريش، أنس (2018)، خطاب الأصولانية في الفكر الصهيوني: من هيرتسل إلى نتنياهو، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله.

2. البرغوثي، مروان (1999)، "العلاقات الفرنسية - الفلسطينية 1967-1997"، رسالة ماجستير جامعة بيرزيت، رام الله.

3. صبري، بهجت (1973)، "لواء القدس تحت الحكم العثماني"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

4. الزهار، ربا جمال سلمان (2011)، تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين "1882 - 1948 م"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

رابعاً: المراجع الأجنبية

- 1- Al Tarawneh, Fatima (2017), Britain's Role in the Deportation of Jews to Jerusalem and the Political. Position of the Ottoman State in the Period between the Nineteenth and Twentieth", Asian Social Science; Vol. 13, No. 11; pp54-58.
- 2- Arnon, Golan (2002), Israeli historical geography and the Holocaust: reconsidering the research agenda. Journal of Historical Geography Volume 28, Issue 4, Pp.554-565.
- 3- Isphording, Bernd (2009), Germans in Jerusalem 1830-1914. Passia, Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, p13-20
- 4- Kramer, Martin (2017), "The Forgotten Truth about the Balfour Declaration." Mosaic Magazine.
- 5- Kushner, David (1996). "Ali Ekrem Bey, Governor of Jerusalem, 1906-1908." *International Journal of Middle East Studies* 28, no. 3: pp.349-62. <http://www.jstor.org/stable/176391>.
- 6- Nicault, Catherine (1999), The End of the French Religious Protectorate in Jerusalem (1918-1924), *Bulletin du Centre de recherche français à Jérusalem*, 4 ,77-92.
- 7- Nicault, Catherine (2000), Diplomatie et violence politique: autour des troubles palestiniens de 1929. *Revue d'histoire Moderne et Contemporaine (1954)*, 47(1), 159-176.
- 8- Simon, Leon (1918), Zionism and the Jewish Problem, The Zionist Organisation, London Bureau, pp 15-20.
- 9- Trimbur, Dominique (1998), Fortune and Misfortune of a Consul of France in Jerusalem, *Bulletin du Centre de recherche français à Jérusalem*, 2 ,127-148.
- 10- Trimbur, Dominique (2017), "Our Country's Prestige" . . .The Status of France's Representation in Jerusalem from the Late Nineteenth Century to the 1930s -jerusalem in Diplomatic History, INSTITUTE OF JERUSALEM STUDIES.
- 11- Trimbur, Dominique (2021), French Cultural Efforts Towards Jerusalem's Arab Population in the Late British Mandate in Palestine, European Cultural Diplomacy and

Arab Christians in Palestine, 1918–1948 Between Contention and Connection Edited by Karène Sanchez Summerer · Sary Zananiri: P 415-417.

خامساً: مواقع الانترنت

1. القدومي، فاروق (2015)، خمسون عاماً على النكبة: السياسة البريطانية المنحازة، رأي اليوم
<https://www.raialyoum.com/> صحيفة عربية مستقلة:
2. جرجور، رياض (2003)، المسيحية الصهيونية "صهيو مسيحية أم صهيو أميركية"، ندوة فكرية – مركز الإمام الخميني الثقافي – بيروت <https://www.maghress.com/attajdid/1022>
3. Blumberg, Arnold (2021), Nazi Germany's Consuls in Jerusalem, 1933 1939, Simon Wiesenthal Center. Los Angeles, CA
<https://www.museumoftolerance.com/education/archives-and-reference-library/online-resources/simon-wiesenthal-center-annual-volume-4/annual-4-chapter-4.html>
4. Consulate General of France in Jerusalem- History and Missions
<https://www.devex.com/organizations/consulate-general-of-france-in-jerusalem-134711>
5. Jules Cambon The Secretary General of Foreign Affairs Promise French support for the Zionist cause in 1917, 2014. <https://balfourproject.org/tag/french-support-for-zionism/>
6. Yurdakul, Nurcan (2018) From the British Consulate to the US Embassy in Jerusalem. <https://www.hurriyetdailynews.com/opinion/nurcan-ozkaplan-yurdakul/from-the-british-consulate-to-the-us-embassy-in-jerusalem-12>

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	الشكر والتقدير
ج.....	الملخص
د.....	Abstract
1.....	الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة
1.....	1.1 المقدمة
5.....	1.2 مشكلة الدراسة
5.....	1.3 أسئلة الدراسة
6.....	1.4 فرضية الدراسة
6.....	1.5 أهداف الدراسة
7.....	1.6 أهمية الدراسة
7.....	1.6.1 الأهمية العلمية
8.....	1.6.2 الأهمية العملية
8.....	1.7 منهجية الدراسة
9.....	1.8 حدود الدراسة
9.....	1.9 الصعوبات والمعوقات
10.....	1.10 الدراسات السابقة
11.....	1.10.1 الدراسات العربية
14.....	1.10.2 الدراسات الأجنبية
15.....	1.10.3 تعقيب على الدراسات السابقة

17.....الفصل الثاني: القنصليات وأدوارها في القدس خلال العهد العثماني

17.....2.1 النظام القنصلي والمعاهدات في فترة الدراسة

20.....2.2 نشأة القنصليات في مدينة القدس

23.....2.3 السياسة العثمانية تجاه القنصليات في القدس في عهد عبد الحميد وحزب الاتحاد والترقي

33.....2.4 الوضع الراهن "الستاتسكو (status quo)" - حول الأماكن المقدسة زمن العثمانيين

34.....2.5 دور القنصليات في تكريس الوجود اليهودي في القدس

34.....2.5.1 دور القنصلية البريطانية (1838-1917)

41.....2.5.2 دور القنصلية الفرنسية (1843-1917)

49.....2.5.3 دور القنصلية البروسية - الألمانية (1842-1917)

52.....2.6 خلاصة

الفصل الثالث: الوضع القانوني والسياسي لمدينة القدس ودور القنصليات بين

55.....1917-1948

55.....3.1 سلطة الانتداب البريطاني وتكريس الوجود اليهودي في القدس

72.....3.2 دور القنصليات الأجنبية في فترة الانتداب (الفرنسية، الألمانية)

72.....3.2.1 القنصلية الفرنسية فترة الانتداب

74.....3.2.2 القنصلية الألمانية في فترة الانتداب

77.....3.3 خلاصة

80.....الخاتمة

85.....قائمة المصادر والمراجع

92.....رابعاً: المراجع الأجنبية

94.....فهرس المحتويات